قاسيون

العدد 421
السبت 19 أيلول 2009
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (10.136.169) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



شيباً وشباباً وأطفالاً.. سنتحدى حصاركم وبنادقكم وإجرامكم وستبقى راية وطننا هي الأعلى فوق أرضنا..
• (الصورة AP)

الافتتاحية

بلاغ

عقدت رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين اجتماعها الدوري يوم ٢٠٠٩/٩/١٢، واستعرضت آخر المستجدات السياسية دولياً وإقليمياً وداخلياً، كما ناقشت سير عملية الحوار حول وحدة الشيوعيين السوريين.

– أكد الاجتماع أن المرحلة الأولى من عهد الإدارة الأمريكية الجديدة المنهمكة بتفاقم الأزمة الرأسمالية العالمية، بددت أوهام المراهنين من النظام الرسمي العربي على أي تغيير جدي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المعادية للسلام والشعوب في منطقتنا، لأن المرتكز الأساسي في إستراتيجيتها هو السيطرة المباشرة على كل مصادر الطاقة والحفاظ على ما يسمى بأمن الكيان الصهيوني. ومن هنا يجب الوقوف بوجه محاولات البعض تضليل الرأي العام العربي بأن ما يجري في المنطقة هو حراك سياسي إيجابي بسبب كثافة توافد المبعوثين الأمريكيين والأوروبيين إلى دول المنطقة. فبالاستناد إلى نتائج تلك الزيارات والأجندات التي حملها المبعوثون، ندرك أن التحالف الامبريالي – الصهيوني ليس في وارد قبول السلام الشامل والعادل والانسحاب من الأراضي المحتلة، بل بصدد استمرار سياسة الترغيب والترهيب، وبالتالي التحضير لعدوان جديد ضد لبنان وسورية والمقاومة الفلسطينية. ومن هنا من غير المقبول الانخداع بخطاب التهدئة الأمريكي المراوغ، لأن من سيصدق ذلك سيستفيق على عدوان إسرائيلي – أمريكي جديد أوسع نطاقاً وخطراً مما شهدناه في السنوات السابقة. ولا سبيل لمواجهة تلك المخاطر إلا بالالتزام بخيار المقاومة الشاملة، وعلى كل الصعد.

– وبالانتقال إلى دراسة الوضع الإقليمي، توقف الاجتماع عند الأزمة التي افتعلتها الحكومة العراقية ضد سورية، وأكد أن ذلك يجري لخدمة الاحتلال الأمريكي، وإطالة أمد وجوده في بلاد الرافدين، وتعزيز انتشاره العسكري في خليج عدن والبحر الأحمر والخليج عموماً، وصولاً إلى أفغانستان وباكستان بهدف زعزعة الأمن والاستقرار في كل الدول المتشاطئة على بحر قزوين. كما أكد الاجتماع أن تفجير الوضع في اليمن والصومال والسودان، وتأزيم الوضع في الداخل الفلسطيني واللبناني عبر التواطؤ المباشر لدول الاعتلال العربي، يخدم المخطط الإمبريالي- الصهيوني الرامي إلى تفتيت دول المنطقة عبر تسعير الصراعات العرقية والدينية فيها. وهذا ما يفسر السير بمخطط تكوين تحالف ثلاثي أمريكي- صهيوني- رجعي عربي ضد إيران، وخصوصاً بعد فشل سيناريو التفجير الداخلي غداة الانتخابات الإيرانية.

– وبالترابط مع استعراض الوضع على الصعيدين الدولي والإقليمي، توقف الاجتماع بعمق عند الوضع الداخلي، ورأى أن لدى سورية كل الإمكانات لكي يعيش مواطنوها الحياة اليومية التي تليق بهم، وأكد أنه من الضرورة وقف التدهور المستمر لمستوى معيشة الجماهير والذي يتجلى بتزايد الفارق بين مستوى المعيشة ومستوى الحد الأدنى للأجور، في وقت راحت تتكدس فيه الثروات بأيدي قلة قليلة جداً خلال فترات زمنية قصيرة جداً، الأمر الذي لم يعد مقبولاً ولا يجوز التساهل معه، لأن استمراره على هذه الوتيرة سوف يؤدي إلى كارثة اجتماعية تضر بالأمن الوطني، سيدفع ثمنها الشعب السوري.. وشدّد الاجتماع أن الالتفات الجدي إلى الوضع المعيشي لأوسع الجماهير هو جزء، ومكون رئيسي من الوحدة الوطنية التي يجب توطيدها وصيانتها باستمرار، خصوصاً أن لدى سورية المستهدفة بالضغوط الخارجية والمخططات الإمبريالية – الصهيونية كل الإمكانات لتصحيح وضعها الاقتصادي والاجتماعي عبر ضرب قوى الفساد الكبرى في الداخل ومنعها من أن تتحول إلى نقاط استناد لأي عدوان خارجي في منطقة تغلي وتفور، ولا تنفك المخططات المعادية من استهدافها بشكل دائم.

– ناقش الاجتماع ما وصل إليه الحوار بين اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين والحزب الشيوعي السوري حول الوحدة، وأسباب عدم إنجاز كل أوراق العمل المتعلقة بالحوار والآفاق اللاحقة للسير نحو تحقيق هذا الهدف. ومن أجل فتح الطريق واسعاً أمام الوحدة المنشودة وتسريع العملية نحوها، تقترح رئاسة مجلس اللجنة الوطنية عقد اجتماع مشترك بين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري ومجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين لمناقشة قضية الوحدة على ضوء ما توصلنا إليه في الحوار، وإنجاز ما لم يتم إنجازه وفتح الآفاق اللاحقة، وصولاً لتحقيق الوحدة في أسرع وقت ممكن.

■■

منشأة غير قانونية في منطقة مأهولة

يحاول الصناعي غير المعروف (ع. و) منذ مدة، إقامة منشأة صناعية خاصة لتصنيع القطر الصناعي في مدينة سراقب، وذلك ضمن منطقة الحماية للمخطط التنظيمي، وعلى العقار رقم (٤٨٣٦)، رغم معارضة الأهالي لذلك لأسباب بيئية وصحية. وحسب الاستدعاء المقدم من جوار العقار، وبالاستناد للكشف الذي قام به المكتب الفني للبلدية، لم يتبين وجود أي ترخيص لهذه المنشأة لدى البلدية، مما يضع الأمر كله موضع تساؤل، خصوصا أنه توجد مدينة صناعية في محافظة إدلب (في قرية خان السبل) مخصصة لمثل هذه المنشآت فيما لو كانت نظامية..

وقد وقف الرفاق في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين إلى جانب الأهالي في الاعتراض على إقامة هذه المنشأة، ووزعوا بياناً في مدينة سراقب بهذا الخصوص، مما أدى إلى توقيف أربعة منهم مدداً مختلفة، وقد بقي الرفيق «أبي» قيد التوقيف لمدة ثلاثة أيام قبل أن يتم الإفراج عنه .

ونتيجة المعارضة الكبيرة للأهالي، تم توقف العمل في الإنشاء حالياً، ولكن لا توجد أية ضمانات حتى الآن تفيد أن هذا التوقف سيكون نهائياً .

إننا في صحيفة قاسيون نطالب بوقف إقامة هذه المنشأة، ومحاسبة جميع المسؤولين المتواطئين في هذا الأمر، والكشف عن كافة الملابسات المتعلقة بالموضوع.

■ **مراسل قاسيون في إدلب**

تنويه.. وتهنئة

تحتجب قاسيون عن الصدور يوم السبت ٢٠٠٩/٩/٢٦ بسبب عطلة عيد الفطر السعيد، على أن تعود لقرائها يوم السبت ٢٠٠٩/١٠/٣..
وكل عام وجميع السوريين بألف خير..

وما يزال العراق أسيراً..



تلقت الأوساط الشعبية، ومن بينها «قاسيون» بمزيج من الفرح والفخر أنباء الإفراج عن البطل الذي لم يرَ في نفسه بطلاً: منتظر الزيدي، أو «رامي الحذاء» كما وصفه الإعلام الغربي منذ أن صوّب حذاءه إلى رأس سيد البيت الأبيض في ١٤ كانون الأول ٢٠٠٨ .

وقد أطلق سراح الزيدي صباح الثلاثاء الماضي بعد أن أمضى تسعة شهور في سجون الحكومة العراقية التابعة، ولم يكن مستغربا أن يتوجه الزيدي بعد ساعات قليلة من إطلاق سراحه إلى دمشق، ليستقبله في مطارها وزير الإعلام السوري، حيث من المقرر أن يتلقى العلاج في أحد مشافي دمشق قبل أن يتوجه إلى الدوحة لتلبية دعوة وجهها له مركز الدوحة لحرية الإعلام.

وقد جاءت أولى كلمات الزيدي عبر محطة «البغدادية»- التي كان يعمل مراسلاً لها- واضحة لتصب مزيدا من الزخم في تطلعات الشعب العراقي المقاوم: «ها أنا ذا حرٌ، وما زال الوطن أسيرا»!.. وكان الزيدي قد وجه فور خروجه من السجن التحية إلى جميع من وقف بجانبه، مطالباً «نوري المالكي» بالاعتذار عما تعرض له في أسره من معاناة، نافيا اعتبار نفسه بطلاً لأن دافعه في قذف «بوش» بالحذاء كان الظلم الذي يتعرض له العراق والشعب العراقي.

وندد الزيدي باستمرار الاحتلال الأمريكي للعراق، وحذّر من إمكانية تعرضه- وهو الذي تعرض لصور مختلفة من التعذيب في سجنه- للتصفية على يد الاستخبارات الأمريكية، أو أعوانها في المنطقة، جسديا أو اجتماعيا أو مهنيا، كما أشار الزيدي إلى طريقة اعتقاله يوم رمى «بوش» بحذائه، موضحا أنه «صعق بالكهرباء، وضرب بالكوابل وقضبان الحديد (..) وتُرك مكبلاً في البرد بعد إغراقه بالمياه».

ووصف البطل في حديثه الاحتلال الأمريكي بأنه «الطاعون الذي يفتك بالشعب العراقي وينتهك حرمات دور العبادة والبيوت ويزج بالآلاف من العراقيين كل يوم في السجون»، وأضاف: «لقد تصرفت دفاعا عن بلدي، وهو أمر مشروع تقره القوانين والأعراف الدولية والسماوية، وللذود عن العراق البلد العريق وحضارته التي استبيحت».

وكانت «قاسيون» من الصحف القليلة التي استمرت بمتابعة قضية الزيدي بجميع فصولها بعد أن «خبا» بريقها الإعلامي عقب الرمية الشهيرة بأيام، وأجرت أكثر من لقاء مع شقيقه الصديق عدي الزيدي الذي حمل قضية شقيقه/ قضية العراق دون يأس، والذي كان يزودنا بمستجدات القضية أول بأول، كما تفرّدت صحيفتنا بنشر الرسالة الوحيدة التي كتبها في سجنه وأكد فيها على صموده وإيمانه الراسخ بما فعل وبوحدة العراق وضرورة تحريره.

ونحن موعودون بأن يكون لنا وقفة مطولة مع «منتظر» في عدد قادم..

■■

الفئة الخامسة... وتعويض العمل

فوجئ عمال مخبز أريحا بالقرار الجائر الذي أصدره المدير العام للمخابز تحت الرقم /١٨٨/ بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٩ والذي جاء فيه الأمر باسترداد مبلغ /٧٣٠٠٠ ل.س/ ثلاثة وسبعين ألف ليرة سورية كبدل عن تعويض العمل الإضافي الممنوح لهم حسب طبيعة العمل الذي قاموا به في الأعوام /٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩/.

لقد جاء القرار بمثابة الضربة القاضية لهؤلاء العمال في هذا الوقت من السنة، خاصة بعد أن تم حساب طبيعة العمل حسب الفئة الوظيفية لكل عامل، مما أثر كثيراً على رواتب هؤلاء العمال التي هي في الأصل قليلة جداً، ثم إن القرار المفاجئ جاء بعد أن كان العمل الإضافي يحسب قبل عام ٢٠٠٤ لأي عامل حسب طبيعة العمل مهما كانت فئته، حيث جاء صدور القرار /٥٠/ المادة /١٠٥/ الذي قضى بمنح التعويض وفق سقف الفئة لكل عامل، مما خلق مشكلة كبرى لكل العاملين في المخابز الذين يتعرضون يومياً للمواد السامة، ويتعرضون سنوياً لعشرات الإصابات، إضافة إلى إن معظم المدراء يستخدمونهم في جميع الأعمال والوظائف على حساب راحتهم ووقتهم.

إن عمال المخابز بحاجة إلى اهتمام أكثر لما يقدمونه من جهود مضنية في سبيل تأمين رغيف الخبز للمواطن دون كلل أو ملل وفي جميع المناسبات، لذلك فإن في طي القرار السابق ضمانة لكرامة الوطن والمواطن.

كيف جرت انتخابات نقابة المحامين في دير الزور؟

هل تحولت العملية الانتخابية بشكل عام من اختيار شبه ديمقراطي (بالنسبة لظروف بلدنا) لكفاءات تعمل على تنظيم وتطوير العمل والحياة، إلى ما يشبه لعبة كرة تدور دون متفرجين، وتتحكم وتؤثر بها أيدي وأرجل كثير من الإداريين والمدربين واللاعبين المحترفين، أو وفق أهواء ذاتية وتجاذبات غير مهنية أو حتى غير سياسية، أو أنها تمر كما يُقال مرور الكرام، فتسلق سلقاً، وتكون النتائج معدّة ومعروفة مسبقاً، وتحديداً في الانتخابات النقابية، وبخاصة في نقابة هي الأكثر إلماما بالقوانين، كنقابة المحامين جناح العدالة الثاني التي من المفترض أن تكون الأكثر وعياً وتماساً مع قضايا الوطن والمواطنين، والأكثر جرأة في تناول قضايا الناس، فعلام يدلّ كل ذلك؟! والسؤال الأهم كيف يمكن الخروج من هذه الحالة غير الطبيعية؟! تساؤلات نترك الإجابة عنها للوقائع.

مناخات «انتخابية»

- الترشيحات كانت كثيرة سواء من أحزاب الجبهة، أو من مستقلين، وكان التنافس على خمسة مقاعد لمكتب الفرع، اثنان للبعث، ومقعد لبقية أحزاب الجبهة، واثنان للمستقلين، وكذلك تسعة متممين للمؤتمر.

- لم تجر في المؤتمر أية مناقشة للتقارير عن عمل النقابة، أو طرح لقضايا المحامين والمهنة والعدالة، أو لقضايا الشعب والوطن وكأن المؤتمر كان انتخابياً فقط!

- أحد المرشحين المتممين للمؤتمر حصل على أصوات أعلى من بعض المرشحين بالقائمة، وهذه يحدث لأول مرة !

- لوحظ الحشد الكبير والاستنفار للجهاز الحزبي في قيادة الفرع، وقيادات وأعضاء الشُعب الحزبية، وعدم وجود الحضور الجبهوي!

وأما عن عملية التصويت، فقد التقت قاسيون بالمحامي والنقابي رياض الهفل الناجح للمرة الثانية من المستقلين الذي قال: «انتهت الدورة الانتخابية التي مدتها خمس سنوات من عام ٢٠٠٥ إلى يوم الخميس ٩/١٠/ ٢٠٠٩، وكان من المفترض أن تجري الانتخابات الساعة الثامنة صباحاً، ولم تبدأ حتى العاشرة والنصف بسبب تأخر القيادات السياسية، وبعض الناخبين، وبخاصة من منطقة البوكمال. وأرادت القيادة السياسية أن تمارس سلطتها وتأثيرها على الانتخابات، بمحاولة فرض ورقة ملونة مطبوع فيها أسماء قائمة الجبهة ثمّ فراغات لأسماء المستقلين- كما حدث في انتخابات مجلس الشعب الفائتة – إلاّ أن اعتراض الزملاء المحامين حال دون ذلك، وبعد اتصالات مع النقابة المركزية والقيادة السياسية جرى التصويت بورقة بيضاء ممهورة بخاتم النقابة، عملاً بالمادة ٤٨ من النظام الداخلي للنقابة المقر بالمؤتمر العام برقم ٢٢ وتاريخ ١٩٨٢/٧/٢١ وتعديلاته. ونصها «يعد المجلس بطاقات بيضاء للاقتراع السري بعدد الأعضاء، وتسلم لكل عضو بطاقة مختومة بخاتم النقابة بعد المناداة عليه، ويؤشر إزاء اسمه، مما يفيد استلامه إياها» وكانت الانتخابات قوية وشهدت منافسة شديدة، وتم التصويت بسرية».



ونحن، إذ نهنئ الناجحين ونتمنى عليهم القيام بواجبهم، ننوه أن هناك تساؤلات أخيرة تطرح نفسها من خلال الوقائع، وهي:

- هل بهذه الانتخابات، وبهذا النوع من العمل الجبهوي تتعزز الوحدة الوطنية والممارسة الديموقراطية؟!!

- وهل اقتصار المؤتمرات على العملية الانتخابية فقط، دون مناقشة قضايا الشعب والوطن أو ما يهم العمل المهني في جناح العدالة الثاني يسهم في التطوير والتحديث، أم أنه يفسح المجال لاختراقات تصب في الاتجاه المعاكس؟!

وأخيراً، ألم يحن الوقت لوضع قوانين انتخاب عصرية تتيح المشاركة والممارسة السياسية الحقيقية للجماهير وقواها في قضايا الشعب والوطن بشكل فعلي، للخروج من الواقع الحالي ولتحقيق كرامة الوطن والمواطن؟

■ زهير مشعان

نقابة عمال الصناعات الغذائية تضع الكرة في ملعب وزارة الاقتصاد

عقد الاتحاد المهني لنقابات عمال الصناعات الغذائية والسياحة لقاءً مهماً في وزارة الاقتصاد، ضم أكثر من /١٨/ كادراً نقابياً من جميع المحافظات السورية، وحضر من جانب الحكومة معاون وزير الاقتصاد غسان العيد، وعدد من مدراء المؤسسات التابعة للوزارة، ورئيس الاتحاد المهني إبراهيم عبيدو.



وخصص الاجتماع لمناقشة مجمل الصعوبات والمطالب العمالية التي تقدم بها النقابيون في المؤتمرات السنوية لنقابات عمال الصناعات الغذائية، وقد تمت مناقشة أوضاع ومشاكل كل شركة على حدة.

ففي المؤسسة العامة للحبوب شملت المطالب العمل على تشميل العاملين بالضمان الصحي في المحافظات كافة، وتقديم الوجبة الغذائية والعلاج المجاني للعاملين في مجال التعقيم والتخزين والتسويق والغربلة، ومنحهم عملاً إضافياً على مدار العام، وضرورة تأمين سكن وظيفي للعاملين في مجال تخزين الحبوب في مراكز الشراء ومراكز تخزين الحبوب بالصوامع، وتثبيت العمال المؤقتين، وبناء صومعة مرفئية.

أما مطالب الشركة العامة للمطاحن فقد تركزت على ضرورة إجراء الفحص الطبي الدوري للعاملين في المطاحن، ومنح تعويض صعوبة الإقامة للعاملين في مطحنة الفرات بدير الزور، والإسراع في تجهيز المطاحن الأربع (الباب، دير حافر، تل كلخ، سنجار) لما توفره من مبالغ مالية.

أما عمال الشركة العامة للصوامع فقد طالبوا الوزارة بالعمل على دراسة الملاكات العددية لوحدات الصوامع وتجديد الآلات والتجهيزات، وتحديث وسائط نقل العاملين، والعمل على متابعة تأشير قرارات العمال من الجهاز المركزي للجهاز المركزي للرقابة المالية.

وفي الشركة العامة للمخابز طالب النقابيون بتعويض عمالها عن عملهم في أيام العطل الرسمية، إضافة إلى توزيع جزء من الأرباح عليهم، والعمل على إعادة العمل بالإجازة الساعية كون الشركة لم تطبق عطلة اليومين، ورفع قيمة إيصال اللباس، وعدم إعطاء ترخيص للمخابز الخاصة قبل الحصول على موافقة الشركة.

وبخصوص المؤسسة العاملة لخزن وتسويق المنتجات الزراعية فقد طالب المجتمعون بالنظر في استحقاقات العاملين في صندوق التكافل الاجتماعي التابع للإدارة العامة، والتي لا تزال محجوبة عنهم بسبب قرار مجلس إدارة الصندوق الذي أوقف أيضاً صرف الوصفات الطبية حتى إشعار آخر، على الرغم من حسمه مبالغ شهرية من أجور العاملين.

شركة توزيع الغاز تهدد /٢٣/ عاملاً بالتسريح

بعد أن أصبح تثبيت العمال المؤقتين الشغل الشاغل للاتحاد العام لنقابات العمال، وأهم المواضيع المثارة في الجلسات والمؤتمرات والاجتماعات، يطلع علينا الجهاز المركزي للرقابة والتفتيش بقرار غريب تحت حجة القوانين والأنظمة، فقد أصدرت الهيئة قراراً بتسريح /٢٣/ عاملاً في الشركة السورية لتوزيع الغاز ليواجهوا مصيرهم المجهول في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة للغاية.

وقد بررت هيئة الرقابة والتفتيش قرارها بأن هؤلاء عمال تعاقدوا مع الشركة بعقود موسمية أو لفترات متقطعة تراوحت بين ثلاثة شهور أو أكثر منذ ضمهم للعمال في أوائل العام ٢٠٠٢، أي أنهم عملوا لأكثر من سبع سنوات في أعمال دائمة ووظائف شاغرة!!

لقد جاء القرار متناقضاً مع ذاته ومع متطلبات الشركة التي تؤكد دائماً على النقص الذي تعانيه من العمالة، وخاصة في الفصول التي يزداد فيه الطلب على الغاز، أو شهور الذروة في الطلب، والتي تحدث فيها أزمات خانقة بسبب النقص في الأيدي العاملة التي تكفي للنقل والتعبئة إلى المحافظات، إضافة إلى أن إدارة الشركة كانت قد طالبت ولأكثر من مناسبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالحفاظ على هؤلاء العمال كونهم أصبحوا من ذوي الخبرة والكفاءة في زيادة الإنتاج والعمل، وأن مجرد تسريحهم يشكل مشكلة حقيقية للإدارة وفراغاً قد يصعب ملؤه.



علي مرعي رئيس نقابة عمال النفط طالب أكثر من مرة بإيجاد حل أمثل للعمال يكون كفيلاً بحمايتهم من الصعوبات التي يعانونها في تأمين معيشتهم، لكن يبدو أن وزارة النفط استخدمت طريقة أذن من طين وأذن من عجين في التعامل مع مشكلتهم إلى حين صدور قرار الهيئة.

وعلى الرغم من مطالبة التنظيم النقابي بإيجاد حل عادل لهذه المطالب فعليه أن يلعب دوراً أكثر حزماً في رفض القرار وإرجاع العمال إلى عملهم مهما اختلفت التسميات.

برسم السيد وزير التربية ومديري التربية في المحافظات:

لماذا تُحجب التعويضات عمن يستحقونها؟!

وردت إلى «قاسيون» شكوى وتظلم من بعض حملة الإجازة في التربية (مرشد نفسي أو اجتماعي) وبعض حملة دبلوم التأهيل التربوي، تطالب المسؤولين بالتعويضات والمستحقات المالية في وزارة التربية أو في مديريات التربية في المحافظات، بإقرار وصرف تعويض طبيعة العمل لمن تم تعيينهم في المدارس كإداريين، وذلك أسوة بمن تم تعيينهم كمدرسين من حملة الشهادة نفسها، والذين يحصلون على نسبة ٧٪ من الراتب المقطوع كتعويض طبيعة عمل. ولما حُرموا من هذا التعويض وكانت الحجة أن طبيعة عمل الإداري تختلف عن طبيعة عمل المدرس، فقد طالبوا بدلاً من تعويض طبيعة العمل بإقرار تعويض الأعمال الإدارية، الذي يحصل عليه الحائزون على درجة الإجازة نفسها باختصاص أعمال إدارية، وقد تم رفض طلبهم أيضاً بحجة أن اختصاصهم كان مرشداً اجتماعياً وليس أعمالاً إدارية، مع أنهم يؤدون حسب قرار التعيين المهام نفسها . وأيضاً تعويض دبلوم التأهيل التربوي يحصل عليه المدرس ويحجب عن المرشد النفسي أو الاجتماعي، الذي حرم من أي نوع من التعويضات إن كانت حسب الشهادة والاختصاص، أو حسب المهمة الموكلة إليه في قرار التعيين، فلا طبيعة عمل ولا تعويض أعمال إدارية ولا تعويض دبلوم التأهيل التربوي.

إن «قاسيون» إذ ترى الوضع المعيشي السيئ الذي يعيشه المواطن السوري، في ظل موجات الغلاء المتفاقمة، والسياسات الاقتصادية المتخبطة، التي تحاول أن تحرم المواطن من أبسط شروط الحياة الكريمة الآمنة، تضم صوتها لحملة الإجازة في التربية (مرشد اجتماعي)، وحملة دبلوم التأهيل التربوي الذين يُعيَّنون كإداريين، لإقرار حقهم بنوع واحد من التعويضات، كتعويض الأعمال الإدارية، الذي يدعم الراتب ولو قليلاً، وهو من حقهم لأنهم يمارسون هذا العمل فعلياً، مع علمنا أن الجمع بين مختلف التعويضات المهنية ممنوع، حسب القرارات والتعليمات المعمول بها رسمياً، ولكن يحق لهم الحصول على نوع واحد من التعويضات في «بحصة بتسند الجرة»، وفي هذا إحقاق للحق، وصيانة لكرامة المواطن وجهده.

تعميم أم تعتيم

صدر القرار رقم /٣٣٠٦/ تاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٣ عن رئاسة مجلس الوزراء، وينص على تعديل بعض مواد القرار /٩٢٠/ لعام ٢٠٠٨، وأحكام القانون /٣٩/ لعام ١٩٨٦ وتعديلاته، وهو الناظم لمشروع السكن العمالي بعدرا وتنظيم استمارات القبول وتحديد العلامات والأولويات وتحديد أعداد المساكن وآلية توزيعها على كافة جهات الدولة العامة، فعلى سبيل المثال لا الحصر تم تخصيص وزارة المالية بـ/٦٠/ مسكناً، ومحافظة دمشق بـ/٧٥/ مسكناً الخ.

وتراوحت ردود فعل العمال بين مصدق ومكذب ومتفائل (ولنقل متعلق بقشة أمل) ومتشائم قد غسل يده وقال: لا يمكن لحكومة كهذه أن تقدم شيئاً مفيداً للمواطن.

وتتالت التعميمات والشروط واستفاضت، وتم إرسال الطلبات وتسلسلت العلامات وصدرت أسماء المقبولين وغير المقبولين في ضوء تحديد الفئة، العمر الوظيفي، عدد الأولاد وتوجب على كل طلب تم قبوله أو كان قريباً من القبول، تعبئة استمارات وتوقيعها من أكثر من /٢٠/ جهة عامة، لإثبات عدم ملكية المتقدم لأي عقار، ولا يخفى على أحد الازدحام والمعاناة والطرق والأساليب التي لجأ إليها هؤلاء العمال ليأتوا بالإثباتات اللازمة، بدءاً بالمؤسسة العامة للإسكان، مروراً بالمحافظة وريفها، ومساكن عدرا والجهات التابعة لها، وصولاً إلى طابو الريف والمدينة، حتى وصل سعر تتمة هذه المعاملة العويصة والمعقدة في السوق السوداء إلى عشرة آلاف ليرة سورية.

فتقاعست الهمم، ولم يستطع العديدون إكمال استماراتهم، ليس لكونهم من الملاكين، بل بسبب الازدحام وسوء الأحوال المادية، وعدم استطاعتهم ترك عملهم الأساسي لكي يلاحقوا هذه المعاملة.

وفي هذه الفترة الزمنية صدر عن اتحاد عمال دمشق التعميم رقم/١٠٢٤/ تاريخ ٢٠٠٩/٦/١٥ القاضي بتحديد المواد إلى مدة أقصاها ٢٠٠٩/٩/٣ ليتم تسليم استمارات العاملين المقبولين، وفق محضر أولي مع عدد من العاملين غير المقبولين والحاصلين على تسلسل أفضلية، وتقديمها إلى اللجنة المشكلة لدراسة طلبات السكن العمالي، حيث ستنظم هذه اللجنة الجداول لغاية تاريخ ٢٠٠٩/٩/١٠، ويتم بعدها رفع الطلبات مع الاستمارة وصورة عن الهوية وطلبات الاقتراض لغاية ٢٠٠٩/١٠/١ .

لقد عانى العمال الذين تقدموا باستماراتهم الأمرين فعلاً، وقد كانوا دائماً على صلة باللجان النقابية واللجان المشكلة بكل جهة عامة، وانتظروا بفارغ الصبر، وظهرت النتائج الأولية وبدأ الجميع بحبس الأنفاس، وتعلقت الآمال، وظهرت أسماء المقبولين بشكل غير علني. وكانت المفاجأة الكبرى والصاعقة صدور تعميم آخر لتمديد مدة قبول الاستمارات حتى تاريخ ٢٠٠٩/١٠/١ ، فهل هذا تعميم أم تعتيم؟ ولماذا لا تكون الخطوات واضحة ومدروسة؟ أم إنه استخفاف بهؤلاء العمال التعساء فعلاً؟ فمنهم من وصلت سنوات خدمته إلى خمسة وعشرين عاماً ومازال يقطن بالآجار، ومنهم الأعزب الهرم الذي ما زال ينتظر أن يبني عشه الزوجي!!

ما الغاية من كل هذه التعاميم؟ وهل صدرت لتمرير بعض الاستمارات لمن يستطيع أن يدبر رأسه هنا وهناك، أو لتوفير فرصة لنقل أملاك بعض المفسدين في الأرض؟

وفهمكم كفاية.

شوارعنا توزعنا طبقات..

الشوارع التي تشبهنا.. وتلك التي تتقزز منا!

◄ عبد الرزق دياب

يجلس محمود على باب كلية الحقوق بعكازه المطوي، كومة البسكويت المحشي تتوضع بين قدميه القصيرتين. يجلس صامتاً مثل كومته الباهتة، خجولاً من نظرات الشفقة التي تقتص من عجزه. بعض المارة يدفعون له ١٠٠ ليرة ثمن علبة البسكويت كنوع من المساعدة. يتحدث محمود عن هؤلاء: إنهم يفعلون الخير لكنهم يوجعون قلبي، أنا لست متسولاً أو مشرداً.
أما على امتداد وكالة (سانا) وفي ركن مخفي، تفرش أم حسين المعلبات المهربة، فناجين الشاي والقهوة، وبعض الكهربائيات، وتمسك باعتزاز مدخنة قديمة سيجارة (الجيتان) متحدّية النظرات نفسها التي تخجل محمود، إنها تنظر إلى المارة بعينين مليئتين بالتحدي، بضاعتها تعلن عن امرأة تمرست في الجلوس على الرصيف الذي صار سوقاً مع الأيام، السوق التي رسمتها الخطوات الاقتصادية في زمن الانفتاح.



الشوارع.. نحن

من حقنا جميعاً أن نمارس السير إلى ما نشاء من هذه المدينة التي تدعى (دمشق)، دمشق التي تجاوزت مخططها التنظيمي، وما رسم لها. كانت يوماً مجرد حارات مخاتلة وناعمة، وسور من البساتين والخضرة يلفها ببرودة منعشة، وصارت أكواماً من الاسمنت والزواريب، والحرارة التي تلفحك عند أول استدارة من شارع جانبي.

في سيرنا المترنح فيها، ثمة وجوه لا تشبه بعضها، إنما لغة واحدة ولكنها مشوبة بالعيش، هذا بالكاد يسحب الحرف جسده من فمه، وذاك تنطلق الحروف مغردة وهو يطلب ما يحتاج من نافذة سيارته، وآخرون يلفهم الصمت بانتظار من يسوقهم إلى بيته، مزرعته، حفرته، والبنات الصغيرات الحافيات يسحبن عربات السمسم وجوز الهند، وصغير يجرب حظه العاثر في عابر يزن جسده المنتفخ.

أما الطريق المستقيم الذي يخترق العاصمة فيوزع نفسه على محلات من الدرجة الأولى، والسياحية، وزبائن يركنون سياراتهم الفارهة على إشارات المرور لقضاء بعض الوقت في مقهى رصيفي، أو شرب كأس سريعة تماشياً مع العادة.

من الفورسيزن إلى الصالحية، مروراً بشارع الشعلان، وصولاً إلى سانا والبرامكة، ثم شوارع البؤس في ضواحي الشام العدية وريفها.. ثمة طبقات وحكايات.

الطبقة الهانئة

الشارع الجديد الذي كان يضم مطعم فلافل المعرض، ومطعم دمشق الدولي، والحديقة التي تتوضع على كتف شارع الأركان، حيث ينام الغرباء مع الضعفاء تحت فيئها الذي يشبههم.

الشارع الجديد صار يسمى شارع الفورسيزنس، منذ أن بدأت ورشات الهدم تقتلع البيوت والمحال القديمة، الزواريب الصغيرة التي يسدها جسد ولد صغير، منذ ذاك الوقت تغير المارة، أو غير بعض المارة طريقهم، لم يعد هناك عائد من عمله يفتش عن محل يبيع الدخان الوطني، أو جائع يتوقف من جوع ليأكل على الواقف سندويشة الفلافل الضخمة المشبعة، ولم تعد تشم رائحة الزيت المقلي بنكهة السمسم.

الشارع الجديد المتخم بالسيارات الحديثة، وبالجيل الجديد الذي وجد ضالته على شكل مقهى يحمل لكنة أجنبية، المواعيد العابرة تكثر في الشارع الجديد، فتيات من لون ولباس مختلف، شبان بسراويل قصيرة وشعر متهدل أو مجدول، وقبلات بنكهة ليست من رائحة الشام. يهبط الرواد ضاحكين فرحين، ثمة صحة ونشاط في خطواتهم، وجوه بألوان فاتحة، ومفاتيح صاخبة ومضيئة، حتى من يستقبلهم يغطي حاجته بلباس أنيق موحد، ثمة عالم يرتسم الآن في الشارع الجديد (الفورسيزن)، على الرصيف تغير الباعة والبضاعة، شباب في العشرينات يحملون حقائب سوداء متدلية، وفي أيديهم علب أنيقة، البضاعة نظارات شمسية، وفي المقهى الأنيق هناك من يضع قدميه بثقة أمام فتاة ملونة، وهي بكامل أنوثتها تلف ساقين من عاج مسفوح..عالم لا يشبه السواد الكبير، والدخان الأسود في ظهيرة دمشقية.

في الليل لا يتغير الطريق ولا المارة ولا القادمون، هم أنفسهم بلباس جديد أنيق ومختصر، نسوة وبنات وفتية من عالم مرتاح من رخاء وثير، وتجمعات ضاحكة تقول إن في الحياة عالماً لا نعرفه ولم نختبره بعد.

طبقة من كسل

هنا كل شيء جاهز، نظيف، معبأ على ما يشتهي الزبون، هنا فواكه صيفية وشتوية، محلية ومستوردة، اطلب تجد، لا شيء مفقود هنا، الفاكهة كأنها ما زالت على غصنها لم تقطف، الوجبات كأنها خرجت لتوها من المطبخ، وثمة أم خبيرة أعدته بحب.

في الطريق الضيق حيث شارع الشعلان تتراكم السيارات والبشر الماشون يسيرون على الرصيف الصغير نصف مستقيمين، على أجنابهم إنما وقوفاً، نساء في خريف العمر لكن تبدو النعمة والرخاء على وجوههن المشدودة وأيديهن الناعمات، أما الرجال فيشبهون الرجال العائدين من صلاة الجمعة بروائح طيبة، يدفعون دون مفاصلة أو اعتراض، بعض الباعة يضيفون على السوق الأنيق ما يشبه أسواق الفقراء، وجوه الباعة وأصواتهم تقول إنهم من ريف ما تبقى منه نساء يقشرن الثوم، ويحفرن الكوسا والباذنجان، يجففن الفواكه، يصنعن المكدوس والجبنة، ويربطن التين اليابس بحبل ناعم لأفواه ناعمة، التين اليابس الذي كان سكر أبناء الريف صار فاكهة الأغنياء، لم تعد الأمهات في الريف ينشرن التين على السطح، الكشك، البندورة المقطعة فقط لمواسم المونة، لكن لشارع الناس الكسالى الحصة الكبرى.

كل شيء خارج حساباتنا، ستسأل بدافع الفضول عن أسعار الفاكهة المثيرة، الأكياس المعدة سلفاً لتكون وجبات دون تعب أو بأقل جهد ووقت، لن تستطيع التفكير بعد أن تسمع الأسعار بشراء شيء، هنا عالم يتغير نحو النوم والكسل، ويدفع بسخاء ثمن قلة الحيلة، ولا يعشق رائحة اليدين اللتين توضبان العشاء على نار هادئة.

طبقة بنكهة الجوع

من أكثر من محافظة اجتمعوا هنا ليبارك الرب تجارتهم التي سوف تبور عند ظهور دورية شرطة المحافظة، السوق التي للمتهم من أصقاع البلاد سوق على الرصيف، ارتزاق مهدور وينام في الظل، هاربون من الجوع إلى المطاردة.

لا وقت ولا زمن هنا، اليوم مفتوح ومتداخل على ليله ونهاره، ما يفرقهما هو ظهور مكتسبين جدد، في الصباح الذي لا يسبق الفجر بكثير، بائع الحليب والكعك قد يكون هو الزمن الفاصل بين الليل والنهار، من كل الأعمار والألوان اجتمعوا ليحصوا أرباح الوقوف طويلاً، أو الجلوس لراحة على الرصيف.

من باعة الدخان المهرب، إلى باعة العصير والتمر هندي، الأفلام الإباحية تحت غلاف مطرب، سيارة بيع الحلويات الهاربة من محل لا بيع فيه إلى رصيف ربما يشتهي عابر عليه قليلاً من السكر كي لا يسقط على الأرض، نساء يمددن البضاعة واللسان، عربات العنب والفاكهة القادمة من الغوطة والقنيطرة ووادي بردى وجبل الشيخ، اللبنة المصفاة والزيتون، الجوز والتين، فاكهة رخيصة وعادية، ربما مرت عليها رطوبة أو بعض ماء، وأغلبها بعل يعيش على ما بقي من بلل في تربته الذاهبة إلى الجفاف.

هنا.. الشارع الممتد من أعلى جسر الرئيس إلى بداية طريق الفحامة، هنا طبقات متراكمة ومتنوعة لكنها فقط تتقاسم الجوع والوجع.

طبقة (على قد فراشك)

هنا يمكن أن تتفاوض وتخدع، تفاصل ويغشك الكثيرون، لكن الرضا الوحيد الذي يساورك أنك تجد ما يمكن أن يجعل الجيب مطمئناً.

الشوارع الكثيرة التي تهتم بالفقراء وذوي الدخل المحدود الذين لن يجدوا إلا هنا حاجتهم، ومن الممكن أن يكسبوا طيف ابتسامة من أبنائهم، ولعنات صامتة من نسوتهم، شارع عاصم، أرصفة الحميدية، باب السريجة، في الليل الذي يختلسه باعة البنطلونات والسراويل الرخيصة في البرامكة، باعة الأحذية التي تعيش لشهر عند درج الجسر، الشوارع الخلفية لباعة البالة، مدخل باب الجابية، أسواق الدويلعة والدحاديل ونهر عيشة.؟

شوارع وأسواق تكتظ بالحالمين على أبواب العيد، الطبقات التي فرحت (بالمنحة)، وعيدية المدير وصاحب العمل، زكاة الحجي، الفقراء الذين يهرعون بخطوات متلكئة من فرح مباغت عند أول ألف ليرة تأتيهم دون حساب، الطبقة التي تنتظر أن يأتي موسم زكاة الفطر، بعد أن توجعت من مواسم دفع متواصلة، المونة والمدارس ورمضان..وهاهو العيد.

شريحة متوسطة

هنا يحدث أن البعض ممن يظن نفسه ينتمي إلى شريحة زالت يهرع بحذاء لامع، وذقن حليق، ما تبقى ممن كانت تسمى الشريحة الوسطى، بعض المثقفين من شعراء وكتاب وصحفيين ما زالوا يعتقدون أن الصالحية هو أرقى سوق دمشقي، يمرون من أمامك بالكاد تلمح أحدهم يحمل كيساً، وفي المحصلة سيجد نفسه مضطراً لشرب كأس من الشاي أو فنجان من القهوة عند أبو الحكم في مقهى الروضة.

بقية المارين المحملين بالأكياس هم الشريحة التي كانت في بحبوحة وافتقرت بعد صعود طبقات جديدة ثرية بفعل المصادفة، أو محدثي النعمة، نساء وأولاد ما زالوا يحملون ملامح طبقة ثرية بالتوارث، وبعض الزوار الذين يرون في الصالحية رزانة الماضي.. وعادية الآن.

يخترق الوقار الهادئ بعض الفتية الذين ينادون على سراويل متهدلة وضيقة، وبعض (التاتو) على رؤوس الأكتاف، وقرط صغير وناعم لصرة مراهقة.

طبقات الأسواق الترابية

نفسها أسواق الأسبوع، وبعض التجار دفع لإزالتها كما حصل في بعض مراكز المدن الصغيرة، سوق متنوع ومختلف، متنقل ولكنه ثابت حسب اليوم الذي اختارته المدينة أو القرية، سيارات على شكل دكاكين أو دكاكين محمولة على سيارات، من كل المحافظات السورية جمعتهم لغة البحث عن الربح والبيع، من السجاد والموالح، الألبسة والكهربائيات، ما يخطر في بالك وبأسعار مختلفة ورخيصة، أسواق تمشي إليها في شوارع من تراب أو من إسفلت يشبه التراب.

سوق الاثنين في قرية النشابية، يجسد الحركة الوحيدة في هدوء الحياة في المنطقة، من بيع الخروف وباقة الآس لزيارة ميت، الأحذية البالية، الألبسة التي لا يشتريها سوى المتسولين، إلى الأحذية الايطالية.

سوق الأحد في جديدة عرطوز، يشهد زحاماً من مختلف الأماكن المحيطة حيث هو السوق الوحيد الذي بقي بعد أن أسهم تجار السوبر ماركات في إغلاقها، وجاء فرن (قمرين) و(المول) الجديد ليقذف بسوق الأحد إلى أبعد منه كي لا يشوه صورته أمام القادمين بسياراتهم لا بأحذيتهم.

طبقة واحدة فقط

في المحصلة لسنا سوى طبقة واحدة نحن الأكثرية، الطبقة الكسلى والمليئة لا تشكل رقماً أمام الجموع الغفيرة التي تشكل هذا الوطن الذي بات ينقسم إلى طبقة/مجموعة غنية في برجها العاجي، وطبقة ساحقة من الفقراء ما زالت ملتصقة كحلزون عنيد بالأرض، والشوارع وحدها تحدد من نحن، الشوارع التي نستطيع أن نبقى فيها أكبر وقت دون أن نلتفت ونتساءل في خوف: هل هناك من يراقبنا؟ شوارعنا تلك التي لا نشعر فيها بالخوف والجوع، شوارعنا فقط تلك التي لا نخشى على اتساخها من عبورنا أو من نظرة متعالية تُصوب نحونا بازدراء. ■■

> **● هناك طبقتان في بلدنا تزدادان وضوحاً كل يوم.. طبقة صغيرة ومتناقصة من الأثرياء وطبقة واسعة ومتزايدة من الفقراء والمعدمين.**

مطبات

إدارة الأزمات

قلما نعترف بأزماتنا، وثمة من يعتقد أن الإفصاح والاعتراف بوجود أزمة لدينا يشكل خطراً على سمعة البلد، وأمنها أحياناً، وأن ثمة من يتربص ليعرف أخبارنا وبالتالي استغلالها في الصراع معنا علة الوجود.

وهذه الحال تنطبق على أكبر أزماتنا وكذلك أتفهها، وأما أكثر المدافعين عن كوننا بلداً بلا أزمة فهم من يستفيدون منها، أو من افتعلوها، لذلك ترى هؤلاء يوجهون الاتهامات لكل من تسول له نفسه الإيحاء بافتضاح البلد، أو الإشارة إلى الأخطاء التي تقود إلى أن يلتفت إليها الأعداء فيأتوننا غيلة من باب المشكلة، وربما يشهرون بنا، فنحن يجب أن نحافظ على صورة بلدنا النقية، وأن بشرنا، وخصوصاً من يخطئون، إنما يخطئون من باب من اجتهد فأخطأ فله على الأقل أجر الاجتهاد، إننا من الملائكة في أغلب الأحيان، نسبح بحمد الوطن وترفّعه عن الفساد، والمفسدين، والذين يرون فيه خروفاً صالحاً للهبش و(الشوي) متى هم أرادوا.

كما أننا لا نشبه أي بلد في تركيبة الشعب والحكومة وموظفيها ومؤسساتها، فكما أننا مواطنون صالحون، ولا تغرينا المغريات والحاجات، ولا شيطان يوسوس لنا كي نمد يدنا لرشوة، ولا موظف في مؤسساتنا تراوده نفسه الطيبة والمسكينة بأن يراود مواطناً في معاملته، ويغمز له بأنها تحتاج إلى دعم من نوع، وأن ثمن هذا الدعم متعارف عليه، وأنها لا تقع في إطار الرشوة بل في خانة الهدية.

كما أن مؤسساتنا الرشيدة ترى المواطن في إطار عملها ووجودها من أجل راحته، كل مفاصلها، جل جهود عامليها الدائمين والمؤقتين، ليلهم مع نهارهم يتساءلون: كيف نستطيع أن نسعد المواطن، المواطن الذي وظفتنا الحكومة كرمى له، وإرضاء لحاجاته، ويصلي أغلبهم لكي يوفقهم الله في خدمة المواطن أولاً وطاعة ربهم ثانياً.

الوحدات الإدارية التي تحتك مع المواطن في بيته، أمام بيته، في الماء والكهرباء والهواء، في الغبار الذي تأسف لأنه يلوث نوافذه، والحفريات التي تعرقل مسيره اليومي، لكنها تشفع لنفسها ويعذرها المواطن في أنها لا تعمل إلا من أجل أن ينام سعيداً على (نواصة) حمراء لا تنقطع، ومياه عذبة تروي ظمأه في الحر، ويستحم بها بسعادة غامرة، وتوظف أصحاب البدلات الزرقاء والبرتقالية لكي يرفعوا من حاويات قمامته فضلات سعادته وسهراته، وأن المبلغ البسيط الذي يتقاضاه لقاء ذلك لا يعدو أن يصب في خانة بلد جميل لا يستطيع أحد من الأعداء أن ينال منه ولو بحجة بسيطة أو هفوة ضئيلة.

في ظل هذه السعادة التي تغمرنا من حق الذين يدافعون عن نقاء الوطن من الأخطاء أن يرفعوا الصوت عالياً، وأن يروا في الثرثرة التي يثيرها البعض تشويشاً على النجاحات التي نعيشها، والتي تتكبد فيها البلاد بمؤسساتها عناء تحقيقها، وأن هؤلاء الثرثارين إنما يرمون خدمة من له مصلحة في إحباط هذه الانجازات والتقليل من شأنها.

ليس التهاب الكبد الوبائي الذي أصاب أكثر من ألف مواطن في قطنا منذ سنة سوى حادث عابر لا يمكن أن نسميه أزمة صحية، وحديث مدير صحة ريف دمشق حينها عن إصابات لا تتجاوز أصابع الكفين هو من أجل عدم تهويل الوباء وإخافة المواطنين السعداء، كذلك الكوليرا التي تتفشى في المناطق الشرقية ليست سوى إسهالات مجهولة السبب، وليس من اللائق تهويل الحكاية لأننا تخلصنا من هذا الداء منذ سنوات.

كما أن إنعاش المناطق الشرقية بجرعات وقائية هو دور بارز للحكومة وإن جاء متأخراً أكثر من عام، وأن ١٦٠ قرية هجرها الفقر لم تثر حماسة المساعدات الحكومية التي وصلت بعد الفقر بعام على الأقل.

أن يشتكي مواطن على مخالفة واضحة كالشمس في مدينة قطنا وأن تعيد المحافظة شكوى المواطن للرد عليها هو شكل من أشكال ديمقراطية إدارة الأزمات.

كما قال أحد مسؤولينا -نحن السعداء-: (ليس لدينا أزمات.. بل لدينا مشكلات).. الأهم، أهكذا نديرها؟

■ د. ع

مناطق العشوائيات.. والنمو خارج الشرعية



يعد انتشار مناطق السكن العشوائي أو ما يعرف بمناطق المخالفات الجماعية، من الظواهر واسعة الانتشار في مدينة دمشق، وربما في أغلب العواصم العربية، وهي ظاهرة بالغة الخطورة والأهمية، وخاصة لجهة آثارها الاجتماعية، ودلالاتها الاقتصادية والقانونية.

صحيح أنه ليست هناك إحصائيات دقيقة حول أعداد سكان العشوائيات في دمشق وأطرافها، ولكن من المؤكد أن نسبتهم كبيرة جداً ولا تقل في أحسن الأحوال عن نسبة ساكني المناطق المنظمة. ولعل هذا الحضور اللافت للعشوائيات هو ما جعلها تصبح محوراً للعديد من الدراسات الاجتماعية والسيكولوجية، والكثير من الأعمال الأدبية والدرامية التي حاولت تحليل وتوصيف هذه الظاهرة وطبيعة وجودها وماهيته من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. كما أن هناك العديد من الدراسات الحقوقية التي اهتمت بالوضع القانوني لهذه المساكن المخالفة، ولعقود البيع والإيجار المتعلقة بها على سبيل المثال.

على أن لهذه الظاهرة مدلولات ومضامين أخرى على الصعيد القانوني. وأعني على صعيد مفهوم القانون، وعلاقة ظاهرة كهذه بدور القانون وسيادته، وليس على صعيد النصوص القانونية المتعلقة بهذه المسألة فحسب.

فإذا كانت أبرز مهمات القانون صيانة حقوق المواطنين من جهة، وضبط ممارستهم لحقوقهم تلك بما يضمن الاستقرار الاجتماعي، والنمو والتطور الهادئ والمنظم للمجتمع من جهة أخرى، فهذا يعني أن نصوص القانون، وكل ما يبنى عليها من أنظمة إدارية، يجب أن تضمن أكبر قدر ممكن من النمو السليم للمجتمع ضمن القنوات الشرعية.

ويعتبر النمو السكاني وتزايد أعداد المواطنين من أبرز مظاهر نمو المجتمع، ويجب أن تصاغ القوانين وآليات تطبيقها، بما يكفل ضمان حقوق هذا العدد المتزايد من المواطنين. وإلا فإن التزايد الطبيعي في أعداد المواطنين، مع عدم قدرة القوانين والأنظمة على كفالة حقوقهم، سيؤدي بشكل حتمي إلى جعلهم يدافعون عن حقوقهم، ويحاولون اقتضاءها خارج القنوات الشرعية، مما سيعني نمواً مشوهاً للمجتمع في كل الاتجاهات.

ومن أهم حقوق المواطنين هو الحق في الحصول على مسكن ملائم، وبناء على ما تقدم من بيان دور القانون، فإن وجود نصف المواطنين في مساكن غير شرعية، يعني عجزاً خطيراً في قدرة الجهات التنفيذية على العمل وفق القوانين التي تضمن هذا الحق، ويعني تخلياً شبه كامل للحكومة عن واجباتها في هذا المجال. ويعني أخيراً أن نصف المجتمع ينمو خارج الشرعية، مع ما يرافق هذا النمو من تشوهات نفسية واجتماعية، فضلاً عن كون هذه المساكن المخالفة، مساكن غير صحية وغير ملائمة في معظمها.

إن هذه المساحات الواسعة التي تغطيها أكوام مشوهة من الأسمنت المسلح، لا تزال آخذة في التوسع بشكل جنوني، رغم كل المشاريع الحكومية المرتجلة، التي تعزف حيناً على وتر قمع هذه الظاهرة، وتارة على وتر مشاريع قاصرة ولا تتناسب مع توسع الطلب كالسكن الشبابي مثلاً، وغيرها من مشاريع الإسكان «الشعبية». وهذا يعتبر أحد المؤشرات الكثيرة على الأوضاع الخطيرة والمتراكمة لمجتمع ينمو خارج مفاهيم القانون والدولة والمشروعية، كما أنه أمر يفرض البدء بعملية إصلاح شاملة تهدف إلى تغيير العقليات القائمة على سن القوانين وتطبيقها، وإدارة مقدرات البلاد.

■ **نجوان عيسى**

قرار تنظيمي نائم في مجلس محافظة حمص

لا يزال القرار التنظيمي لحي ضاحية الوليد «السكني الشعبي» بمدينة حمص في حالة سبات منذ نحو عام لأسباب غير معروفة.



فبعد أن قامت الدوائر المختصة في بلدية حمص بإجراء المسح الهندسي ورسم المخططات للمقاسم كما هي على أرض الواقع، وتم إجراء المسح الاجتماعي، وسجلت أسماء المالكين والشاغلين للعقارات المبينة... أي بعد زوال كل المعيقات الإدارية والإجرائية التي كانت تؤخر ولادة القرار، إلا أن المولود المنتظر لم يخرج إلى الحياة بعد، فلماذا هذا التأخير؟

يتألف الحي من أكثر من /٢٥/ شارعاً بطول تقريبي يصل إلى نحو /٥٠٠ م/، والبناء فيه مكتمل على الجانبين، في كل شارع بطابقين أو ثلاثة طوابق، وقليلة هي الأبنية التي تتكون من طابق واحد، بما يفيد أن سكان الحي أكثر من /٢٥٠٠٠/ مواطن ومواطنة.

لا شك إن إدخال الحي ضمن المخطط التنظيمي جميل ومفيد، وأفضل بما لا يقاس مع حالة الفوضى والعشوائية في البناء التي سادت فيه زمناً طويلاً، ولكن إذا كان التنظيم خطوة حضارية وإيجابية وضرورية لاستفادة المواطنين من الخدمات التي لا يمكن الاستغناء عنها كالماء والكهرباء والاعتناء بالنظافة وغيرها، فإن هذه الخدمات الأساسية والضرورية غير ممكنة وموقوفة التنفيذ حتى يصدر القرار المنتظر الذي لا يوجد فعلاً أي مبرر للتلكؤ في إصداره.

وقد بدأ سكان الحي يتذمرون من هذه المماطلة، وراح يسيطر عليهم شعور بالغبن والاستغراب، خصوصاً أن سكان الأحياء الأخرى التي جرى إدخالها التنظيم، لم يعانوا مثل معاناتهم، بل تمت عملية تنظيم أوضاع سكنهم خلال زمن قصير نسبياً، كحي وادي الذهب على سبيل المثال.

السيئ في أمر التأخير أن الكثير من السكان لديهم شقق مبنية ومجهزة للسكن، ولكن ليس لديهم عدادات ماء وكهرباء، وبالتالي فهم لا يستطيعون الاستفادة من هذه الشقق بسكنها أو تأجيرها أو بيعها، لأن الحياة دون ماء أو كهرباء مستحيلة.

وأيضاً هناك جانب سلبي آخر للتأخير في إصدار القرار الموعود، فالتأثير الاجتماعي الاقتصادي يمكن ملاحظته بقوة ووضوح عند مختلف شرائح السكان في الحي، وخصوصاً لدى العاملين في بعض المهن الحرة المرتبطة بأعمال البناء، فلقد تحول قسم كبير جداً من هؤلاء إلى عاطلين عن العمل، إذ توقفت حركة البناء في الحي بسبب التأخير في إصدار قرار التنظيم، وبسبب قوة الردع الهائلة لقانون قمع المخالفات الجديد، وأصبحت حال هؤلاء العمال كحال من يرجو الخير من غيوم الصيف التي لا تمطر....

لذلك، ومن أجل تخفيف معاناة المواطنين في الحي ووضع حد لهذه البيروقراطية القاتلة، وكذلك لفسح المجال لعمال المهن الحرة ليعاودوا نشاطهم في أعمال البناء ويعيلوا أسرهم ويتخلصوا من حالة البطالة المؤذية والمدمرة لروح الإيمان بالوطن، يجب الإسراع في إصدار قرار تنظيم حي ضاحية الوليد دون أي تلكؤ أو مماطلة.

■ **حمص. مراسل قاسيون**

دير الزور.. شوارع تحت الصفر؟!



هل من المعقول أنه في ظل توفر الآليات الحديثة، أن يستغرق إعادة تأهيل شارع بدير الزور لا يتجاوز طوله نصف كم ثلاثة أشهر؟ هذا مع الإشارة أنه لم ينجز منه حتى الآن سوى ربع الأعمال على الأكثر؟!.

ماذا كنا سنفعل إذاً لو أن أعمالاً كهذه مازالت تنفذ بواسطة العمل اليدوي؟ وهل هذه هي التنمية الموعودة للمنطقة الشرقية التي يكثر الحديث عنها على المنابر وفي الخطابات؟ هل هذا هو التطوير والتحديث الذي يتغنى به البعض؟؟

إنها أسئلة نطرحها مع غيرها لنبين مدى التهاون والاستهتار، وكذلك الفوضى والفساد، الذي يعيث في بلدنا دون حسيب أو رقيب.

لقد سبق أن أشرنا أن أهالي دير الزور قد فرحوا واستبشروا خيراً بوصول أول قشاطة إسفلت إلى المحافظة، ولو أنها عتيقة، وأن مرحلة قشط الشوارع وإعادة تهيئتها قد بدأت، واستهلت أعمالها بشارع التكايا (صلاح الدين) في وسط المدينة، مع شوارع أخرى تعد من أهم وأكثر الشوارع ازدحاماً، وقد مضى إلى الآن ثلاثة شهور ولم ينجز سوى ربع الأعمال، وإذا استمرت الحال على هذا المنوال، فستمتد فترة الإنجاز إلى ستة أشهر وربما أكثر! طبعاً، هذا في شارع واحد، فكيف في بقية الشوارع المقشوطة، وبقية شوارع المدينة الموضوعة في الخطة؟ وإذا كانت الأمور كذلك في الصيف فكيف سيكون مآلها في فصل الشتاء؟!

ولأخذ العلم، فالمواطنون باتوا يقولون: لو بقينا على السقف السابق لكان أفضل لنا!!

وما يثير السخرية أن التنفيذ المنجز على قلته، سيئ جداً، بل أن البلاط الذي أُحضر لمد الأرصفة تبين أنه من النوعية الرديئة جداً، ويتكسر في أرضه، ما استدعى إيقاف العمل به، وربما يجري اليوم البحث عن بديل.. وهات عمراً..

وإذا انتقلنا للحديث عن النفايات والقمامة وبقايا الحفريات المنتشرة في المدينة، فإن الصورة تصبح أكثر مأساوية لما يتسبب ذلك من روائح وانتشار للأمراض، ناهيك عن المناظر المقززة، فمن يشاهد ذلك يظن نفسه في إحدى التجمعات السكانية النائية التي ما تزال تعيش الحالة البدائية للمدن!؟

أما كورنيش النهر الذي أقيم عليه مهرجان الفرات للتسويق والسياحة مؤخراً، فقد تحول إلى مكبّ للزبالة من النفايات المختلفة وبقايا التسوق التي أُلقيت على الضفاف مسببة التلوث، وأصبح مكاناً لقضاء الحاجة لعدم وجود مرافق عامة مناسبة فيه، فماذا سينجم عن هذه القاذورات المتراكمة خاصة وأننا مقبلون على موسم انتشار الأنفلونزا؟ إن أكثر ما يخشاه أبناء مدينة دير الزور هو انتشار أنفلونزا الخنازير في المدينة، حيث يساهم عدم توفر النظافة في تفشي هذا الوباء.!!

وإذا لم تكن الأولوية بالنسبة للمسؤولين في المحافظة هي صحة المواطنين وسهولة تأمين الخدمات لهم، فليقوموا بما يلزم لتأمين بقائهم في مواقعهم وحماية أولادهم من مخاطر الأمراض.. أما وعدوا مرجعياتهم بالتنمية وتجميل المدينة وتطوير السياحة؟ فهل يساعد هذا الواقع الرديء على تنمية السياحة!؟ وأين مديرية البيئة من كل ذلك؟ وأين المكتب التنفيذي في مجلس المدينة الذي تم تجديد انتخابه منذ أيام فقط دون أي تغيير أو محاسبة على هذه «الإنجازات» التخريبية العظيمة!؟

■ **ز.م**

يحقّ لدريم هاوس ما لا يحقّ لغيرها؟!

دريم هاوس، أو بيت الأحلام، ليس عنواناً لفيلم بوليسي أمريكي صهيوني يبث على إحدى القنوات العربية المشبوهة بعلاقة مُلاّكها مع المؤسسة الإعلامية الصهيونية، وإنما اسم لبرج يُبنى في حي الرشدية بدير الزور، ويبدو أن قرارات تعريب الأسماء لم تصل لأسماع أصحابه من لجنة تمكين اللغة العربية عبر مجلس المدينة، أو أنهم مستثنون من ذلك، تماماً كما استثنوا من أية مساءلة أو عقاب نتيجة تجاوزهم على الرصيف المجاور لحدود منشأتهم العملاقة، وهو ما يراه المواطن (وليس المسؤول) بالعين المجردة دون عناء..

والحال نفسها تنطبق على تجاوز بعض الملاكين المتنفذين على الفرع الصغير لنهر الفرات - شرقي جسر الكنامة، إذ يقوم أصحاب السطوة هؤلاء بالتجاوز على الأملاك العامة من خلال اعتدائهم على المجرى النهري، إذ يردمونه لتوسعة أراضيهم حتى ضاق ولم تعد المياه تمر منه إلاّ قليلاً، وكل ذلك في وضح النهار ولا أحد يمنع المتجاوزين أو يحاسبهم..

فما الذي كان ليحدث لو أن مواطناً بسيطاً غير مدعوم اضطر لمخالفة ضابطة البناء وبناء غرفة ليسكن بها مع أطفاله، تقيهم برد الشتاء وحر الصيف باستثناء العجاج الذي بات قدراً يومياً لا رادّ له في مدينة دير الزور ومدنها وقراها؟ أما كانت كل الجهات البلدية وغير البلدية ستحشد آلياتها وتقوم بمهاجمته وتدمير «منشأته» المخالفة المسيئة للمنظر العام، شاء المواطن أو أبى؟!

وهل كان المواطن صاحب الدخل المحدود سيلجأ أصلاً للمخالفة لو استطاع تأمين تكاليف المخططات الهندسية والتراخيص الباهظة بالنسبة لدخله، أم أن هذا أيضاً ليس من شأن البلديات ومجالس المدن، الذين اعتادوا وهم يستمعون ويستمتعون بسادية طاغية لتوسلات الناس عند قيامهم بهدم المخالفات على التذرع بكونهم ينفذون القانون، وأنهم مجرد عبيد مأمورين؟

إن هم إيجاد السكن بالنسبة للمواطنين أصبح فوق طاقتهم، وهو بذلك يضاف لمجمل همومهم اليومية مثل فواتير الكهرباء والماء المرتفعة باضطراد بالتناغم مع ارتفاع أسعار المواد المعيشية. وقد أصبح جزء متزايد من الشعب السوري ينام طاوياً، وربما لم يتبق له إلاّ كسرة الخبز التي لم يصبها رفع الدعم حتى الآن، وإن كانت المؤشرات تؤكد أنه سيطالها قريباً، مع استمرار الحكومة وفريقها الاقتصادي بانتهاج السياسات النيوليبرالية!!

على دريم هاوس وأشباهها أن يشعروا بالسعادة، وأن يطلقوا العنان لأحلامهم كيفما يشاؤون لأن المرحلة لهم ولنظرائهم، أما العمال والفلاحون والعاطلون عن العمل وما أكثرهم، فهؤلاء لم يتبقّ لهم أية أحلام!

لكن ثمة أمر يجب التنويه له، وهو ما يقال عن أن هذه الأبراج غير ملحوظ في تصميمها إمكانية صمودها أمام الكوارث من زلازل وحرائق، فهل يكفي أصحابها أن يكتبوا على واجهاتها: «هذا من فضل ربي»، أو «الرزق من عند الله»، أو «إنا فتحنا لك فتحاً عظيماً» كرقية، لتقيهم من الأخطار المحتملة بما في ذلك الحماية من عيون الفقراء الحاسدين وخداع الناس ومكرهم؟! طبعاً هذا بالإضافة إلى عدم تأمين الخدمات الضرورية المطلوبة لمثل هذه المنشآت الضخمة من مرائب للسيارات وغيرها.. بالشكل المناسب.. طبعاً غاب عن بالنا ونحن نكتب التنويهات الأخيرة أن من سيسكن في دريم هاوس سيطلب ويعطى، وأن ما يحقّ لهم لا يحقّ لغيرهم.. والمسؤولون أعلم بذلك.

حتى الأحلام أصبحت تباع وتشترى هذه الأيام، وأصبحت بالنسبة للغالبية العظمى كوابيس تلبُدُ على الصدور!!

■ **زهير مشعان/ بدير الزور**

عشوائيات ركن الدين.. تراكم مزمن للنفايات



تعاني المناطق المرتفعة جداً في حي ركن الدين- أكراد من تدهور شديد في موضوع النظافة، حيث تتراكم النفايات والقاذورات في الشوارع الضيقة وبالقرب من الحاويات التي نضحت بما فيها لكثرته، الأمر الذي يسبب انتشار روائح كريهة وتكاثر الحشرات الزاحفة والطائرة..الخ، والتي لا تنفك أن تهاجم المنازل حاملةً معها كل أنواع الأمراض والأوبئة.

ورغم أن عمال النظافة الجوالين يبذلون قصارى جهدهم في هذه الأحياء ذات التضاريس الوعرة والتي قد لا تكون لائقة بالسكن البشري، إلاّ أن قلة زيارة السيارات الكبيرة «ناقلات القمامة» لهذه الأحياء يجعل كل جهود عمال النظافة تذهب سدى.

يطالب السكان الجهات البلدية في ركن الدين ومحافظة دمشق بحلّ هذه المشكلة فوراً، خصوصاً وأن هناك تخوفات كبيرة من تزايد انتشار الأمراض التي يترافق مع حلول فصل الخريف وما يحمله من «أنفلونزا» عادية وغيرها.. ■

سورية تصدر الكهرباء.. وتعيش تقنيناً داخلياً!

ما يدفعنا للحديث اليوم عن الكهرباء في سورية ليس تبيان الأسباب الواضحة للأزمة، لأن ما من أحد يساوره الشك ولو للحظة بأن السبب الحقيقي لتفاقم أزمة الكهرباء يعود لتخلف البنية التحتية الكهربائية، وإبقاء المسؤولين عليها طوال عقود ضعيفة وهشة، وأن ما ساهم في تكريس هذا الواقع هو عدم اعتراف المسؤولين عن هذا القطاع الحيوي بوجود أزمة، تضاف إلى افتقارهم للنزاهة والكفاءة اللازمتين. كما أننا لا نهدف من وراء هذا المقال للإشارة إلى أن القائمين على تنفيذ السياسات الحكومية استطاعوا إيصال القطاع الكهربائي إلى ذروة الأزمة، عبر الحصار والخنق المستمر، ليأتوا ويؤكدوا بعد ذلك أن حل أزمات هذا القطاع لا تتم إلا بخصخصته. ولا نريد التذكير هنا بأن أمان القطاع الكهربائي هو جزء من الأمن الوطني.. بل إن ريبة ورياء واستفزاز التصريحات الحكومية هي التي تدفعنا للحديث والتوضيح.

الجميع يعلم أن هناك مشكلة كهربائية في سورية منذ زمن طويل، ولكنها بدأت تستفحل وتتوضح كأزمة فعلية وجدية في السنوات الأخيرة، حيث تؤكد أرقام وزارة الكهرباء أن هناك نقصاً في الكهرباء يقدر بـ١٠٠٠ ميغا واط سنوياً، والمفارقة أنه منذ أيام قليلة أعلن وزير الكهرباء أحمد قصي كيالي: «إن سورية لبت أمس الأول طلباً مصرياً للمؤازرة في موضوع الكهرباء عبر تزويدها بـ ١٤٠ ميغا واط ساعي». وحول وضع العجز الكهربائي قال كيالي: منذ بداية شهر رمضان أصبح وضع الكهرباء مستقراً وجيداً، وبعد يومين فقط طلعت علينا الجرائد السورية بجدول التقنين الذي ستقوم به الشركة العامة لكهرباء دمشق ولريف دمشق والمتمثل بقطع الكهرباء في أغلب مناطق دمشق وريفها بين ١,٥ — ٢ ساعة يومياً.

على الرغم من أننا اعتدنا على التصريحات الحكومية المتناقضة شكلاً ومضموناً بين ليلة وضحاها، وغير المستندة أساساً إلى واقع موضوعي يدعمها ويؤكدها، إلا أننا لا بد أن نشير إلى المغالطات التي تكتنف تصريحاتهم وادعاءاتهم، فالغريب في قضية الكهرباء والمفارقة الأولى هو لجوء الحكومة إلى تصدير الكهرباء للدول المجاورة بحجة الربط الكهربائي، لتحرم جزءاً من شعبها من الكهرباء، في الوقت الذي أعلنت سابقاً أن اتفاقيات الربط غير مجدية لسورية وقت الأزمات والذروة، فهل من المنطق والمعقول التفريط بحقوق المواطن السوري في الكهرباء وتقديمه هدية لشعوب الدول الأخرى على حسابه وحده دون سواه؟!!

والمفارقة الثانية هو الانتقال السحري للكهرباء من الأزمة والنقص خلال أيام قليلة إلى الوفرة والتصدير، فهل امتلكت وزارة الكهرباء الفانوس السحري لتحل المشكلة بهذه السرعة والفورية؟! فكيف يقال قبل شهر آب ٢٠٠٩ وعلى لسان معاون وزير الكهرباء هشام ماشفج، أن سورية بحاجة إلى إنشاء خمس محطات توليد جديدة لسد العجز الموجود في الطاقة الكهربائية، ويصرح وزير الكهرباء السوري أحمد قصي كيالي في الشهر ذاته لصحيفة تشرين قائلاً: «إن سورية تعاني من أزمة حقيقية لها عدة أسباب أولها عدم القدرة على توليد كامل حاجتنا من الكهرباء»، ثم تأتي الوزارة وتصدر ١٤٠ ميغا واط من الكهرباء إلى مصر في أيلول ٢٠٠٩؟!!

أما إذا سلمنا سلفاً بما تقوله التصريحات الحكومية، وهي انتقال سورية من الحاجة والأزمة إلى الفائض، فالسؤال الأول: فكيف أصبح وضع الكهرباء مستقراً وجيداً في غضون أيام قليلة؟! وكيف حصل هذا الانتقال، علماً أننا لا نستطيع تخزين الطاقة الكهربائية بل إنها تنتج وتستهلك فورياً؟!

إذا ما افترضنا صحة الانتقال، يعني هذا أن قطاع الكهرباء لا يعاني من مشكلة حقيقية حسب توصيف (أو ادعاء!!) وزير الكهرباء ومعاونيه سابقاً، لأنه لو كان كذلك لما انتقلنا للتصدير بهذه السرعة، أي أن هناك افتعالاً للأزمة في أوقات معينة، والسؤال: لماذا يتم افتعال هذه الأزمات؟! ولمصلحة من؟! خصوصاً وأنه بعد كل أزمة في قطاع الكهربائي أو غيره من القطاعات العامة الأخرى تطرح الخصخصة والاستثمار كحل وحيد وأمثل لهذه الأزمات، فمن هو المستفيد من هذه الأزمات إذاً؟! علماً أن خصخصة القطاع الكهربائي في روسيا أدت حسب أرقام هيئة الإحصاء الفدرالية الروسية أن انخفاض تدريجي لإنتاج الكهرباء في روسيا، وآخرها انخفاض الطاقة الكهربائية المنتجة بين عام ٢٠٠٨ و العام ٢٠٠٩ بنسبة ٦ ٪.

إن التصريحات الحكومية المتناقضة في النتيجة، ما هي إلا محاولة لإلهاء الصحافة والناس بقشور أزمة الكهرباء في سورية، وإيقاع جزء من هؤلاء في حيرة وهمية حول حقيقة الأزمة وأبعادها، وإبعادهم بالتالي عن البحث الجدي بالمشاكل الفعلية والواقعية لها.

■■

البوكمال بلا كهرباء.. لماذا؟

عندما يتعثر أداء الجهاز الحكومي في بلد ما أو يتكرر التقصير، ويصبح الإهمال من سمات بعض عناصرها، ويبدأ المواطنون بالتذمر وزفر الآهات، تسارع الحكومات التي تحترم نفسها وتحترم المواطن للاعتراف بهذا التعثر، وتتلافاه حفاظاً على الثقة المتبادلة بينها وبين مواطنيها.

طبعاً هذا لا ينطبق على بلدنا، فكلما ازدادت معاناة المواطن وكلما أمعنت الجهات التنفيذية في تقصيرها وإهمالها وفسادها، طال عمر الحكومات أكثر!

نقول ما تقدم والعتمة تحيط بنا من كل صوب، فمدينة البوكمال تغرق في الظلام منذ عدة أيام دون أن يسمع بذلك أحد، رغم أن هذه المدينة هي بوابة الشرق إلى سورية، لكنها بكل أسف بوابة يأكلها السواد لأنها بلا كهرباء..

والسبب أن الخط الخارج من محطة /التيم/ الغازية أو ما يسمى خط الـ /٢٣٠/ قد تهاوى على الأرض، واستغرقت عملية إعادته إلى الخدمة مدة /٢٤/ ساعة، ليعود ويسقط مرة أخرى بعد أقل من ثلاث ساعات فقط. وهذا يدل على الاستهتار في العمل وعدم المبالاة تجاه الناس، لأن البوكمال بقيت تنار بإمداد خط واحد فقط، راحت تتناوب على الاستفادة منه أحياء المدينة بمعدل ساعة ونصف لكل حي فقط!!

طبعاً هذه الحال رافقها تذبذب التيار الكهربائي، فأمسى يراوح بين المرتفع جداً والضعيف جداً، والنتيجة الطبيعية لذلك هو احتراق وتعطل الكثير من الأجهزة الكهربائية المنزلية من برادات ومجمدات ومكيفات، كما زاد في معاناة المواطن وأضاف هماً فوق هموم.



والسؤال: لماذا لا يوجد خط احتياطي في محطة /التيم/ الغازية أسوة بباقي المحطات، أم أن المواطن في المنطقة الشرقية ليس ذا شأن وقيمة بالنسبة للحكومة؟

الحقيقة أن السبب يكمن في أن الواقع الراهن للشبكة يبقي باب الفساد مشرعاً ومفتوحاً على مصراعيه للصوص ليمارسوا لعبتهم القذرة في الحجب والمنع والرشاوى والمحسوبيات، حيث لا حسيب يسائلهم ولا رقيب يضبطهم، وإلا لما عجزت الحكومة عن رفد هذا الخط بخط احتياطي لتنقذ المواطن من هذا الهم المتكرر صيفاً شتاءً..

ملاحظة: الكهرباء في البوكمال ظلت حالها وفق التوصيف السابق حتى ساعة إعداد هذا الخبر.

■ **تحسين الجهجاه**

/577/ مليون ل.س
حاصل ديون كهرباء الحسكة.. وبعض القرى بلا كهرباء



بلغت نسبة تحصيل ديون الشركة العامة للكهرباء في محافظة الحسكة ٥٧٧ مليون ليرة سورية خلال شهر آب، وذلك من إجمالي الديون المترتبة على القطاعيين العام والخاص والبالغة ثلاثة مليارات و٥٩٦ مليون ليرة سورية.

وأوضح المهندس محمد عبد الوهاب الحسن المدير العام لشركة كهرباء محافظة الحسكة, أن الديون المترتبة على القطاع الخاص بلغت ٢ مليار و٤٩٣ مليون ليرة سورية, منها مليار و٣٧٠ مليون ليرة سورية ديوناً مترتبة على المشاريع الزراعية, تم تحصيل ١٨٧ مليون ليرة سورية منها، كما بلغت الديون المترتبة على القطاع الخاص مليار و١٢٣ مليون ليرة سورية, حُصّل منها ٢٥٥ مليون. أما بالنسبة للديون المترتبة على القطاع العام لنهاية الشهر السادس من العام الجاري, فقد بلغت مليار و١٠٣ مليون ليرة سورية، والمحصل منها ١٣٥ مليون ليرة سورية .

وأشار إلى أن نسبة التنفيذ في مجال استبدال مقاطع شبكات المنخفض المتوسط، وصلت إلى ٩٤٪، و٩٨٪ استبدال محولات هوائية أرضية من أصل الخطة الاستثمارية الموضوعة للعام الحالي ٢٠٠٩، إضافة إلى أن هناك خمس محطات في كل من نستل وتل أحمد وتل تمر وتل علو باستطاعة ٦٦/٢٠ ك ف، مبيناً أنها ستساهم في رفع الوثوقية وتحسين التوتر.

أما بالنسبة لإنارة الريف قال الحسن إن هناك ١١٦ قرية من خطة عام ٢٠٠٦ متوقفة عن الإنارة منذ عام ٢٠٠٧ بسبب صدور قرار وزير الكهرباء القاضي بعدم إنارة أي قرية أو مزرعة يقل عدد منازلها عن خمسين منزلاً، ولعدم تخصيص الاعتمادات اللازمة لذلك، علماً أن شبكة المتوسط لهذه القرى جاهزة.

■■

رحيل

ودع أهالي مدينة إزرع — محافظة درعا بكثير من الأسى والحزن، يوم الجمعة ٩/١١ فقيدهم الغالي د. الاستشاري غسان جريس حريز عن عمر يقارب الستين عاماً بعد إصابته بمرض عضال لم يمنعه من العطاء حتى الأيام الأخيرة من حياته.

التشييع تم بمشاركة جماهيرية كبيرة لم تشهدها المدينة من قبل، وحضره الكثير من الشخصيات وممثلي القوى.

لقد رحل الإنسان الطيب نصير الفقراء والمحتاجين، المتفاني في خدمة الناس حتى اللحظة الأخيرة رغم كل آلامه. رحل الشيوعي الكبير، ورفاقه وحزبه الشيوعي في أمس الحاجة إليه، وهو الذي آمن دائماً بحزب شيوعي واحد قوي معافى يقوم بدوره الحقيقي في المجتمع.

قاسيون تتوجه من آل الفقيد ورفاقه وأصدقائه ومحبيه بأحر العزاء، راجية للجميع الصبر والسلوان وطول البقاء. ■■

ورد إلى «قاسيون» من مديرية الموارد المائية بدرعا الكتاب رقم ٢٤٨٩/ص تاريخ ٢٠٠٩/٩/٧، يتضمن الرد التالي: (وننشره باختصار لضيق المساحة المتاحة):

«السيد رئيس تحرير صحيفة قاسيون المحترم: إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم الغراء العدد ٤١٩ والصادر يوم السبت تاريخ ٢٠٠٩/٩/٥ تحت فقرة استطلاعات، الصفحة رقم ٦ بعنوان «تزوير كشوفات ونهب للمال العام ـ ملايين الليرات السورية تذهب للمتعهدين دون التأكد من صحة الكشوفات»، نبين لكم ما يلي:

أولاً- احتوى المقال على اتهامات وعبارات مثيرة دون التدقيق في الأرقام والمواضيع الواردة في متن المقال، وتؤكد بأن كاتب المقال لم يرجع إلى الجهة صاحبة المشروع وهي مديرية الموارد المائية بدرعا، ولم يدقق الأرقام من خلالها وعليه نبين لكم الآتي:

١. لم يطلب أحد تدقيق الأعمال قبل ظهور الخلاف مع الجهة المنفذة... والكشف رقم ١٠ نظم بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٥ وليس بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٣٠.

٢. تم استخدام الأرقام بشكل خاطئ لتأكيد وجهة نظر كاتب المقال...

٣. الردميات الحجرية لتنفيذ الرمبات تم احتساب الكمية حسب محضر اللجنة....

٤. بالنسبة لحفريات السنة الأمامية لقدم السد فقد تم اعتماد الأرقام التي توصلت إليها اللجنة كونها من مصلحة الإدارة، ولكن الواقع يبين أنه تم الرفع الطبوغرافي في أثناء الدراسة وكان هناك في بحيرة السد مياه حيث تم رفع الجزء الجاف...

٥. بالنسبة للحفريات الصخرية لم يرد في الدراسة ذكر لحفريات ترابية في قناة المفيض وشبكة الصرف ولكن تمت ملاحظة وجود كميات من التربة الغضارية ضمن الحفريات الصخرية....

ثانياً: أن ثقتنا بحرصكم على توخي الحذر في أي موضوع، وموضوعية الطرح في صحيفتكم الغراء، دعتنا أن نؤكد أن قيام كاتب المقال ببرمجة الأرقام بشكل مجتزئ ليثبت وجهة نظره وحرصه على الأموال العامة وعلى الوطن أكثر من بقية أبنائه...

كما أنه لم يذكر أن الموضوع تمت إحالته إلى الرقابة الداخلية في مديرية الموارد المائية بدرعا، وقامت بعد التدقيق والتحقيق بإعداد التقرير اللازم، ورفعه إلى الهيئة العامة للموارد المائية بدمشق بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٤ ليتم اعتماده.

ونعود ونؤكد أن كاتب المقال لم يرجع إلى مديرية الموارد المائية بدرعا، لتأكيد الوقائع والأرقام التي اعتمدها في المقال، وعليه نحمله مسؤولية أية إساءة وردت في المقال، ونرجو منكم نشر هذا الرد لتبيان الحقيقة، راجين الاستجابة ولكم الشكر.

مدير الموارد المائية بدرعا، المهندس محمود الكعر».

تعقيب المحرر...

محاربة الفساد قضية وطنية بامتياز:

إن الهدف الأول والأخير من المهمة الصحفية التي نقوم بها هو الوصول إلى الحقيقة ليس أكثر، وتبيان إن كانت هناك أموال عامة تُهدَر أو تذهب إلى جيوب المتعهدين دون وجه حق. وهنا نقول:

١. إن تصحيحكم لتاريخ الكشف رقم /١٠/ بمكان، ونقر بوجود الخطأ في التاريخ، ولكن هذا الخطأ حصل دون قصد ما، تماماً كما أخطأتم حين قلتم إن الكشف رقم /١٠/ نظم بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٥ وليس بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٣٠، بينما ورد في الصحيفة ٢٠٠٨/٧/٣٠. وكان الخلاف قد بدأ بين المديرية والجهة المنفذة في الشهر السابع من عام ٢٠٠٨ بعد الكشف رقم /٥/. حيث تقدمت الجهة المنفذة بالكتاب رقم ٢٤٨٥/ف ط تاريخ ٢٠٠٨/٨/٩، تتحفظ فيه على عدم احتساب كمية الردميات البازلتية التي استخدمت في ردم الرمبات من نواتج الحفريات.

٢. لم يتم استخدام الأرقام بشكل خاطئ بل تمت مقارنة الأرقام في البند رقم ١ من الكشف رقم ١٠ مع البند رقم ١ من محضر اللجنة الفنية، الذي لم يشر إلى ضرورة جمع الكميتين في البند الأول ردميات الحجارة على الوجه الأمامي، والبند الثالث ردميات الحجارة في موشور الاستناد، ومجموع هذين البندين مساوٍ للكمية المذكورة في الكشف رقم /١١/ وهذا صحيح.

٣. بالنسبة للردميات الحجرية لتنفيذ الرمبات فقد تم احتساب ٦٥٨ م٣ على السعر المتفق عليه، وتم احتساب ٢٨٠٠٠ م٣ على سعر ١٨٠ ل.س دون وجه حق، ولكن بموافقة مكتب العقود بعد رفض مديرية الموارد المالية بدرعا وحاشية المدير العام الذي وافق على رأي قسم الشؤون الفنية في الهيئة العامة للموارد المائية، بعدم أحقية صرف هذه القيمة، التي صرفت كأجور أعمال ردم وسكربة للرمبات، مع أن النص الصريح للشروط الفنية يقول إن السعر المقدر هو لجميع أنواع الحفريات الصخرية وإعادة ردم المناسب منها، دون احتسابه في بند الردميات الحجرية.

٤. بالنسبة لحفريات السنة الأمامية من المفترض أن الجهة المنفذة وقبل المباشرة بأعمال الردم قد اطّلعت على المخططات وقارنتها مع الواقع الفعلي، فلماذا لم تتحفظ على المخططات التصميمية للسد قبل المباشرة بأعمال المشروع، بوجود مياه تغطي مساحة بحيرة السد؟ ونقترح أن تتابع اللجنة الفنية أخذ سُبور المواقع التي كانت مغمورة بالمياه، ضماناً لحق المديرية، وأسوةً بالمقاطع التي ظهر فيها نقص في التنفيذ عن الأرقام الواردة في الكشوف.

٥. كمية الحفريات الترابية ضمن قناة المفيض التي ظهرت ضمن الحفريات الصخرية كبيرة، ولا يمكن احتسابها حفريات صخرية، ولا يمكن صرفها حسب الرأي الشخصي للجهة الدارسة التي تقول بتصنيفها حسب النوعية الغالبة، وإذا أخذنا هذا المعيار في تصنيف الحفريات فهذا يعني أن حفريات شبكة الصرف، على سبيل المثال، يجب تصنيفها كلها على أنها حفريات ترابية، حيث تبين نتيجة السُبور المعتمدة من لجنة الجرد أن ٧٥٪ من الحفريات ترابية و٢٥٪ فقط صخرية. علماً أن المعيار حسب الشروط الفنية للمشروع في تصنيف الحفريات هو أنها تعتبر ترابية حتى لو احتوت على كتل حجرية لا يزيد حجمها عن ١ م٣، ولا يمكن تغيير هذه الشروط حسب الرأي الشخصي والمصالح الفردية.

أخيراً نلفت النظر إلى ورود معلومات لصحيفتنا أنه تمت إحالة الموضوع إلى الرقابة الداخلية بعد أن قُدِّمت شكوى رسمية إلى الرقابة الداخلية بهذه المخالفات، لعدم استجابة الإدارة في البداية لهذه الطروحات. وقيل إن الإدارة تقوم بمحاربة كل من ساهم في كشف هذه المخالفات، وللعلم فقد تم تبديل المدير التنفيذي للمشروع ثلاث مرات خلال شهرين.

ملاحظة أخيرة: جاء في البند السابع والثامن والتاسع من محضر اللجنة الفنية ذكر حفريات المفيض والجسر، وحفريات قناة المفيض بعد الجسر، وحفريات قناة المفيض بعد الوتد رقم /٤/، ولم توضح اللجنة نوعية هذه الحفريات، ما سمح بصرف هذه الحفريات كلها على أنها حفريات صخرية، باستثناء ٢٦٦٠ م٣ من حفريات قناة المفيض.

نعود ونؤكد مرة أخرى أن الهدف الأول والأخير هو حماية المال العام والحفاظ على كرامة الوطن والمواطن، وبما أن الموضوع قد أحيل إلى الرقابة الداخلية التي رفعت تقريرها إلى الهيئة العامة للموارد المائية، فإننا نطالب الإدارة العامة بتشكيل لجنة محايدة تقوم بحصر الأعمال التي تم تنفيذها وتنظيم كشف مالي تتم من خلاله إعادة تصحيح الكميات ونوعية الأعمال حسب محضر اللجنة، وإننا نهيب بكل المديريات والمؤسسات أن تتأكد من مطابقة الكشوف للواقع عند استلام المشاريع المنفذة، وذلك منعاً لهدر المال العام، وحفاظاً على ثروات الوطن وموارده.

youssef@kassioun.org

ليالي الخريف الباردة أصبحت على الأبواب

مازوت التدفئة بين الغلاء والغش والسرقة والتقنين

◄ **يوسف البني**

«منين وإلا منين بدنا ندبر حالنا؟!» «على شو وإلا على شو ها الراتب بدو يلحّق ويكفي؟!» «ما بيكفي جوعونا وشردونا وغربونا ونحنا في أوطاننا، وبرّدونا كمان وسوّدوا ليالينا!!» هذا هو لسان حال السواد الأعظم من مواطنينا في سورية الغنية المنيعة، المستعصية على السقوط، المتكبرة الصامدة في وجه كل المخططات الرامية إلى أخذها من الخارج أو الداخل، وأصبح الهم اليومي للمواطن هاجساً يقلق راحته ويعكر صفوه وأمانه واستقراره. فمن همّ غلاء أسعار المواد التموينية، ومستلزمات الحياة المعيشية اليومية، إلى الفواتير الدورية التي لا يعرف المواطن كيف تترتب عليه، والتي يكاد يكون همُّها أبدياً لا ينتهي، إلى متطلبات شهر المؤونة الشتوية ومستلزمات المدارس، إلى الهمّ الأكبر، وهو كيفية تأمين الدفء لأولادنا أيام برد الشتاء القاسي!!

رغم التطور الحاصل في كل بلدان العالم في الصناعة النفطية، إلا أن سورية مازالت تستخدم مازوت السيارات في التدفئة، وهذا ليس مديحاً أو رفعاً لقدر مازوت السيارات عندنا، فهو الآخر ذو مواصفات مخالفة للمواصفات العالمية بسبب تهالك وقدَم مصافي النفط في حمص وبانياس، وبقاء عملها وآلاتها على النمط الكلاسيكي القديم، الذي لم يتم تجديده أو على الأقل إجراء بعض الترميمات والإصلاحات الضرورية، منذ أكثر من خمسين عاماً، وهذا يؤدي إلى كثير من النتائج السلبية من الناحيتين الاقتصادية والبيئية.



تصريحات رسمية

تقول الحكومة إن تكلفة ليتر المازوت حسب متوسط السعر العالمي يصل إلى ٣٠ ل.س وقد استقر سعره في السوق السورية الداخلية على ٢٠ ل.س مؤخراً، أي أنها تدعم المازوت بنسبة ٣٣٪ من تكلفته الإجمالية، وهذا يشكل عبئاً كبيراً على خزينة الدولة، ومع أن هذه الأرقام مشكوك فيها حيث أن سعر برميل النفط الخام الممتاز في الأسواق العالمية لا يزيد عن ٧٠ دولاراً، ومع ذلك فلماذا لا تحاول الحكومة وضع خطط جدية للبحث عن البدائل الاقتصادية لوقود التدفئة، وأنه من الغريب أن نحرق ليتر مازوت في مدفأة تدفئنا لبضع دقائق، وهو يمكن أن يُسيِّر آلية لمسافة طويلة، علماً أنه يوجد في مستخلصات البترول ما يدعى «زيت التسخين» وهو مازوت ليس فيه الخاصية التي تجعله يستخدم في السيارات، وقيمته السعرية أقل، والحرارية أعلى.

وتصريحات شعبية

من أجل الوقوف على تفاصيل وخفايا هذه المشكلة التي بدأت تخيم بظلالها مع اقتراب أيام الخريف والشتاء الباردة، كان «لقاسيون» بعض اللقاءات مع مواطنين من مناطق مختلفة، ومع بعض أصحاب محطات توزيع الوقود، الذين هم بدورهم تقلقهم بعض الهموم، ويواجهون مشكلات يطالبون بحلها:

• **المواطن محمود** شرح مشكلته مع تأمين المازوت لتدفئة عائلته المؤلفة من ستة أشخاص فقال: «في العام الماضي استجررنا ألف ليتر من المازوت على البطاقة بالسعر المدعوم ٩,٦٥ ل.س والموزع لا يعترف (بالفراطة) فأخذ سعر اللتر عشر ليرات سورية، ولكن بما أن الأسرة كثيرة العدد، وعندي ثلاثة أولاد بالمدارس، فإننا نضطر لاستخدام مدفأتين، وهذا تطلّب استجرار ألف ليتر أخرى بالسعر الحر، الذي وصل عند الموزع إلى ٢٦ ل.س، وهذه جريمة وكسرة ظهر لا يحتملها المواطن».

• **الطالب فراس**، الوافد من السويداء والمقيم في جرمانا مع أخيه وأخته في بيت مستأجر، قال: «استفاد أهلي المقيمون في الضيعة من قسائم المازوت المدعوم، واستجروا ألف ليتر، وبالكاد أخرجتهم من برد الشتاء القاسي هناك، حيث مصروف المازوت مضاعف، أما هنا فقد تفرغ أخي للسهر يومياً مع بيدونه أمام الكازية ليحصل على عشرة ليترات لا تكاد تدفئ سهرتنا على الدارسة، وصباح اليوم التالي قبل الذهاب إلى الجامعة، وكانت تكلفة هذه اللترات العشرة تبلغ ٢٥٠ ل.س وهذا مبلغ يومي يجب على أخي أن يحصل عليه من أية ورشة يعمل بها، وأي عمل يعمله مهما كان مهيناً أو صعباً قاسياً».

• **المواطن إسماعيل**، العجوز المخضرم الذي عركته الحياة، واختبر الكثير من غدرها وقسوتها، حذّر من القادم فقال: «اللي راح راح همُّه معه، والله يجيرنا من القادم، فالقادم أعظم، والإحساس بعدم الاستقرار وانعدام الطمأنينة شيء خطير، فلا أحد يعرف كيف سنتدبر أمورنا في الموسم الذي يطرق الأبواب، فالسعر الحر للمازوت يكسر الظهر، حيث تباع التنكة بالكازية بـ٤٠٠ ل.س ومع الباعة الجوالين بـ٤٥٠ ل.س ولا يوجد بعد أي باب ضوء لمساعدة الحكومة لمواطنيها، فكل الوعود التي قطعتها حنثت بها وتنكرت لها، فلا ظهرت قسائم جديدة ولا بارقة أمل بدعم مادي، والشاطر يدبر حاله».

• **المواطن إحسان** صاحب شاحنة مرخصة لتوزيع المازوت، ويتبع لإحدى المحطات في جرمانا، يشرح معاناته قائلاً: «الترخيص الذي حصلتُ عليه لشاحنتي يخولني بتوزيع المازوت ضمن إطار لا يتجاوز حدود مدينة جرمانا الإدارية والمناطق التابعة لها، في الوقت الذي نجد هناك أناساً يحصلون على ترخيص لسيارات توزيع في أوقات ذروة الطلب على مازوت التدفئة، وهم بالأساس شبّيحة لا علاقة لهم بمهنة المحروقات، ولكن هناك من يدعمهم في المحافظة أو في مكتب الترخيص في مديرية التموين بريف دمشق، وهؤلاء ينافسوننا في الوقت الذي ننتظره لتعويض الكسر الذي وقع علينا أيام الصيف وقلة استجرار المازوت، ولهم صلاحية التوزيع في نطاق ٨٠٪ من المحافظة، بينما تفرض القيود على شاحناتنا فقط».

حلقة الوصل بين المنتج والمستهلك
محطات التوزيع وهموم كبيرة

- صاحب محطة توزيع محروقات (كازية) شرح لنا كل المشاكل التي تعاني منها معظم المحطات وقد أجملها بما يلي:

١- «مرت فترة طويلة نعاني من تفاوت المخصصات بين محطة وأخرى، وكان هناك بعض المحطات التي يتصل أصحابها مباشرة مع موظفين من الشركة العامة لتوزيع المشتقات البترولية (محروقات) كان لها الحصص الكبيرة من الاستجرار، وثبت فيما بعد فساد هذه المحطات وسرقة المازوت من شركة محروقات وتهريبه إلى الأسواق الخارجية، وبمقارنة بسيطة لسجلات شركة محروقات ستلاحظ الفارق الكبير بكميات الاستجرار لهذه المحطات قبل غلاء المازوت وبعده، وعندها سيتحدد بالضبط من هم ضعاف النفوس الذين باعوا المازوت للمهربين»

٢- «المشكلة الأخرى التي عانينا منها في العام الماضي هي قسائم المازوت التي كانت عبئاً كبيراً علينا كما كانت عبئاً على الدولة تماماً، فقد تكلفت الدولة عليها في طباعة القسائم وتم سرقة الكثير منها أثناء التوزيع وسرقة الأكثر أثناء التداول بين الكازية والمستهلك، وبين الكازية وشركة محروقات، والأخطر من ذلك كان عملية تزوير البطاقات، حيث وصلَتنا الكثير من البطاقات التي ليس لها رصيد، وقد دفعنا ثمنها نحن من مبيعنا وأرباحنا، وأنا متأكد أن وراء عملية التزوير موظفين في الحكومة»

ثم تابع صاحب محطة الوقود كلامه بحسرة وألم على هذا الوضع المأساوي الذي وصلت إليه الصناعة النفطية في سورية فقال:

٣- «المشكلة الأخرى التي ندفع ثمن تداركها نحن أصحاب المحطات النظامية، هي مشكلة أنابيب الجر التي تزود مستودعات شركة محروقات من مصافي النفط، وهذه الأنابيب قديمة ومتآكلة، ومنها ما يتجاوز عمره الأربعين عاماً، وبالأصل فإن طريقة تمديدها خاطئة ولا تتطابق مع المواصفات العالمية لتمديد أنابيب الجر، فهي إما ظاهرة أو قريبة من سطح الأراضي التي تمر بها وهذا يعرضها في كثير من المناطق الضعيفة أو الميتة للسرقة وبكميات كبيرة، ولم يتعلم القائمون على الأمر من أخطاء الماضي فكرروا الخطأ بمد خطوط جديدة إلى درعا والسويداء بحجة توفير أجور نقل الصهاريج، فأصبحت الكميات المسروقة تزيد عن كلفة وأجور النقل طيلة العام، فمثلاً بلغت كمية الوقود المسروقة خلال الشهور الستة الأولى من هذا العام ٢٠٠٩ مقدار ٣٢ مليون ليتر من المازوت، وخسرت خزينة الدولة مبلغ ستمائة وأربعين مليون ليرة سورية، ولو تم النقل عبر الصهاريج لما كلفت عملية النقل ربع هذا المبلغ».

من يتجرأ على سرقة أنابيب الجر

تابع صاحب المحطة سرد هذه المأساة التي يتعرض لها الوطن كله فقال:

٤- «إن السرقات التي تتعرض لها أنابيب الجر لا يمكن أن يقدم عليها شخص عادي، بل تنظمها عصابات تضم في عضويتها بعض السائقين من شركة محروقات وبعض موظفي المستودعات الذين يمدون منفذي عمليات السرقة بالمعلومات اللازمة عن صنف الوقود وساعات الضخ ومرور الدوريات التي تراقب التعديات الحاصلة على الخطوط ولكنها تمر مرور الكرام. والكثير من سائقي الصهاريج، إن لم يكن جميعهم، يسرقون الوقود من مستودعات الشركة علناً، حيث يقوم السائق برشوة مسؤول المزراب الذي يقوم بملء الصهاريج بمبلغ لا يزيد عن ٢٠٠ ل.س، ويقوم بتعبئة خزاناته زيادة عن الكيل النظامي، ويملأ بعض الدبجانات الموجودة معه ثم يقوم بسرقة الكمية الزائدة في صهريجه ويبيعها مع الدبجانات لحسابه الخاص، وهذه العملية تسمى بالعرف بين السائقين «بالدبجنة» وهي مشتقة من كلمة دبجانة، وقد سمعت هذا الاعتراف الصريح من سائقي الصهاريج من خلال الأحاديث التي يتبادلونها ويتفاخرون بها أثناء الانتظار للتحميل، وهم أنفسهم السائقون الذين يسرقون من مزراب شركة محروقات، يسرقون من محطات التوزيع (الكازيات) بحيث يُبقون جزءاً من الصهريج دون تفريغ، إذا لم نتنبه له ليذهب ويبيعه أيضاً لحسابه الخاص»

روتين قاتل وابتزاز

٥- حين مراجعة صاحب المحطة لموظفي شركة محروقات يتعرض لكثير من الابتزاز والتجاهل والإذلال، باستثناء الذين يدفعون (البخشيش) وبرواتب شهرية سرية للموظفين، تفوق أحياناً راتب الحكومة، ومازالت المعاملات بين المحطات والشركة المغذية تُدار يدوياً، ولم تعمل شركة محروقات حتى الآن على بناء موقع الكتروني يستطيع أصحاب الكازيات متابعة أرصدتهم واستجراراتهم ومدوّراتهم من خلاله، تلافياً للازدحام كل شهر، ومواجهة الإهمال والإذلال والابتزاز. وأحياناً يتم إيقاف طلبية للكازية بسبب خطأ من موظف في حساب الفواتير، وقد يكون المبلغ تافهاً لا يذكر، ويحصل نتيجة الجمع أو الضرب، وتتعطل الكازية لخطأ لا ذنب لنا فيه، ويتأخر الاستجرار ريثما يتم كشف الخطأ وتصحيح الفواتير، وقد يستغرق هذا ثلاثة أو أربعة أيام، يبقى المواطنون خلالها دون الحصول على ما يريدون من الوقود، ويتهموننا بأننا نخبئ المازوت لغاية في نفس يعقوب، مع أن هناك بعض المحطات تعمل على هذا الأسلوب، وتخبئ وتحتكر المادة، ولكن السمعة تطال الجميع دون تفريق».

العلاقة المتعدية بين التخطيط والتنفيذ

ليست هذه المشاكل التي تواجهها بعض محطات توزيع الوقود، والتي تنعكس بالتالي معاناةً حقيقيةً للمواطنين، سوى انعكاس لسياسات اقتصادية رعت الفساد ووسعت من نطاق انتشارِه وممارسته، حتى بات يتحكم بكل مفصل من مفاصل حياتنا. فنتيجة رفع الدعم عن أسعار المواد الأساسية للحياة المعيشية، ارتفعت بشكل فاحش أسعار جميع المواد الاستهلاكية، وبات الجوع يهدد السواد الأعظم من شعبنا، وحين أصبح «كل واحد يدبر حاله لحاله» ويبحث عن الحل الفردي لمشكلة الفقر والعوز لديه، ويحاول تعويض النقص حتى بطرق فاسدة، إن كان بالرشوة أو سرقة ونهب المال العام، غضّت الجهات الرقابية والمحاسبة النظر عن الكثير من الممارسات، بل وشجعتها أحياناً بالمطالبة بحصة (المعلم)، ما أوصلنا إلى الدرك الأسفل من المجتمعات المفككة التي تسير خلف أذيال الحضارة.

youssef@kassioun.org ■

ما الذي يجري بين «التجاري السوري» و«الرقابة المالية».. ولمصلحة من؟

◄ **جهاد أسعد محمد**

بات معروفاً أن الجهاز المركزي للرقابة المالية كان قد أصدر منذ أوائل الشهر الجاري قراراً بإحالة لجنة التسليف العليا في المصرف التجاري السوري إلى القضاء، مع الحجز الاحتياطي على أموال أعضائها وأموال زوجاتهم (وأزواجهم) المنقولة وغير المنقولة.. وذلك على خلفية القرض الكبير الذي أوعزت رئاسة الحكومة بشكل رسمي للمصرف التجاري السوري لتسهيل منحه للسيد (النائب حينها، قبل رفع الحصانة عنه) أكرم الجندي صاحب قناة «شام» الفضائية في العام ٢٠٠٥ بهدف إطلاق القناة.. والغريب أن قرار الجهاز المركزي استثنى مدير عام المصرف التجاري السوري من (الشبهة) رغم أنه يرأس لجنة التسليف في المصرف، التي لا يمكن لها أن تبت بأمر أي قرض دون أن يحظى بموافقة وتوقيع رئيسها، الأمر الذي ترك أكثر من إشارة استفهام حول موضوعية القرار الرقابي ودقته.. علماً أن قيمة القرض (المشكلة) وصلت إلى سبعمائة وخمسين مليون ليرة سورية، وهو ما لقي معارضة كبيرة حينها من مجلس إدارة المصرف ومن أعضاء لجنة التسليف (المتهمين)، ومن المدير العام، خصوصاً أن كل ما كان يملكه المقترض هو الأرض التي أنشئت عليها اللبنات الأولى للقناة، وبعض الأشرطة والأفلام ومعدات البث.. لكن إصرار رئاسة الحكومة على ضرورة تعاون المصرف مع الجندي، والذي تؤكده مراسلاتها مع المصرف، هو ما جعل المصرف يذعن لمشيئة الحكومة ويرضى بالضمانات المقدمة ويقدم القرض.

لكن الخطير هو ما حدث بعد ذلك، إذ ساءت العلاقة بين الحكومة والجندي قبل أن يبدأ بتسديد أقساط القرض، فأخذ فضائيته ومضى بها إلى مصر، ولم يلتزم بتسديد الأقساط المترتبة عليه، فتراكمت الفوائد على أصل القرض حتى وصلت إلى ما يقارب الـ٢٠٠ مليون ليرة سورية.. عندها تفجرت القضية، وبدأت الجهات العليا الموجِّهة تتنصّل من الموضوع وتحمّله للصف الثاني من إدارة المصرف.

ورغبة من قاسيون في الإضاءة على تفاصيل هذا الملف وما خفي منه، فقد جالت في المصرف، والتقت بعض العاملين والموظفين الكبار، وقد أكد لنا أكثر من مصدر أن القرار الرقابي افتقد الدقة والموضوعية والنوايا الحسنة والغايات الوطنية، وتقف خلفه جملة من العوامل المتشابكة، منها ما يتعلق بأهداف إستراتيجية كبرى يدفع نحوها متنفذون محليون لهم ارتباطاتهم ومصالحهم، متوارون في الظل ويخدمون حيتان المال الكبار في سورية وخارجها، ومنها ما تقف خلفه دوافع ذاتية وحسابات شخصية ضيقة.

فمن جهة، حسب المصادر نفسها، يأتي هذا القرار الكامل العمدية، وليس المرتجل أو المتسرع كما يحلو للبعض أن يقول، في جملة القرارات والإجراءات التي يتبناها وينتهجها البعض في الحكومة وفي بعض المواقع الوصائية الأخرى، وعلى أطرافها، والتي تسعى لضرب كل مؤسسة عامة رابحة وناجحة، وخاصة في القطاع المالي، لإبقاء هذا القطاع مهلهلاً وضعيفاً ومتخلّفاً وغير قادر على منافسة القطاع الخاص المالي الذي يحاول بطرق شرعية وغير شرعية تعزيز حضوره في السوق المالية السورية بصورة أكبر وجذب العملاء الكبار، ولإحباط كل الكوادر الوطنية الشابة العاملة في هذا القطاع وضرب المبادرة عندها، لأن هذه الكوادر ستشعر من الآن فصاعداً بأنها مستهدفة وغير محمية كون مدرائها، وهم نقطة نظيفة في بحر الفساد السائد، طالهم الأذى والظلم الرقابي بسبب نظافة أكفهم ونزاهتهم وتطلعاتهم الجدية للتطوير والتحديث، رغم أنهم قطعوا أشواطاً واسعة في هذا الاتجاه.

ومن جهة أخرى، فإن بعض من لا يروقهم الفريق الإداري في المصرف لأسباب ودوافع مختلفة، وهو الذي أثبت فاعليته وكفاءته ونزاهة أعضائه، كانوا طوال الوقت يفتشون عن ثغرة إدارية أو مالية لتنفيس أحقادهم، وقد ظلوا يسعون بشدة باتجاه استصدار مثل هذا القرار... وقد التقت الدوافع الإستراتيجية الكبرى والذاتية الضيقة في قضية «قرض أكرم الجندي» فجرى ما جرى.

أما بخصوص استثناء المدير العام للمصرف التجاري السوري السيد دريد ضرغام من القرار الرقابي رغم أنه يترأس لجنة التسليف العليا بالمصرف، علماً أن هناك من يزعم أنه مدعوم ومحمي من السيد رئيس الجمهورية، فأكدت المصادر أن القرار تعمّد استثناء المدير العام ليسيء إلى سمعته وإشاعة قضية (دعمه)، وليوحي للناس أنه فوق القانون، ولم ينتبه مصدرو القرار أنهم أثبتوا بذلك ضعف قرارهم من الناحية القانونية والمستندية.

وختاماً، فقد أكدت المصادر أن من طالهم الظلم رفعوا كتاباً إلى السيد رئيس الجمهورية يشرحون له فيه حيثيات الموضوع، ويطالبونه بالتدخل لإحقاق الحق.

هذا وقد تناقلت بعض المواقع الإلكترونية مؤخراً خبراً غير مؤكد، يفيد بأن السيد رئيس الجمهورية قد طوى القرار الرقابي ولكن الملف ما يزال مفتوحاً.

■■

قطاع الصناعات الغذائية.. واقع مرير ومستقبل مجهول

◄ نزار عادلة

توقف معمل ألبان حلب ومعمل كاميليا وشركة زيوت دمشق عن العمل والإنتاج مؤخراً بقرارات من الجهات الوصائية، و أعطيت مقرات كاميليا والزيوت لوزارة التربية، وهذه هي البداية في مخطط يشمل /١٤/ شركة سوف يتم تصفيتها.

الصناعات الغذائية.. والكارثة المحدقة

يتبع لمؤسسة الصناعات الغذائية /٢١/ شركة ومنشأة صناعية موزعة في المحافظات كافة، تنتج مختلف أنواع السلع الغذائية والزيوت النباتية والسمون والألبان والكونسروات المتنوعة والشعيرية والبسكويت والشوكولا والمشروبات الكحولية والمياه المعدنية والبصل. وعندما أنشأت هذه المعامل كان الهدف منها: استيعاب الفائض من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية وتصنيعها، وتأمين حاجة السوق المحلي من السلع الغذائية.

يبدو أن لا مبرر بعد الآن لوجود هذه المؤسسات الغذائية، لعدم وجود فائض من المحاصيل الزراعية، وتوقف التصنيع، وإغراق السوق بكل ما هو مستورد!!

فهل ما حدث وما يحدث نتيجة طبيعية وموضوعية للسياسات التخطيطية، وضريبة لاقتصاد السوق؟ أم أن السبب يعود لنقص الموارد الطبيعية الزراعية والمائية، والجفاف؟

الوقائع تقول إن أية دراسة أولية لموارد سورية الطبيعية الزراعية، وعلى رأسها المياه، تبين أنه مازالت هناك طاقات كامنة كبيرة غير مستثمرة، يمكن في حال استغلالها بالشكل المناسب والمبرمج، وحمايتها من الهدر، أن تؤمن لسورية كامل احتياجاتها من السلع الزراعية، وتوفر أمناً غذائياً على مستوى السلع الإستراتيجية كافة، فالاحتياجات النظامية للقطاع الزراعي من المياه لا تشكل سوى /٤٠ ـ ٥٠٪/ من إجمالي الوردات المائية ضمن أسلوب الاستثمار الحالي، وهذا يعني أنه مازال هناك قدر كبير يبلغ نسبة /٥٠ ـ ٦٠٪/ من الموارد المائية غير مستثمر.

ومن الغرابة أن نقول هنا وبعد /١٠/ خطط تنموية: لا يوجد حصر للموارد المائية السطحية والجوفية بشكل دقيق، ولا يوجد تصنيف لتربة الأراضي بالمقياس المناسب مع بيان درجة صلاحياتها للزراعات المختلفة، بالتكامل مع الظروف البيئية والموارد المائية المتاحة، هذا فضلاً عن عدم رسم سياسات صحيحة في مجال التخطيط الزراعي، واستعمالات الأراضي، وتحديد الزراعات المناسبة لمواصفات التربة.

الجهات الوصائية لا تقوم بدورها في التخطيط والبرمجة في المجال، وهيئة تخطيط الدولة ووزارة الري تفتقران للعناصر ذات الخبرة في موضوع تخطيط الموارد المائية، وتتشابك مهمات المديريات الفنية في وزارة الري، بحيث يصعب تحديد المسؤوليات والمحاسبة.

إلى أين وصلنا اليوم؟

توضحت النتائج الآن بعد هذا الخلل الذي أدى إلى مقتل الزراعة والصناعة في آن واحد. إنها لوحة مقلقة وبحاجة لحلول جدية، آنية وطويلة المدى، لاسيما أن العوامل المساعدة على تفاقمها مستمرة، وقد أدت إلى هجرة أعداد كبيرة من أبناء المناطق الشرقية إلى المدن وتحديداً إلى دمشق، حيث يقدر عدد المهاجرين بـ/٦٠٠/ ألف مواطن، مع تناقص الراتب الغذائي للسكان، وازدياد عددهم بمعدلات مرتفعة.

وفي المجال الصناعي توجد /٢١/ شركة ومنشأة صناعية غذائية خاسرة، منها: شركة الكونسروة في دمشق وإدلب والحسكة والميادين، وشركتا بسكويت غراوي وكاميليا، ومعمل البسكويت في شركة الشرق، وشركة تجفيف البصل والمعكرونة وزيوت دمشق.

تقرير الاتحاد المهني للمواد الغذائية يرجع أسباب الخسارة في هذه الشركات إلى قدم الآلات، ومنافسة شركات القطاع الخاص التي تتمتع بالمرونة الكافية سواء في التسويق أو الإنتاج أو تأمين مستلزمات الإنتاج، وقد طالب الاتحاد بوضع رؤية جديدة لعمل هذه الشركات من خلال:

الاستفادة من مواقع هذه الشركات، حيث أن بعضها أصبح ضمن مناطق سكنية، كشركة زيوت دمشق، وشركتي بسكويت كاميليا وغراوي.

تغيير نشاطها بما يحقق الفائدة.

وضع دراسة للشركات الخاسرة وأسباب هذه الخسارة، هل هي ناتجة عن الإدارة؟ أم عن القوانين والأنظمة المتعلقة بالكلفة والعمالة، هذا فضلاً عن دور صندوق الدين العام والضرائب المفروضة؟!!

تحرير الشركات من الأسعار الإدارية للمدخلات والمخرجات، ومنحها الصلاحيات الكاملة لتأمين مستلزمات الإنتاج بالوسائل التي تراها مناسبة، ومحاسبتها على نتائج أعمالها نهاية كل دورة مالية.

إعداد دراسة شاملة للقوى العاملة، ونقل الفائض إلى مجالات أخرى ضمن القطاع العام الصناعي أو الإداري.

بعض المتخاذلين

بعض طروحات الاتحاد المهني تلتقي مع طروحات وزارة الصناعة والجهات الوصائية الأخرى، وهي الطروحات المتداولة منذ تبني سورية اقتصاد السوق الاجتماعي، وكانت الحركة النقابية والاتحاد المهني معارضين في البداية لهذه الطروحات، إلا أن صبر وهدوء الجهات الوصائية استطاع أن يحقق الهدف، والتقت آراء الحكومة مع آراء بعض النقابيين بكل أسف.

هناك شركات متوازنة أو شبه متوازنة، ولكن الجهات الوصائية تنتظر موت هذه الشركات لكي تصفيها، ونعني بحديثنا شركات الألبان، وهي شركات قديمة لم تجدد نهائياً، وتعاني من قدم آلاتها، وعدم توفر الحليب الخام، والسبب عدم التنسيق مع المؤسسة العامة للمباقر لتأمين الحليب الخام اللازم لتشغيل الشركات، والخلاف يدور حول السعر، «المؤسسة العامة للمباقر تضم أكثر من /١٢/ ألاف بقرة وتتبع وزارة الزراعة، والمعامل تتبع وزارة الصناعة، والتنسيق معدوم بين دولة المباقر ودولة المعامل».

عن المباقر!!

منذ سنوات و«المباقر» تخسر وتعاني مشاكل لا حصر لها، رغم أنها تملك آلاف الدونمات. مؤخراً وضعت إدارة المؤسسة خطة إستراتيجية للنهوض بالمؤسسة والوصول إلى مرحلة الربح بعد خسارة دامت عقوداً، وقد احتوت تلك الخطة على عدد من الأفكار الإيجابية، كالتخلص من الأبقار ذات الإنتاج المتدني التي تشكل عبئاً على المؤسسة، وإدخال بكاكير ذات إنتاجية عالية. وكانت الخطوة الهامة تحرير تسويق الحليب، فقد أجاز المرسوم التشريعي رقم /٢٧٦/ تاريخ ٢٠٠٤/٨/١ ذلك، والهدف تحسين الوضع المالي، ولكن تلك الشركات لم تستفد من هذا، وخسرت!!

وبعد أن وصلت المؤسسة إلى شبه التوازن، وخصوصاً مبقرة مسكنة، وهي الرابحة بين نظيراتها، قامت الجهات الوصائية بصياغة مذكرة تفاهم بين وزارة الزراعة والمؤسسة العامة للمباقر فريقاً أولاً، والشركة السورية القطرية للاستثمار القابضة المشتركة المساهمة المغفلة فريقاً ثانياً، وتقضي مذكرة التفاهم للفريق الثاني بتملك حق الانتفاع لمدة /٩٩/ عاماً، واستثمار وإدارة مشروع مسكنة المذكور لإنتاج الحليب والألبان والأجبان ومشتقاتها، إضافة إلى أية غاية قد يقرر الفريق الثاني القيام بها في المشروع، وتدخل ضمن الإنتاج الزراعي والصناعي. ويمكن للفريق الثاني أن يستفيد من عملية تحويل قروض سواء من مصارف محلية أو أجنبية، وفي هذه الحالة يمكن الاستفادة من موجودات المشروع كضمانة للجهات الممولة.

السكر في المعادلة أيضاً!

تكلفة إنتاج /١/ كغ من السكر المستخرج من الشوندر يصل إلى /٦٠/ ل.س، ولكن السكر المستخرج من تكرير السكر لا تصل كلفته لأكثر من /٢٥/ ل.س، والاستيراد لا يكلف سوى /١٥/ ل.س للكيلو، لذلك فإن الجهات الوصائية تكرر هذه المعزوفة دائماً. وتتم الآن دراسة الشوندر السكري دراسة اقتصادية من أجل الوصول إلى إغلاق المعامل. وإغلاق المعامل يعني استيراد الخميرة و الكيلاس والعلف والكحول، ولو حسبنا اقتصادياً ما يمكن أن نستورده من هذه المواد سنوياً لكانت شركات السكر رابحة، والكيلو لا يكلف /١٥/ ل.س وإنما /١٠/ ل.س أو أقل، ولكن هناك مافيات الاستيراد وشركاؤها وعملاؤها.

وهكذا فإن القطاع العام على مفترق طرق.. بل على طريق واضحة، لا إصلاح ولا تجديد ولا تحديث، مادام الفريق الاقتصادي ماضياً في مخططه دون أن تردعه أية قوة في الدولة أو المجتمع.

الواقع الاقتصادي يقتضي تغييراً في آلية العمل النقابي

بين رؤية الاتحاد المهني للصناعات الغذائية وطروحات الفريق الاقتصادي الحكومي توجد هوة واسعة وشرخ كبير.

رؤية الاتحاد المهني تقول: لم نر أي مبرر موضوعي لتعديل أسعار حوامل الطاقة، وهدف تقليص عجز الموازنة العامة للدولة ليس مبرراً حقيقياً لرفع الدعم، ونعتقد أن الأسلوب الأمثل لتقليل العجز في الموازنة إنما يكون بمكافحة التهرب الضريبي الذي بلغ حدود /٢٠٠/ مليار ل.س كحد أدنى، وتفعيل أدوات السياسة الضريبية وترشيد الإنفاق العام.



ولابد من أن تترافق سياسة تقليص الدعم مع سياسات لتشجيع المنتجين في القطاع الصناعي والزراعي للانتقال تدريجياً إلى استخدام الطاقات البديلة الأقل تكلفة، والانتقال من استخدام المازوت إلى استخدام الطاقة الكهربائية التي يجب أن تسعر بشكل يخدم العملية الإنتاجية وأهداف النمو الاقتصادي.

إن تطوير قطاع الصناعات الغذائية يحتاج إلى رؤية جديدة للتطوير والتحديث، وتنظيم جديد لآليات العمل داخل شركاته يضمن قوننة أدائها، في إطار إصلاحي تطويري يسهم في حماية وصيانة حقوق العمال، وفي إنتاج سلعة وطنية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وذلك تحت قبة القطاع العام والمصلحة الوطنية، وهذا هو الهدف الذي يعمل الاتحاد المهني على تحقيقه في قطاعات العمل التابعة له.

جاءت هذه الرؤية في تقرير الاتحاد المهني للدورة النقابية /٢٠٠٧ ـ ٢٠١٢/ المنعقد في ٢٠٠٧/١٠/١٨.

وقد تسارعت الأحداث والمتغيرات الاقتصادية خلال العامين الماضيين: تم رفع الدعم عن حوامل الطاقة، ولم تتخذ إجراءات لمكافحة التهرب الضريبي وضرب القطاع الصناعي والزراعي، ولم يتم استخدام طاقات بديلة أقل كلفة، وتم ضرب وإنهاء قطاع الصناعات الغذائية، بدءاً من معامل الألبان إلى الكونسروة والبسكويت.

في اجتماع وزير الاقتصاد مع بعثة البنك الدولي، قال الوزير «إن البنك الدولي لا يمكن أن يفرض شروطه علينا، وإنما نحن نحدد الشروط والأهداف»، ولكن يبدو أننا استبقنا شروط البنك الدولي، وقامت سورية بإجراء «إصلاحات» اقتصادية هامة أبرزها:

تصفية أكثر شركات القطاع العام، وإبقاء ما تبقى منها على واقعه الحالي، مترنحاً تحت ضغط مشكلات فنية وإنتاجية، دون ضخ استثمارات لإصلاح القطاع العام وتحديثه، هذا فضلاً عن إلغاء الدعم عن السلع الإستراتيجية، وتحرير التجارة.

إذاً، ألا تدعو سياسة الخصخصة الحكومية الاتحاد المهني ونقاباته إلى رؤية أخرى يجابه بها وزارة الصناعة، ووزارة الاقتصاد والتجارة والمؤسسات التي تتبع لها، مثل مؤسسة الخزن والتسويق، والمؤسسة العامة للتجارة وتصنيع الحبوب، والشركات التابعة المطاحن والمخابز والصوامع والمخابز الاحتياطية، هذا فضلاً عن وزارة السياحة ووزارة الزراعة ووزارة الري!!

ألا يستدعي واقع الصناعات الغذائية في سورية من القيادات «المهنية» وقفة جريئة أمام وزير الصناعة وأمام رئيس الوزراء وحكومته؟ ألا يستدعي تغييراً في آلية العمل؟

لقد كان القطاع العام أساس التنمية وقائداً للاقتصاد الوطني، ثم انتقلت سورية إلى مواقع اقتصادية جديدة، ولكن مازالت القيادات النقابية تتبع أساليب نضالها السابقة، فترفع المذكرات تطالب وتؤيد وتشكر.. فقط.

المطالب العمالية بالتأكيد هي الأساس في عمل أية حركة نقابية، ولكن المطالب الاقتصادية هي الأهم، لأن الحقوق العمالية تنتهك عندما يخرب القطاع العام، ويضرب القطاع الزراعي، وعندما تكون المتغيرات الاقتصادية على مقاس مصالح النخبة الاقتصادية الصاعدة.

بين الاقتصادي والعمالي..

لاشك أن المطالب العمالية كافة قانونية وشرعية، والجهات الوصائية تتجاهلها رغم أنها مطالب مزمنة ويجب أن تنفذ دون رفع مذكرات واجتماعات كرنفالية.

إلا أن هذا ليس مبرراً لتجاهل المطالب الاقتصادية، فمن بين /٥٠/ مطلباً عمالياً قدم لوزير الاقتصاد لم تتقدم النقابات إلا بثلاثة مطالب اقتصادية، وهي: بناء الصومعة المرفئية، والإسراع في تجهيز المطاحن الأربع، والعمل على تجديد الآلات والتجهيزات في شركة الصوامع.. وهذا لا يكفي!!

إنه الفساد

تخزن الصوامع في سورية ضمن /١٦/ صومعة بيتونية منتشرة في المحافظات وصومعة معدنية واحدة مجمل سعاتها التخزينية من الحبوب، البالغة /١٩١٤/ ألف طن.

وتخزن الحبوب في سورية منذ سنوات عديدة على الطريقة الفرعونية (دون أية مبالغة) أي في خنادق طولانية، وتغطى بالنايلون، ونسبة الهدر تبلغ /٣٠٪/، ولو أننا لا نهدر هذه النسبة لكنا قادرين على بناء صومعة... ولكنه الفساد!!

أما بالنسبة للمطاحن فإن عدم تجهيزها سببه رغبة البعض بدعم أصحاب المطاحن الخاصة، ومطحنة سنجار التي أقيمت منذ أكثر من /٢٠/ عاماً بعد أن كلف بناؤها مئات الملايين، أصبحت مرتعاً للقطط والكلاب الشاردة، لأن مسؤولاً أقام مطحنة وأمر بوقفها... إنه الفساد أيضاً!!

أمام وزير الاقتصاد

في /١٦/ أيلول الحالي عقد اجتماع في وزارة الاقتصاد بين وزير الاقتصاد و/١٨/ رئيس نقابة، ورئيس الاتحاد المهني للصناعات الغذائية، وقدمت للوزير المطالب التالية:

● المؤسسة العامة للحبوب:

- العمل على تشميل جميع العاملين بالضمان الصحي.
- تقديم الوجبة الوقائية والعلاج المجاني للعاملين في مجال التعقيم والتخزين والتسويق والغربلة، نظراً لطبيعة عملهم.
- العمل على مسك ملفات طبية لجميع العاملين، تتضمن الفحوص الدورية والإجازات الصحية.
- إلغاء التقارير الطبية وعدم إلزام العامل بها، إذا كانت الاستراحة من طبيب الإدارة.
- منح العاملين في مجال التعقيم مكافآت مالية تتناسب وطبيعة عملهم الخطر.
- العمل على إضافة فئات جديدة للمستحقين لطبيعة العمل، والعمل الفني المتخصص، ورفع قيمة تعويض المسؤولية لأمناء المستودعات.
- العمل على إدراج العاملين في مجال تعقيم الحبوب بالأعمال الشاقة والخطرة.
- العمل على تأمين سكن وظيفي للعاملين في مجال تخزين الحبوب في مراكز الشراء، ومراكز تخزين الحبوب بالصوامع.
- تثبيت العاملين المؤقتين المعينين قبل صدور القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤.
- بناء صومعة مرفئية، قادرة على استقبال بواخر ذات حمولات كبيرة، تلبي عمليات الاستيراد والتصدير.
- منح العاملين المثبتين بالقانون رقم /٨/ الترفيعات المستحقة عن خدماتهم قبل التثبيت.
- العمل على تعديل قيمة اللباس العمالي.

● الشركة العامة للمطاحن:

- إجراء الفحص الطبي الدوري للعاملين في المطاحن، للكشف المبكر عن الأمراض إن وجدت، للتمكن من المعالجة.
- منح الوجبة الوقائية لجميع العاملين في المطاحن، أسوة بعمال الإنتاج، لتواجدهم معهم في أجواء عمل واحدة.
- منح تعويض صعوبة الإقامة للعاملين في مطحنة الفرات بدير الزور.
- تشميل العاملين باللباس الوقائي، حيث أن اللباس يعطى لعامل دون آخر في موقع العمل نفسه.
- العمل على فتح سقف الحوافز الإنتاجية.
- الإسراع في تجهيز المطاحن الأربعة (الباب، دير حافر، تلكلخ، سنجار) لما توفره من مبالغ مالية نتيجة الطحن بالقطاع الخاص.

● الشركة العامة للصوامع:

- العمل على دراسة الملاكات العددية لوحدات الصوامع.
- العمل على تجديد الآلات والتجهيزات، للتخلص من كثرة الأعطال الكهربائية.
- إجراء الفحص الطبي الدوري للعمال للكشف عن الأمراض إن وجدت، ليسهل علاجها، خاصة عمال الغربلة والتعقيم.
- تحديث وسائط نقل العاملين، بسبب كثرة الأعطال الموجود حالياً كونها أصبحت قديمة.
- فتح سقف العمل الإضافي في موسم تسويق الحبوب.
- إصدار التكليف بالعمل الإضافي بداية كل ربع عام.
- تشميل جميع العاملين بالصوامع بالطبابة المجانية.
- تثبيت العمال المؤقتين المعينين قبل عام ٢٠٠٤.
- العمل على متابعة تأشير قرارات العمال من الجهاز المركزي لرقابة المالية، لتوفير الوقت والجهد على العامل بعد إحالته على التقاعد.

● الشركة العامة للمخابز:

- تشميل العاملين بالطبابة المجانية، وعدم الاقتصار على الاستشارة الطبية، وزيادة الاعتمادات المرصودة للطبابة، بسبب غلاء العلاج.
- تشميل جميع العاملين ضمن صالات الإنتاج بالوجبة الغذائية.
- تعويض العاملين في الشركة العامة للمخابز عن العمل أيام الأعطال والأعياد الرسمية، كون العمل الإضافي لا يغطي استحقاقات العاملين.
- توزيع جزء من أرباح الشركة على العاملين، كون الشركة تنافسية.
- العمل على إعادة العمل بالإجازة الساعية، كون الشركة لم تطبق عطلة اليومين.
- رفع قيمة إيصال اللباس، حيث أن المبلغ المخصص الآن لا يفي بالغرض.
- تأمين وسائط نقل، لنقل العاملين من وإلى أماكن العمل.
- عدم إعطاء تراخيص للمخابز الخاصة قبل الحصول على موافقة الشركة العامة للمخابز.
- تثبيت العمال الوكلاء.
- صرف استحقاق العاملين من مرسوم الزيادة رقم /١٠/ لعام ١٩٦٢.

● المؤسسة العامة لخزن وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية:

- تأمين وسائط نقل للعاملين من وإلى أماكن العمل.
- تشميل جميع العاملين بالمؤسسة بالضمان الصحي.
- تشميل العاملين في التبريد بالوجبة الوقائية، وتأمين الفحص الطبي الدوري لهم، ومنحهم مكافآت تشجيعية.
- لا يزال استحقاق العاملين من صندوق التكافل الاجتماعي التابع للإدارة العامة غير معطى لهم بسبب قرار مجلس إدارة الصندوق، الذي أوقف صرف الوصفات الطبية حتى إشعار آخر، على الرغم من الحسم المستمر بشكل شهري على العاملين.
- تشميل عمال وحدات التبريد وعمال اللحوم والزرائب بالوجبة الوقائية، بسبب تعرضهم للبرودة الشديدة والمواد الكيماوية، والتماس المباشر مع القطيع وأعمال ذبح وسلخ اللحوم.
- صرف الحوافز الإنتاجية في مواعيدها دون اقتطاع أي مبلغ منها.

● المخابز الاحتياطية:

- تسجيل جميع العاملين بالتأمينات الاجتماعية بما فيه إصابة العمل.
- تأمين العلاج المجاني للعاملين.

أجندة «ليبرمان» الإفريقية... نهب وتخريب

◄ محمد العبد الله

انتهت زيارة وزير خارجية العدو الصهيوني للقارة الإفريقية التي استغرقت تسعة أيام، جال خلالها على خمس دول إفريقية (إثيوبيا، أوغندا، كينيا) الواقعة في شرق القارة، و(نيجيريا وغانا) في غربها. انتهت الزيارة بحصيلة جديدة من الاستثمارات، تمخّض عنها توقيع اتفاق في مدينة «يوجا» النيجيرية للتعاون الاقتصادي بين حكومة العدو والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «اكواس» من أجل معالجة قضايا ومشاكل الأمن الغذائي والفقر والجوع والتصحّر وقلة المياه. علماً بأن مصادر في وزارة الخارجية ومعهد التصدير في كيان العدو، يقدرون بأن الطاقة التجارية الكامنة لإفريقيا تساوي نحو مليار دولار آخر للاقتصاد «الإسرائيلي»، إضافة إلى ثلاثة مليارات من البضائع والخدمات التي يصدرها الكيان إلى القارة.



وقد ترافق مع هذه الهجمة التجارية و«الإنسانية» لرمز القتل والجريمة المنظمة وصاحب نظرية «قصف السد العالي لإغراق مصر» جهد غير منظور، تجلى في تشديد الحصار على الدول والقوى الرافضة لسياسة الابتزاز الصهيونية، ولدور حكومات العدو المتتالية في دعم الحركات الانفصالية في أكثر من قطر عربي في القارة. ومن هنا لا يستقيم تقييم الزيارة في بعدها «الدبلوماسي» فقط، خاصة وأن الدافع المعلن للزيارة هو (استعداد «إسرائيل» لمساعدة دول القارة في حل أزماتها: المجاعة، نقص المياه، التغذية، الأوبئة) كما كتب «يوسي ميلمان» في صحيفة «هآرتس» الصهيونية في الحادي عشر من هذا الشهر. لكن الوجه الحقيقي لها والذي لم يتم التركيز الإعلامي عليه كما يقول الكاتب (أن تُفتح بوابات هذه الدول أمام تصدير مزيد من السلاح والمنتجات الأمنية). وإذا «كان المكتوب يقرأ من عنوانه» فإن تركيبة الوفد الصهيوني، كشفت عن المهمات المنوطة به، فبالإضافة إلى طاقم موظفي وزارة الخارجية، ضم الوفد ممثلين عن دائرة المساعدات الأمنية في وزارة الحرب، وشخصيات أساسية في جهاز «الموساد»، وكبار تجار السلاح ومنتجي السلاح «شركة سلطم الصناعات العسكرية، للصناعات الجوية...»، ومندوبين عن شركات ومؤسسات تهتم بالبنية التحتية والزراعة والسدود المائية وشبكات الري.

لقد استهدفت زيارة وفد حكومة العدو دول إفريقية عدة ذات موقع جيواستراتيجي في شرق إفريقيا وغربها. فإثيوبيا وأوغندا وكينيا تتمتع بأبعاد متعددة الأهمية للكيان الصهيوني: القرب من القرن الإفريقي الذي يتحكم بمداخل البحر الأحمر، وامتلاك هذه الدول لخزانات مائية تتحكم في منسوب مياه نهر النيل الذي يعبر أراضي السودان ومصر بكل ماتعنيه متطلبات الحياة من اعتماد على مياهه، خاصة وأن سياسة «إغراق مصر بمياه النيل» ترتبط بالعقل الإجرامي/ الفاشي لذلك الوزير، الذي لايتردد خبراء مشاريع الري والسدود الذين شاركوه زيارته في وضع المخططات الكفيلة بتخفيض كمية المياه عنها في مراحل لاحقة. أما نيجيريا، العائمة على بحر من النفط، فإن عين الهيمنة على ثرواتها، لايغفلها صاحب شركات «غسيل الأموال»، وعصابات «المافيا» الدولية.

في بند أساسي تضمنته أجندة الزيارة، كانت إيران حاضرة في الرؤية الصهيونية للمهمات الدبلوماسية/ الأمنية/ الاقتصادية داخل القارة السوداء، فقد كشفت بعض المصادر في وزارة خارجية العدو عن «أنه سيتم التطرق إلى المسألة الإيرانية خلال هذه الزيارة في ضوء الجهود التي تبذلها إيران لتثبيت أقدامها في المنطقة والعمل فيها»، خاصة وأن لإيران مشاريع واستثمارات عديدة داخل بعض الدول الإفريقية، التي زارها الرئيس الإيراني في شباط/ فبراير من هذا العام. كما أشار «ميلمان» في مقاله، إلى أن الجانب غير المعلن من زيارة ليبرمان إلى إفريقيا، أن «إسرائيل» تأمل بأن تفسح الزيارة المجال أمام إبرام صفقات أسلحة مع بعض الدول الغنية- باع كيان العدو خلال السنوات الأخيرة لحكومة نيجيريا أسلحة ومعدات حربية، بقيمة نصف مليار دولار تقريباً- مع معرفة حكومة العدو بالعجز الذي تعاني منه ميزانيات العديد من الدول الإفريقية، والتي يمكن لها أن تكون سوقاً للسلاح القديم الذي يتكدس في مخازن وزارة الحرب الصهيونية، والذي يمكن بيعه بأسعار تنافسية. لكن الأهم في مقال «ميلمان» المشار إليه والمنشور تحت عنوان «زيارة ليبرمان إلى إفريقيا: يتحدثون عن القضاء على المجاعة ويهمسون عن صفقات سلاح» هو (الأمل في تطوير علاقات إستخباراتية وتعاون ضد العناصر الجهادية الدولية، وخصوصاً مواجهة نشاطات إيران في بعض هذه الدول الإفريقية).

لقد أنعشت زيارة ليبرمان لإفريقيا الذاكرة العربية التي مازالت تحتفظ لمصر الناصرية بدورها التحرري والإنساني في دعم شعوب القارة التواقة للحرية والاستقلال، لكن الحقبة السياسية التي أعقبت اغتيال تلك التجربة العربية في مركزها أفرزت قوى مرتدة، أخرجت مصر من مواجهة العدو الصهيوني ومركز الامبريالية، بل وفتحت بوابات القاهرة لتعبر منه تلك القوى للقارة، مما أعاد لقوى الهيمنة الاستعمارية والصهيونية وظيفتها في نهب خيرات القارة وتفتيت دولها، وإغراقها في فوضى سياسية ومجازر عرقية وحشية، تتيح لها مجدداً العودة لاستعمار القارة الإفريقية.

مع النشاط الدبلوماسي لليبرمان وطواقمه في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأسيوية، تتوضح خطط التحرك الصهيوني على أكثر من مجال، وفي سبيل تحقيق أكثر من هدف. فماذا عن تحرك «دبلوماسية» قوى المقاومة العربية لمواجهة غزو الصهيونية للمواقع الصديقة والحليفة لقضايانا؟

■■

«الأونروا» تفرض تدريس «المحرقة»..!



ذكر موقع الجزيرة أن مصادر متعددة في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) كشفت أن إدارة الوكالة في قطاع غزة أنجزت طباعة مناهج «حقوق الإنسان» للصفوف من الثاني حتى السادس الابتدائي، والبقية قيد الإنجاز، وأن هذه المناهج تتضمن تدريس المحرقة اليهودية «الهولوكوست» وأنه جرى إقرارها من مدير عمليات الوكالة في قطاع غزة جون غينغ.

وقال مصدر مطلع على تفاصيل المشروع أنه جرى تخصيص معلمين لتدريس المنهاج الجديد في مدارس قطاع غزة الكبرى، وأنه تم وضع جدول حصص للمنهاج الجديد.

وتقول مصادر في رئاسة الوكالة بالأردن أن الأونروا أسست برنامج حقوق الإنسان عام ١٩٩٩، وبدأت العمل به في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ٢٠٠٠، قبل أن يشمل الأردن وسورية ولبنان عام ٢٠٠٢، أي المناطق الخمس لعمليات الوكالة التي تقدم «خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية»!!

وحسب الجزيرة فقد قال أكثر من مصدر في مكتب الوكالة في عمان «نحن لا نعلم أي شيء عن البرنامج الذي أقر في قطاع غزة، ولا يوجد أي وثائق أو مراسلات أو طلب خبرات حوله، وهو برنامج مستقل تماماً عن البرنامج الأصلي».

غير أن مصدراً مطلعاً على تفاصيل المنهاج الذي أعد للتدريس في غزة قال إن «البرنامج أعد في غزة على قاعدة المنحى المنفصل وهو ما يشكل مخالفة لسياسة الأونروا التي لا تدرس سوى مناهج الدول المضيفة للاجئين» وذلك بحكم اتفاقية عام ١٩٥٤ التي وقعت بين الأونروا والدول المضيفة واليونسكو.

وتثير قضية تدريس «المحرقة» أجواء من الغضب لدى العاملين في الأونروا في الأردن، إضافة لممثلين عن اللاجئين، حيث يتساءل مصدر عامل في الأونروا عن سبب إصرار إدارة الوكالة في غزة على تدريس المحرقة اليهودية في منهاج «حقوق الإنسان»، فيما يتم إغفال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ والداعي لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

ويقول المصدر «هذا القرار عرض للتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٣٤ مرة وتم إقراره فيها جميعاً، فلماذا لا يقر تدريسه في منهاج حقوق الإنسان».

وأضاف «لماذا لا يتم تدريس قرار محكمة العدل الدولية بعدم شرعية الجدار الفاصل في الضفة الغربية، وهو قرار أحدث من حدث الهولوكوست».

ويستغرب الرئيس السابق للجان المعلمين في وكالة الغوث في الأردن كاظم عايش إصرار الأونروا على تدريس المحرقة اليهودية «فيما تتجاهل المحرقة الإسرائيلية اليومية بحق أبناء الشعب الفلسطيني». وقال للجزيرة نت «نرفض بشكل قاطع إقرار منهاج يدرس المحرقة لأبناء اللاجئين ولن يمر إقراره بسلام».

ودعا عايش «لتدريس المحرقة اليهودية لقطاع غزة والمستمرة حتى اليوم بدلاً من تدريس حدث تاريخي يحتوي على مبالغات وبني على ابتزاز إسرائيل لدول وشعوب»، مؤكدا أن الوكالة تخالف سياستها القائمة على عدم التدخل في أية قضية ذات طابع سياسي، وتابع «أليست المحرقة والموقف منها شأناً سياسياً فلماذا تقحم الأونروا نفسها فيه؟».

وكانت أوساط الفلسطينيين بغزة والضفة وأراضي (١٩٤٨) أعربت أواخر الشهر الماضي عن غضبها بسبب ما تردد عن تزامن قرار الأونروا إدخال مادة حول الهولوكست في مناهج تعليم الفلسطينيين مع قرار إسرائيلي يمنع استخدام كلمة «النكبة»، على أن يستعاض عنها بكلمة مبسطة هي «المأساة» حسب قرار «وزير التربية والتعليم الإسرائيلي» جدعون ساعر، الذي سبق له أن أصدر قراراً آخر يقضي بفرض ما يسمى بـ«النشيد الوطني الإسرائيلي» على طلاب المدارس الفلسطينيين في «إسرائيل» لإنشاده كل صباح وبرصد منح مالية للمدارس التي ينخرط طلابها بعد تخرجهم في جيش الاحتلال..!

■■

في رسالة واضحة لكل المراهنين عليه..
أوباما يمدد «عقوبات كوبا» و«إجراءات الإرهاب»..



تأكيداً منه على أن «استحقاقات» السياسة الخارجية الأمريكية ومصالح الاحتكارات وممثليها في مجلسي النواب والشيوخ هي أعلى من أي شاغل للبيت الأبيض ولا ترتبط بلون بشرته ودماثة أخلاقه وطلاقة لسانه، مدد الرئيس الأمريكي باراك أوباما منتصف الأسبوع الماضي لمدة عام العقوبات التجارية الأمريكية المفروضة على كوبا منذ قرابة خمسة عقود، ووقع مذكرة في الموضوع بعث بها إلى وزارتي الخارجية والخزانة.

وجاء في المذكرة أن هذه العقوبات لا تزال تصب «في المصلحة الوطنية للولايات المتحدة»، علماً بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمة الدول الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية تطالب برفع هذا الحصار الجائر مؤكدة أنه بالدرجة الأولى انتهاك لحقوق الكوبيين ويتسبب في مصاعب اقتصادية جمة للشعب الكوبي.

غير أن هذا التمديد السنوي للحظر التجاري الأمريكي على كوبا يعتبر مسألة روتينية، وهو إجراء دأب جميع الرؤساء الأمريكيين على اتخاذه منذ السبعينيات من القرن العشرين.

ويأتي هذا التمديد رغم إعلان أوباما أنه سيخفف القيود التجارية التي فرضت كوبا في سياق اعترافه منذ شهور قليلة بأن الحصار لم يفد السياسة الخارجية الأمريكية، في إشارة ضمنية إلى أنه فاشل ولم ينل من الثورة الكوبية التي قادها فيدل كاسترو في ستينيات القرن الماضي.

على خط مواز، طلبت إدارة أوباما من الكونغرس تمديد العمل بإجراءات أمنية أقرتها إدارة جورج بوش الابن في أعقاب الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، وأثارت منذ ذلك الحين تباعاً انتقادات حادة، في وقت حذرت فيه السلطات الأمنية من وجود ما وصفتها مجموعات محلية تصنع القنابل والعبوات الناسفة.

فقد وجهت وزارة العدل الأمريكية إلى الكونغرس خطاباً رسمياً تطالب فيه بتمديد العمل بثلاثة من الإجراءات المتصلة بالمراقبة الأمنية التي تؤكد المنظمات الحقوقية الأمريكية أنها انتهاك صارخ للحرية الفردية التي يتغنى بها الأمريكيون.

ومن المنتظر أن تعقد لجنة الشؤون القضائية في الكونغرس اجتماعاً لتدارس طلب الإدارة الأمريكية بخصوص تمديد العمل بالإجراءات الأمنية التي وصفها مساعد النائب العام، كالعادة، بأنها تهدف «لضمان الأمن القومي الأمريكي».

وطلبت وزارة العدل من الكونغرس على وجه الخصوص تمديد العمل باستخدام الكاميرات وأجهزة التنصت والمراقبة التي تسمح للسلطات بتعقب وسائل الاتصال المتعددة التي يمتلكها الشخص في ظل إمكانية تغيير الأشخاص لتلك الوسائل على نحو متواتر وسريع.

كما طلبت الإدارة تجديد التفويض لجمع معلومات المخابرات عبر الوصول إلى البيانات والسجلات الشخصية، وهو إجراء إشكالي سيطرت عليه سابقا خشية البعض من إمكانية الوصول إلى سجلات وبيانات رسمية، مما دفع الكونغرس إلى محاولة تقييد العمل به..!

■■

أفغانستان: مقبرة الإمبريالية الأمريكية

دينيس راكونين – الولايات المتحدة
ترجمة: د. عبد الوهاب رشيد



عندما هزم الجيش الأحمر الجبار- الاتحاد السوفيتي (سابقاً)- القوات النازية في معركة ستالينغراد المحورية- الحرب العالمية الثانية- قاد هذا النصر إلى سحق الحلم المجنون لـ«هتلر» في استمرار نظامه النازي ألف عام.

نعم، غزو النورماندي والتضحية الكبيرة من قواتنا كانت مهمة، لكن معركة ستالينغراد كانت قد حسمت أصلاً حصيلة الحرب وختمت نهاية مصير نظام هتلر. بفضل الجنود الروس لا يتكلم الأمريكيون اللغة الألمانية.. (بافتراض احتلال هتلر لأمريكا).. ولم تتحقق لهتلر فرصة بناء معسكرات الموت لتطهير بلادنا من الأقليات العرقية، والمجموعات الأخرى «غير المرغوب بها».

لكن هذا الجيش نفسه الذي كان يبدو أنه لا يُقهر، وأنقذ العالم كله قبل سبعة عقود مضت، سقط لاحقاً في أفغانستان لتواجه قيادته الهزيمة، مكررة الحماقة المأساوية لبريطانيا هنا في نفس البلاد (أفغانستان) قبل ذلك بوقت طويل.

تعتبر أفغانستان مقبرة تاريخية للأطماع الأجنبية، حقيقة تطبع جماجم وعظام الغازين على نحو محدد، وتجعل من الرغبة التواقة لـ«أوباما» في الهيمنة على العملية السياسية الأفغانية أضغاث أحلام. وبوضعها في صورة واضحة صارخة، إذا أردنا أن نبقى في أفغانستان، فسوف نواجه أيضاً خسارة كارثية.. فكّر في فيتنام، ولكن حتى على نحو أكثر كارثية من ذاك الانهيار.

تضم أفغانستان، على نحو متعادل، عوامل ملغومة تجمع بين الجوانب الجغرافية، الدينية، والوطنية، وتتجسّد جميعها في بناء التصميم الفولاذي لشعب أفغانستان لمقاومة الغزو الأجنبي، وفي بيئة دفاعية مثالية، تجعل من أرضهم ثقباً أسود حقيقياً مهلكاً للغازين الأجانب ممن لديهم رغبة قوية لفرض إرادتهم الخارجية على هذه الأرض المتربة، المقفرة، وطن الأفغان- مصدر حبهم الحماسي.

أضف إلى ذلك أن الأفغان يشكلون استمرارية تعود إلى بدايات إقامة البشرية على هذا الكوكب، ومن المنطقي التوقع باستمرارية مديدة للأفغان بعد أن تتحول الولايات المتحدة (من جراء تدخلها) وتنهار إلى مستوى مثير للشفقة ومختلفة تماماً عن وضعها الحالي.

في الواقع، إن محاولة فرض الإرادة المتعجرفة لليانكي (الأمريكيين) على أفغانستان يمكن أن تكون الوسيلة المحورية لتحولنا باتجاه مستقبل أمريكي يغيب عنه القوة والقدرة على التأثير.. وسواء كان هذا احتمالاً واقعياً أو ممكناً تخيله حالياً، فإن هذا التصور يسيطر على أفكارنا الآن.

ولكن ماذا بشأن القاعدة (و) طالبان؟ أليسوا البلاء الذي نواجهه، وعلينا قتالهم حتى النهاية المريرة؟.. ليس بالطريقة التي نقاتل فيها- كوننا غرباء معتدين في بيئتهم الطبيعية.. ذلك أن هذا الواقع يُعمق من تصميمهم- على سبيل المثال، شعور قوي بعدالة قضيتهم، مقابل حماقتنا المستمرة، تمنحهم المزيد من المجندين والآمال الكبيرة التي لا نستطيع أبداً القضاء عليها.

كم نحن أغبياء على نحو أعمى في تفكيرنا بأن استمرارنا في الهجمات الضارية على الأبرياء من رعاة الأغنام وحفلات الزواج يمكن أن يحقق لنا النصر.. إنه نفس المنطق المريض القاتل القائل إنه «صار ضرورياً تدمير القرية من أجل إنقاذها». هذا الضرب من الجنون الذي طُبق في فيتنام، وهذا الانحراف الجنوني باعتقادنا أن استمرارنا بركل أبواب المنازل في بغداد، سيجعلنا في موقع «الأخيار» في العراق.

علينا أن نواجه الحقائق المؤلمة التي هي كذلك بالتأكيد.. لا يُريد العالم أن نفرض عليهم ديننا، سياستنا، اقتصادنا، أو قيمنا الثقافية.. كما في حالنا بعدم التسامح مع بلد يتفوق علينا، قادم من نصف كوكب آخر، بعيد عنا، يُحاول أن يفعل بنا الشيء نفسه الذي نفعله.

برجان توأمان كانا سيظلان لامعَين في سماء مدينة نيويورك فيما لو بنينا مسبقاً سجلاً نكون في سياقه صديقاً حقيقياً وفاعل خير للجنس البشري، بدلاً من بناء عالم من الشرطة/ العسكر المتنمرين ممن يخدمون بشراهة الجشع المالي للشركات والمصانع والمصارف الكبيرة التي يرى سكان الأرض بأنها ليست أكثر من مصدر لتراكم أرباح يُساء استخدامها بحيث تحولت إلى مشكلة عميقة تغطي المجتمع فاقدة تماماً للشرعية، ولا يمكن لأي شخص سوي من احتضانها أو القبول بها.

علاوة على ذلك، إذا ما أُصبنا بمجرد خدش بالعلاقة مع الرواية الرسمية التي تفترض عدم وجود مبرر للاعتداء علينا من قبل الكثيرين حول الكوكب، عندئذ سنكتشف سريعاً بأنهم ليسوا «أعداءً» بصورة مجردة شيطانية، بل بشر يُعانون الكثير من مظالم الولايات المتحدة، ولم يصبحوا أبداً كذلك لولا تلك المظالم.. وكان علينا أن نعاملهم بأسلوب سليم منذ البداية.

إذا ما أوقفنا فقط تعاملنا ضد الآخرين، وحاولنا أن نمتنع عن الهيمنة على شؤونهم، عندئذ لا أحد يطعننا من الخلف ونحن لا نراهم.

ومع ذلك، يُخامرني شعور بأننا متعجرفون ومتحيزون جداً لدرجة لا تجعلنا نتقبل أبداً هذه الحقيقة.. نحن نمارس فقط الاندفاع كالقرد لتدمير ذاتنا.. نندفع بسرعة داخل محركنا الأخرق لنظامنا الفاشل.. واضعين حاجزاً صلباً معوقاً بشكل كامل أمام كل الاحتمالات التي يمكن أن تحفظ الولايات المتحدة قوة عظمى ولاعباً حاسماً في العلاقات العالمية للقرن الحادي والعشرين الذي نعيش بداياته حالياً.

■ شبكة «أوروك»

الولايات المتحدة

معدل البطالة في أعلى مستوى منذ 1983

ترجمة حسين علي
بوسطن- قاسيون



اختفت ٦.٩ مليون وظيفة من الاقتصاد الأمريكي منذ بداية الركود في كانون أول ٢٠٠٧، وبلغ معدل البطالة ٩.٧ ٪ في آب وهو أعلى مستوى يصل إليه في ٢٦ عاماً، ويتوقع معظم الاقتصاديين أن يصل إلى ١٠ ٪ في الشهور القادمة. وقد ضاعف ذلك القلق حقيقة مفادها أن سوق العمل ضعيف وقد يكبّل إنفاق المستهلكين ويعيق معافاة الاقتصاد.

وأضاف آخر تقرير لوزارة العمل حول معدل البطالة شكوكاً قوية إلى الاعتقاد المتنامي بأن الاقتصاد قد نجا من قبضة الركود. بالرغم من اختفاء ٢١٦٠٠٠ وظيفة في آب، ويُعدّ هذا استمراراً لأسوأ أرقام خسارة العمل هذه السنة. كما أن التقرير عمّق الإجماع القائل بأن المعافاة ستكون ضعيفة رغم توسع الاقتصاد وسيدفع معظم الشركات للإحجام عن فتح باب العمل.

ويقول آلان روسكين، الخبير الاقتصادي في بنك رويال اسكوتلاند في مدينة ستافورد في ولاية كنكتيكوت «في سياق الكلام عن معافاة اقتصادية حقيقية كاملة، فإن تقرير وزارة العمل مخيب للآمال (..) مازلنا نحفر بأظافرنا طريق العودة».

بعد تحرير ٧٨٧ مليار دولار كإنفاق حكومي من أجل تحفيز نمو الاقتصاد، وبعد إنقاذ مؤسسات مالية وصناعة السيارات، تجاوز معدل البطالة أسوأ توقعات الإدارة الأمريكية. قال جاريد بيرنستين، كبير المستشارين الاقتصاديين لنائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن، بأنه لولا الإنفاق التحفيزي كانت الصورة ستبدو أشد قتامة. وأضاف أنه يوجد هناك مساعدات إضافية في الطريق بينما توزع الحكومة الثلثين الباقيين من حزمة التحفيزات المالية. «كان لتدخلنا أثر كبير في كبح جماح معدل البطالة»، قال السيد بيرنستين «إننا نسير في الاتجاه الصحيح، لكن مازلنا بعيدين جداً عن النجاة من بلاء الأزمة. ببساطة، يوجد أعداد كبيرة من الأمريكيين يبحثون عن عمل».

إذا استمر معدل البطالة بالارتفاع، كما هو متوقع، فقد يشكل ذلك ضغطاً من أجل حزمة إنفاق تحفيزية أخرى. لكن إذا أخذنا بالحسبان القلق الشديد حول حجم العجز الكبير في الميزانية الفيدرالية– من المتوقع الآن أن يتجاوز عجز الميزانية الفيدرالية ٩ تريليون دولار خلال عقد واحد– فأي إنفاق تحفيزي جديد قد يكون محفوفاً بمخاطر سياسية كبيرة.

وتظهر آخر صورة لوضع العمل تحسناً عما كانت عليه في أوائل هذه السنة عندما كانت تختفي حوالي ٧٠٠٠٠٠ وظيفة في الشهر. ومع ذلك، يؤكد التقرير استمرار الصورة الجرداء القاسية للاقتصاد الأمريكي.

قال دين بيكر، مدير مركز أبحاث الاقتصاد والسياسة في واشنطن «إن هذا تقرير مروع. إن معدل انخفاض البطالة يتباطأ، لكنه لن يتوقف. إننا على الأرجح على الطريق باتجاه معدل للبطالة سيصل إلى ١٠ ٪».

ينظر معظم الاقتصاديين للتحسن الحديث على أنه كان نتيجة للابتعاد عن كارثة الخريف الماضي– عندما انهارت شركة الاستثمار العملاقة ليمان براذرز ناشرة الذعر على امتداد النظام المالي– وليس له علاقة باتجاه نمو اقتصادي قوي.

بعد سنوات من الاقتراض بضمان البيوت باهظة الثمن، وسحب الأموال من بطاقات الاعتماد وجني أرباح الأسهم المالية للإنفاق بما يتجاوز حدود دخولهم، اضطرت ملايين الأسر الأمريكية إلى ترشيد إنفاقها. وأسهم ذلك في تخفيض إنفاق المستهلكين، الذي يشكل ٧٠ ٪ من الاقتصاد الأمريكي، وجعل الشركات تحجم عن التوسع والتوظيف ودفعها لتخفيض حجم أعمالها.

«إن إيرادات الأسرة الأمريكية استُنفدت»، قال السيد روسكين. من هنا، فإن الإنفاق «يجب أن يأتي من الدخل، والدخل يجب أن يأتي من العمل، عند هذا المفصل يبدو أن التوظيف سيكون بطيئاً جداً».

ارتفع معدل البطالة من نسبة ٩.٤ ٪ التي كان عليه في تموز عندما خسر الاقتصاد ٢٧٦٠٠٠ وظيفة. وتؤكد تقارير العمل على اتساع الأزمة، التي فرضت القسوة والتقشف حتى على أولئك الذين يحتفظون بعملهم. خلال السنة الماضية ارتفع معدل الدخل الأسبوعي بمقدار ٠.٨ ٪ فقط– ويعتبر هذا انخفاضاً في الدخل بعد أخذ عامل ارتفاع أسعار السلع في الحسبان. لذلك عمدت الكثير من الشركات إلى تقليص ساعات العمل وبالتالي تقلصت الأجور.

مايسمى بمعدل التوظيف الأدنى وصل إلى ١٦.٨ ٪ في آب. (يدخل في قياس معدل التوظيف الأدنى الناس الذين بلا عمل بالإضافة إلى أولئك الذين يعملون بشكل جزئي لأن ساعات عملهم أُنقصت أو لا يستطيعون أن يجدوا وظائف بدوام كامل).

بعد انتهاء برامج التحفيزات المالية والمساعدات وطرح الشركات لبضائعها، المكدسة في مخازنها، بأسعار أقل، قد تواجه البلاد اقتصاداً ضعيفاً من حيث الجوهر.

«كل شخص يتطلع حوله متسائلاً من أي مكان ستأتي المعافاة القوية للاقتصاد؟ لكن مامن أحد يجد جواباً»، قال هيدي هولز، الاقتصادي في معهد السياسة الاقتصادية الخاص بشؤون العمل في واشنطن. «سيكون لدينا معدل بطالة مرتفع طيلة السنوات الأربع المقبلة».

جيني هوفر، ٤٩ عاماً، لاتزال عاطلة عن العمل منذ أن فقدت عملها في شركة أدوية في تشرين الثاني ٢٠٠٧. استخدمت كل ما في بطاقات الائتمان التي تملكها واستدانت نقوداً من أصدقائها. اضطرت إلى فسخ عقد البيت الذي كانت تستأجره وانتقلت للعيش مع صديقها. لم تستطع إيجاد أي عمل رغم سعيها المتواصل. «ظننت ربما بعد شهر أو شهرين سأجد عملاً آخر» قالت السيدة هوفر. «لم أكن أظن أبداً بأن الأمور ستصل إلى حد هذه القسوة التي هي عليها الآن».

ألغت الشركات الصناعية ٦٣٠٠٠ وظيفة في آب. خسر قطاع البناء ٦٥٠٠٠ وظيفة. وظل القطاع الصحي بقعة الضوء النادرة الوحيدة حيث أضاف حوالي ٢٨٠٠٠ وظيفة.

«لاأعتقد بأن الشركات ستقوم بإعادة التوظيف في أي وقت قريب»، قال آلن سيناي كبير الاقتصاديين في ايكونيميكس ديسيجن. دونا أنجيلو فقدت عملها في أيار واستنفدت جميع مدخراتها. إن ماتأخذه الآن كضمان بطالة لايكفي لتغطية آجار منزلها. قالت إن فرص العمل نادرة ولاأعرف كيف سأسدد الديون الكثيرة المتراكمة. «لا أملك أجار منزلي لشهر أيلول، لكن أكثر مايقلقني الآن هو فاتورة الكهرباء، اليوم أو غداً سوف يقطعون الكهرباء. إنني محبَطة ويائسة».

■ «نيويورك تايمز» و«وول ستريت جورنال»

دمشق وطهران والجمعية العامة الـ 64

◄ عبادة بوظو



لا تزال حكومة العراق «السيد المستقل» تحت الاحتلال(!) تناور في محاولاتها تثبيت اتهاماتها الموجهة إلى دمشق بالمسؤولية بشكل أو بآخر عن تفجيرات ٢٠٠٩/٨/١٩ في بغداد، قائلة إنها ستعرض على الاجتماع الذي سيجري الخميس، يوم دفع هذا العدد للطباعة، في حال انعقاده، بين وزيري خارجية سورية والعراق في أنقرة بحضور الأمين العام للجامعة العربية وبوجود تمثيل مفترض للبلد المضيف، تركيا، أدلة تؤكد مزاعمها بأن مخططي التفجيرات يتخذون من دمشق مأوى لهم.

ويعني هذا الطرح، وهذا الاجتماع، أن الحكومة العراقية التي أقل ما يمكن أن توصف به هو أنها «حكومة دمى» تحركها أصابع الاحتلال شاءت أم أبت، تمكنت في مرحلة أولى من «تعريب» قضية الأزمة المفتعلة مع دمشق بانتظار «تدويلها» على الأرجح خلال الاجتماع الرابع والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي افتتح الثلاثاء والذي من المرتقب أن يتناوب رؤساء الدول والحكومات على الحديث من على منبره في الفترة بين الثالث والعشرين والثامن والعشرين من الجاري.

وتزامن هذا الطرح «التهديدي» عراقياً مع طرح مماثل إسرائيلياً ولكن خلال اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي اتهم خلالها المدير العام لهيئة الطاقة النووية الإسرائيلية شاؤول شوريف كلاً من إيران وسورية بـ«ارتكاب مخالفات، تم إبلاغ الوكالة الدولية بها»، و«انتقد» البلدين لما وصفه بعدم تعاونهما مع الوكالة وتضليل مفتشيها ومنعهم «من دخول المرافق والمنشآت النووية» فيهما، داعياً «المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم وعاجل» لأن «هذه الخروقات لا ينبغي أن تمضي دون عقاب»..!

ويعني ذلك أن هناك تناغم عراقي/حكومي- إسرائيلي وربما يضاف إليه «حريري لبناني» (على خلفية احتمال تفجير شيء ما يتعلق بمحكمة الحريري الأب) بقيادة أوركسترالية أمريكية أوربية تريد استباق اجتماع الجمعية العامة لإشاعة جو مناهض لدمشق وطهران ودفعه لتبني قرارات أو بيانات ضدهما وصولاً ربما إلى خلق سابقة تتمثل في تبني مجلس الأمن لتلك القرارات والبيانات «غير الملزمة» وتحويلها إلى «ملزمة» في وقت كان يضرب فيه بعرض الحائط كل مثيلاتها المتعلقة بالصراع العربي الصهيوني واعتبار الصهيونية حركة عنصرية مثلاً..

وإلا بماذا يفسر هذا التحرك العراقي-الإسرائيلي، والأمريكي المتمثل في «وساطة» جو بايدن مع المالكي بخصوص اتهاماته لسورية والتي ترافقت مع تصريحات لقائد قوات الاحتلال الأمريكية «اوديرنو» المتناغمة مع هذه الاتهامات جزافاً؟ وبماذا يفسر التصعيد الغربي ضد إيران بعد أيام فقط من إشاعة جو من التفاؤل بحدوث انفراجة ما فيما يعرف بالملف النووي الإيراني من خلال الحديث عن اجتماع تستضيفه تركيا أيضاً (للمصادفة!!) في مطلع الشهر المقبل بين ما يعرف بمجموعة الدول الخمس زائداً واحداً وطهران التي قالت إنه سيبنى على قاعدة تفاهم جديد بينها والوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس مقترحات إيرانية جديدة، وسط رفض روسي كامل لفرض عقوبات جديدة بما فيها نفطية على إيران، فماذا جرى بعدها؟:

- الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يؤكد أن أجهزة استخبارات بلاده متيقنة أن إيران تخفي برنامجاً لإنتاج سلاح نووي. قائلاً إن بلاده لا يمكن أن تسمح لإيران بامتلاك سلاح نووي لأن ذلك سيشكل تهديدا لإسرائيل.
- وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أكدت أن رفض إيران مناقشة برنامجها النووي أمر غير مقبول، وأنه من الضروري أن يكون هذا البرنامج أحد البنود الرئيسية في أية محادثات معها تشارك فيها واشنطن.
- مصادر مسؤولة في الوكالة الدولية نفت إبرام اتفاق مع إيران على إطار جديد للتعاون مع الوكالة، قائلة إن رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية علي أكبر صالحي ربما أساء فهم ما حدث في اجتماعه مع المدير العام للوكالة المنتهية ولايته محمد البرادعي.
- وقبل ذلك أعرب مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا عن أمله في استئناف المباحثات بين طهران والدول الكبرى وأن الاجتماع المذكور قد يسهم في حل «الأزمة المستعصية الناجمة من رفض طهران تجميد برنامجها لتخصيب اليورانيوم والرضوخ لمطالب مجلس الأمن الدولي الأخرى»..(!) مؤكداً «أن الوقت ليس مناسباً بعد للحديث عن المزيد من العقوبات، ولكن من الضروري مواصلة انتهاج سياسة المسارين، أي تقديم الحوافز لإيران للتخلي عن برنامجها النووي وفي الوقت نفسه التلويح بفرض المزيد من العقوبات».

ويجري كل ذلك في وقت يؤكد فيه المسؤولون الغربيون «ضرورة استنفاذ كل الوسائل الدبلوماسية».. ما يعني أن ما سيعقب ذلك في حال استمرار «الاستعصاء» أو عدم رضوخ إيران هو «غير دبلوماسي»..!

وعلى اعتبار أن أي تفجير جديد في أي من دول المنطقة سينسحب تلقائياً على البقية، فإن جملة الضغوط الجديدة القديمة على سورية إنما تبتغي إبقاء فرض الحالة الانتظارية عليها ومن موقع «الدفاع» ترقباً على سبيل المثال لما سيقدم عليه في لبنان «المستعصية أحواله» رئيس حكومة مكلف للمرة الثانية بأصوات أقل، بمعنى أنه ممنوح التفويض ليكون أكثر شراسة ووقاحة في ظل تكرس الانقسام غياب صيغة «حكومة الوحدة الوطنية»، وكذلك لما سيؤول إليه «مسار السلام» ثنائياً على أساس تضاد ثنائية التعنت الصهيوني والرفض السوري له بالطبع، ولكن مع إبقائه عند هذا الحد بمعنى تكريس فصل المسارات، والتضييق على الفاعلية السورية في ملفات المنطقة ولاسيما فيما يتعلق بتطورات الساحة الفلسطينية، واختزال القضية بمسألة الاستيطان ونسف عودة اللاجئين والقدس وحدود الدولة الفلسطينية الموعودة، إلى جانب الضغط على التحالف السوري الإيراني، ولو بالمعنى السياسي المعنوي عند قيام أية مغامرة عسكرية جديدة سواء ضد طهران أو بيروت المقاومة أو دمشق.

o.bozo@kassioun.org

تمخض جبل «غولدستون» وولد «تقريراً»..!

ريتشارد غولدستون هو صاحب تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة حول «الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة».

أسوأ ما في هذا التقرير الذي لم يرض قادة الكيان والفلسطينيين على حد سواء، هو أنه ساوى بين جيش الاحتلال وحركة حماس معتبراً أن كلاً منهما ارتكب «أفعالاً تصل إلى جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية» علماً بأن العدوان الصهيوني الأخير على القطاع والذي استمر ثلاثة أسابيع خلف قرابة ١٤٠٠ شهيد فلسطيني وآلاف الجرحى وعشرات آلاف المشردين ودمر البنية التحتية في مقابل مقتل ٣ مستوطنين وعشرة جنود حسب الأرقام الإسرائيلية المعلنة.

ولكن تقرير غولدستون المؤلف من ٥٧٤ صفحة قال إن «العملية العسكرية الإسرائيلية استهدفت شعب غزة بأكمله من أجل معاقبة السكان» مضيفاً أن «استمرار الحصار وإغلاق المعابر عقوبة جماعية تمثل جريمة ضد الإنسانية».

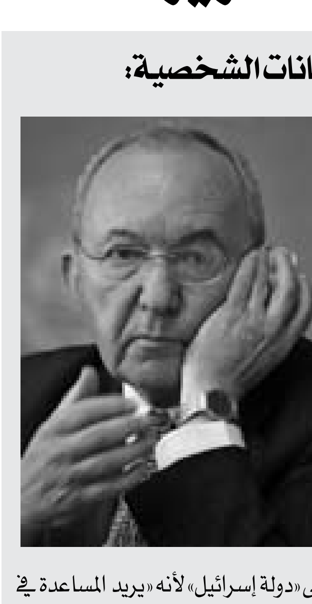
واكتفى بالإشارة إلى أن «إطلاق قذائف من الفوسفور الأبيض على منشآت لوكالة الاونروا والقصف المتعمد لمستشفى القدس بقذائف متفجرة وفوسفورية والهجوم على مستشفى الوفاء هي خروقات للقانون الإنساني الدولي».

وعلى الرغم من أن الهمجية الصهيونية تفقأ كل العيون فقد جاء في التقرير أن «إسرائيل لم تتخذ الاحتياطات اللازمة المنصوص عليها في القانون الدولي للحد من الخسائر في الأرواح البشرية وفي الإصابات التي تطاول المدنيين والخسائر المادية»..!

وبعد ذلك اكتفى غولدستون بـ«توصية» مجلس الأمن الدولي بأن «يطالب» إسرائيل ببدء تحقيقات «مستقلة وتتفق مع المعايير الدولية» بشأن تلك الجرائم التي ارتكبتها، مضيفاً أنه إذا لم تقبل «إسرائيل» بذلك فيجب على مجلس الأمن أن يحيل الوضع في غزة إلى مدعي المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

وسبق له قبل شهرين بأن اكتفى بـ«الإعراب عن أسفه» لأن سلطات الاحتلال لم تسمح له ولفريقه بدخول «جنوب إسرائيل» أي قطاع غزة لمعاينة الوقائع ونتائج «العملية العسكرية الإسرائيلية» على الأرض..!

غولدستون.. بعض البيانات الشخصية:



- يهودي من جنوب أفريقيا يبلغ من العمر ٧١ عاماً وسبق له أن مثل الادعاء في محكمة جرائم الحرب الخاصة برواندا ويوغسلافيا
- ترأس على مدى ٢٥ عاما جمعية «أصدقاء الجامعة العبرية في القدس» بجنوب أفريقيا, وهو حتى الآن عضو في مجلس محافظي تلك الجامعة, التي يحمل منها شهادة الدكتوراه الفخرية.
- زار مرات عدة الكيان الإسرائيلي حيث تعيش نيكول، إحدى ابنتيه، والتي أكدت بدورها في أعقاب صدور التقرير أن والدها خفف الاتهامات لإسرائيل وأنه لولا والدها لكان التقرير أشد وأخطر على «دولة إسرائيل» لأنه «يريد المساعدة في إيجاد حل لدولة إسرائيل» مضيفة «أعرف بصورة أكيدة أنه يعتقد أنه يفعل ما هو أفضل بالنسبة للجميع، والجميع يعملون لمصلحة دولة إسرائيل».
- صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أكدت أن غولدستون يعرف نفسه على أنه صهيوني، وهو رئيس فخري لعدة هيئات في «إسرائيل» بينها مجلس إدارة شبكة مدارس «أورط».
- وحسب المصادر فقد ظهر غولدستون برفقة «زملائه» في مجلس محافظي الجامعة العبرية في الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لقيام الكيان الصهيوني أي ذكرى النكبة وذلك خلال حفل عشاء مع رئيس الكيان مجرم الحرب الصهيوني شمعون بيريز.
- ومن بين خريجي هذه الجامعة أرييل شارون، وإيهود أولمرت، وإيهود باراك وإفرايم كتسير، وإسحق نافون، وموشيه كتساف وموشيه ديان...!

■■

و«شهد شاهد من أهله»..

لا علاقة للعراق بـ9/11



قاسيون– في الذكرى الثامنة لأحداث ١١ أيلول الأمريكية أدلى عضو مجلس الكونغرس الأمريكي عن ولاية أوهايو دينيس كوسينيتش أكد فيه أنه من الضرورة بمكان ومن داعي المسؤولية تذكّر ضحايا تلك الأحداث ومن قضوا أو خاطروا بحياتهم لإنقاذ هؤلاء ولكن من الضرورة والمفيد للأمريكيين أيضاً أن يتذكروا مسار الأحداث الذي تبنته الولايات المتحدة في أعقابها.

وقال كوسينيتش: «إنه لحق وواجب علينا أن ندافع عن أنفسنا ولكن باسم ١١ أيلول تم شن الحرب على شعب العراق الذي لم يكن له أي يد في تلك الأحداث» وأنه «أكثر من مليون عراقي من المدنيين الأبرياء دفعوا ثمن شيء لا علاقة لهم به»، مؤكداً أنه لا ينبغي على الأمريكيين نسيان ٩/١١ ولكن لا ينبغي عليهم نسيان الحقيقة من باب الحفاظ على «ديمقراطية المجتمع الأمريكي»..!

يذكر أن دينيس كوسينيتش يعد من معارضي الحرب على العراق لما تتسبب به حسب تقييمه من خسائر بشرية في صفوف الجيش الأمريكي والشعب العراقي، إضافة إلى تكاليفها المادية الباهظة، وهو يطالب بسحب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان. وقد قام بزيارة لسورية في عام ٢٠٠٧ طرح خلالها جملة مواقفه بما فيها الدعوة للانسحاب الإسرائيلي من الجولان السوري المحتل وإدانة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وجرائمه هناك.

واشنطن في مواجهة هندوراس: بهلوان على حبل مشدود (1 ـ 2)

أرنولد أوغست❖
ترجمة قاسيون



ما هو رأي واشنطن بما جرى في هندوراس؟ في مرحلة أولى، وباسم الشرعة والديمقراطية، شجبت الولايات المتحدة بقوة الإطاحة بالرئيس زيلايا، لكنها في الوقت نفسه كانت تساند أصدقاءها من الانقلابيين.. لذلك لم تستطع وسائل الإعلام الرئيسية إلا أن تلاحظ المشكلة التي واجهت واشنطن. في الثلاثين من حزيران، كان العنوان الرئيسي في صحيفة يو إس توداي: «يوم أوباما: حبل الرئاسة المشدود». ومضت المقالة على النحو التالي: «أسعدتم صباحاً من البيت الأبيض.. في مثل هذا اليوم من العام ١٨٥٩، مشى بهلوان فرنسي يدعى شارل بلوندان فوق مياه شلالات نياغارا المتدافعة على حبل مشدود.. بعد ١٥٠ عاماً بالتمام والكمال، يعايش الرئيس باراك أوباما الشعور نفسه بصدد أمريكا اللاتينية، فهو يحاول التعامل مع الانقلاب العسكري في هندوراس في مواجهة إرث أمريكي لاتيني يتسم بانعدام الثقة تجاه الولايات المتحدة.

بهلوانية «القوة الذكية»

حملت قصة أسوشييتد برس، التي أعادت نقلها شتى وسائل الإعلام الأمريكية والدولية في السادس من تموز، العنوان التالي الذي كتبه مراسلها نستور إيكيدا: «أوباما يلعب دور بهلوان يسير على حبل مشدود في المأساة الهندوراسية». أصاب السيد إيكيدا كبد الحقيقة حين كتب: «نظراً لأنّ أوباما قد وعد حكومات أمريكا الجنوبية بأنه سيفضّل من الآن فصاعداً الحوار في البحث عن حلول دبلوماسية، يبدو أنه تبنّى للمرة الأولى دوراً جديداً في مواجهة الانقلاب العسكري في هندوراس: دور بهلوان».

«هيلاري كلينتون على الحبل المشدود في مواجهة هندوراس» كان عنوان عدد السابع من تموز في صحيفة كريستيان ساينس مونيتور لمقالة سلّطت الضوء على أنّ «إدارة أوباما تخوض عميقاً في أزمة هندوراس السياسية، لكنها حرصت على عدم الظهور بمظهر القوة المهيمنة كما في الماضي، التي تفرض إرادتها على جيرانها الأصغر».

في الاتجاه نفسه، كتبت مجلة تايم في الثامن من تموز أنّه «منذ الانقلاب، كان على البيت الأبيض أن يناور بحرص لتنمية صورة جديدة أقلّ تدخليةً للولايات المتحدة ـ التي غالباً ما ساندت الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية».

في الخطاب الهام الذي ألقته هيلاري كلينتون في الخامس عشر من تموز والموجه إلى مجلس العلاقات الخارجية، قالت:

« ..المسألة ليست معرفة إن كان بوسع أمتنا أو أن عليها أن تقود، ولكن كيف ستفعل ذلك في القرن الواحد والعشرين. فالأيديولوجيات المتصلبة والصيغ القديمة ليست صالحةً للتطبيق. نحتاج إلى توجّه فكري جديد.. ولأولئك الأعداء الحاليين والمحتملين، دعوني أقول إنّ تركيزنا على الدبلوماسية والتنمية ليس بديلاً عن ترسانة أمننا القومي. إرادتنا في الحوار ليست علامةً على ضعف. لن نتردد في الدفاع عن أصدقائنا ومصالحنا، وعن شعبنا باستخدام أقوى جيش في العالم عند الضرورة.. إنه وعدٌ لكل الأمريكيين. أتحدث عن «قوة ذكية»، وهي تعني الاستخدام العقلاني لكل الوسائل المتوافرة، ومن ضمنها قدرتنا على الاتصال والاجتماع، وتعني قوتنا الاقتصادية والعسكرية».

دعونا نلاحظ بعض المفاهيم التي يأخذها البهلوان بالحسبان لينجح في استعراضه:

١- ستمضي واشنطن لتزعّم العالم، وهي الكلمات نفسها التي استخدمها الرئيس بوش. المشكلة أنّ سياسته الخارجية برهنت على إخفاقها، ما يهدد هدف الولايات المتحدة بالسيطرة على العالم والتحكم به. إذاً كيف نتزعم العالم دون إظهار أننا نسير على خطى سياسة مرحلة بوش؟ هكذا تقول كلينتون بأنّ هنالك حاجةً لتفكير جديد.

٢- تنوي واشنطن استخدام الدبلوماسية، أي التشديد على المباحثات وإشراك دول أخرى في الحوار. في الوقت نفسه، يتضمن الجانب الآخر من الحبل المشدود، والذي على واشنطن تجنب الوقوع فيه، استخدام القوة والجيش. لكن كيف يكون هذا التفكير جديداً؟

تحذّر السيدة كلينتون من أنّ إرادتنا في إجراء المحادثات لا تستثني الفعل: باستخدام «أقوى جيش في العالم عند الضرورة». آخذين في الحسبان وضع هندوراس الراهن، أي موضع وأهمية للإمساك بغصن الزيتون فعلياً مقارنةً مع استخدام الجيش؟

٣- تجنب الاعتماد من جانب واحد على الجيش على حساب غصن الزيتون، وهذا تحدٍّ فعليّ في ظلّ استمرار المواجهة السلمية لشعب هندوراس ورئيسه الشرعي زيلايا. لجماعة الانقلاب العسكري المدعومين من القاعدة العسكرية الأمريكية في هندوراس..

وزارة الخارجية.. والتوازن والمماطلة

دعونا نتفحّص محاولات وزارة الخارجية لمعالجة الوضع، لأنّها تتضمّن عدّة دروس لشعوب أمريكا اللاتينية.

في الثامن والعشرين من حزيران، يوم الانقلاب، صرّحت كلينتون: «ينتهك الفعل المتخذ بحق الرئيس الهندوراسي ميل زيلايا أحكام الشرعة الديمقراطية بين الأمريكيتين، وهو أمرٌ يقتضي الإدانة بالإجماع. ندعو كلّ الأطراف في هندوراس لاحترام النظام الدستوري وحكم القانون، وإعادة تأكيد دورهم الديمقراطي، وإلزام أنفسهم بحلّ النزاعات السياسية سلمياً ومن خلال الحوار. على هندوراس أن تعتنق مبادئ الديمقراطية التي أعدنا تأكيدها في اجتماع منظمة الدول الأمريكية (OAS) الذي انعقد قبل أقل من شهر».

امتنعت وزارة الخارجية عن تسمية ما جرى بأنه انقلاب، ولم تشر إلى الطريقة العنيفة التي اختطف فيها الرئيس زيلايا وأجبر على مغادرة البلاد قسراً، مختزلةً ذلك كله بتعبير «فعل». ثمّ تواصل بهلوانيتها الدقيقة حين تضع العصيان المسلح وحكومة زيلايا المنتخبة دستورياً في سوية واحدة: «على جميع الأطراف في هندوراس حل نزاعاتهم السياسية سلمياً ومن خلال الحوار». إذا اعتقد أحدٌ أنّ الولايات المتحدة كانت تعلم أنّ شيئاً ما سيحدث قبل الانقلاب الفعلي في الثامن والعشرين من حزيران، فماذا عن براغماتية «السلام والحب» التي تتحدث عنها كلينتون؟ أو هل يمكن أن تكون الولايات المتحدة متورطة فعلاً في الانقلاب؟ يمكن لمبدأ كلينتون في استخدام القوة المسلحة كما أشير إلى ذلك في خطابها أعلاه الموجه لمجلس العلاقات الخارجية، أن يعبّر عن نفسه على النحو التالي: استخدام الجيش لإيقاف النزعة المتنامية لحكومات وشعوب أمريكا الجنوبية لبناء مستقبلها المناهض للنيوليبرالية ولمعارضة هيمنة الولايات المتحدة على منطقتهم.

في التاسع والعشرين من حزيران، اليوم التالي، قالت كلينتون: «عملت الولايات المتحدة مع شركائها في منظمة الدول الأمريكية لتشكيل إجماع متين يدين احتجاز الرئيس زيلايا وطرده، والدعوة إلى استعادة كاملة للنظام الديمقراطي في هندوراس. أولويتنا المباشرة هي في إعادة النظام الديمقراطي والدستوري بكامله إلى البلد. أما الآن، فحكمة مقاربتنا، على ما أعتقد، كانت جليةً البارحة حين اعتمدنا على الشرعة الديمقراطية بين الأمريكتين ومنظمة الدول الأمريكية كأساس لردنا على الانقلاب الحادث».

هل كانت كلينتون تتحرك أكثر تجاه الدبلوماسية وتقصي وزارة الخارجية عن جناة الانقلاب المدعوم عسكرياً؟ تذكر بدايةً: «إدانة احتجاز الرئيس زيلايا وطرده»، ثم، وبغرض البقاء جزءاً من قرار المنظمة الحازم المناهض للانقلاب وإعادة زيلايا إلى منصبه الشرعي كرئيس، كان على الولايات المتحدة تقديم بعض التنازلات. علينا أن نلاحظ حقيقة أنّ كلينتون لم تذكر عودة زيلايا إلى بلاده، بل أشارت إلى «استعادة كاملة للنظام الديمقراطي في هندوراس».

كذلك، كان على الناطق الرسمي لوزارة الخارجية إيان كيلي أن يعتلي بدوره الحبل المشدود. فمباشرةً بعد تصريح كلينتون المذكور أعلاه، ردّ إيان كيلي على أسئلة المراسلين الصحافيين حول هندوراس خلال أحد اللقاءات الصحافية بأسلوب فاتر انعكس في إجاباته «انضمت الولايات المتحدة إلى قرار المنظّمة».

عموماً، إن قرار واشنطن حول التصنيف القانوني للانقلاب وفق معايير الولايات المتحدة لم يتخذ بعد. الحكم الأخير قد يحدّد في ما إذا كانت الولايات المتحدة ستقطع نهائياً وعلى نحو دائم، طالما المتآمرون يقبضون على السلطة، جميع المساعداتً السياسية والاقتصادية والعسكرية أم لا، إضافةً إلى سحب الاعتراف الدبلوماسي. وهنا تجب الإشارة إلى أن النظام في هندوراس يعتمد في وجوده كلياً على مساعدة الولايات المتحدة بكافة أنواعها.

هل صنّفت الولايات المتحدة الانقلاب بأنّه غير شرعي، أم أنّ ذلك يعني أنّها لم تتوصّل بعد إلى قرار؟ في الواقع، لن يتم هذا التوضيح إلاّ بعد أسبوع، في ٢٩ تموز.

في مؤتمر صحفي في ٢١ تموز، قال وود الناطق المساعد باسم وزارة الخارجية «نحن على تواصل مستمر مع عدد من البلدان في ما يتعلق بالوضع في هندوراس. ونعتقد أنّ وساطة أرياس (رئيس كوستاريكا السابق، ورجل الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية) هي الطريق الصحيح للعمل». وفي ردّ فعل على سؤال آخر أكّد قائلاً: «ما قصدته بالتحرك حالياً أنه لدينا عملية جارية يرأسها الرئيس أرياس».

يبدو واضحاً أنّ وساطة أرياس تمضي يداً بيد مع توفير الوقت للولايات المتحدة لمحاولة تشكيل تحالفات في أمريكا الجنوبية. وهذه التحالفات ليست موجهة ضدّ زيلايا مباشرةً فحسب، بل كذلك ضدّ حكومات أمريكا الجنوبية كافةً، ومن ضمنها بلدان الكاريبي وأمريكا الوسطى التي تصرّ على عودة زيلايا غير المشروطة كما تقتضي قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. لابدّ أنّ الوضع محبطٌ في شوارع الكثير من مدن هندوراس، حيث يتحدّى آلاف الناس الجيش الذي ترعاه الولايات المتحدة وتدرّبه. وبالفعل، في حين يصرّ الناس على الدفاع عن مطالبهم على الرغم من مواجهة القمع الوحشي، ينطبق «التحرك حالياً» وفق الولايات المتحدة على القوى الاجتماعية التي تعارض متآمري الانقلاب فقط، ولا ينطبق على النظام الانقلابي.

في اليوم التالي، قال كراولي مساعد وزيرة الخارجية إجابةً على سؤال آخر حول الإطار الزمني لوساطة أرياس، إنه يتوجب ألا يكون هنالك «مهلة نهائية». بعد ذلك، وفي ردٍّ على صحافيٍّ آخر أراد معرفة إن كان زيلايا يخطّط للعودة إلى هندوراس، وصف تلك العودة بأنها «غير متعقلة».

في ٢٤ تموز، تصاعد الكفاح في شوارع هندوراس وفي المناطق الملاصقة لحدود نيكاراغوا حيث كان زيلايا يحضّر لعودته. في ذلك اليوم، لم يستطع المصدر الرسمي لوزارة الخارجية أن يموّه ردة فعل مساعد وزيرة الخارجية كراولي على سؤال آخر حول الموضوع نفسه المتعلق بعودة زيلايا. يمكن للمرء أن يلاحظ بسهولة الإحباط على وجهه. بدا كراولي وهو يتنهّد بسخط. ثمّ زاد الضغط أكثر على زيلايا والمتعاطفين معه، مؤكداً أنّ عودته ستكون «سابقةً لأوانها».

ربما لا يكون هنالك فارقٌ كبيرٌ بين «غير متعقلة» وبين «سابقة لأوانها»، لكن في اليوم نفسه، ٢٤ تموز، ظهرت السيدة كلينتون في لقاء صحفي مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بعد لقائهما في وزارة الخارجية. صرّحت وحدها، وليس إجابةً على أي سؤال، أنّ عودة زيلايا ستكون في رأيها «متهورة». لاشك أنّه مزيدٌ من الضغط. أليس ذلك تشجيعاً لميشيليتي (المنقلب) لاتخاذ موقف صارم تجاه زيلايا؟ «صرامة» مكالمة السيدة كلينتون الهاتفيّة كانت غائبةً عن ذهن ميشيليتي حين سمعها تحذّر زيلايا علناً.

الثنائي: كلينتون – ميشيليتي

من يوم الجمعة ٢٤ تموز إلى يوم الأحد ٢٦ تموز، حاول الجيش (ونجح إلى حدٍّ ما) أن يقمع بوساطة القوة الوحشية حركة الدعم المطلق والبطولي لشعب هندوراس، الذي أراد استقبال الرئيس زيلايا عند الحدود. على الرغم من ذلك، أيّد السيد كيلي يوم الاثنين ٢٧ تموز وصف السيدة كلينتون لعودة زيلايا بأنها «متهورةٌ بالفعل». أضاف أيضاً أنّ وزارة الخارجية تؤيد عودة زيلايا «باتفاق مشترك». في رده على سؤال يتعلق بدعوة زيلايا في ٢٧ تموز لفرض عقوبات على نظام الأمر الواقع، تجنب كيلي السؤال بقوله إنهم «يدعمون الرئيس أرياس».

كيف يمكن أن يحدث «اتفاقٌ مشترك» حين يرفض الانقلابيون عودة زيلايا كرئيس، سواءٌ عبر طرق دبلوماسية مبهمة ومريبة (مقترحات الرئيس أرياس) أم بعودةً سلمية عبرً الحدود؟ في سياق الوضع المتوتر على الحدود بين نيكاراغوا وهندوراس، تفترض «مساندة أرياس» على نحو متزايد يومياً أنّ هذه الوساطة التي ترعاها الولايات المتحدة ترمي إلى توفير الوقت اللازم للنظام المدعوم عسكرياً لينظّم أموره محلياً ودولياً. وبالفعل، يطوّر ميشيليتي اتصالاته الدولية وفي الوقت نفسه يستخدم قوةً وحشيةً في مواجهة الشعب: يلعب الوقت دوراً في مصلحة الأمر الواقع. وزارة الخارجية وأرياس وميشيليتي يفعلون كلّ ما من شأنه إضعاف معنويات التحركات الاجتماعية وإحباطها في البلد، ويسعون في الوقت نفسه لإثارة انقسامات في المجتمع الدولي ودفعه للتخلي عن محاولاته.

في الحديث عن توفير الوقت لنظام ميشيليتي، قدمت له صحيفة وول ستريت في ٢٧ تموز فرصةً ذهبيةً في صفحتها الافتتاحية. امتدح ميشيليتي حرفياً وصف السيدة كلينتون لعودة زيلايا بأنها «متهورة» واعتبره «ملائماً». ومضى أبعد من ذلك بمناشدة اليمين المتطرف وصقور الطغمة الحاكمة في الولايات المتحدة: «... بدلاً من فرض العقوبات، على الولايات المتحدة أن تواصل السياسة الحكيمة للسيدة كلينتون. فهي تساند جهود الرئيس أرياس للتوسط».

ينبغي أن يكون هنالك الكثير من الضغط على إدارة واشنطن الجديدة للمحافظة على سيطرة الجيش الموالي للولايات المتحدة على هندوراس، أياً كانت الكلفة السياسية التي يتوجب على إدارة أوباما دفعها. وخير دليل على ذلك الإكراه هو صحيفة وول ستريت.

صحيفة وول ستريت واليمين الأمريكي

في مقالة حديثة لإيفا غولينغر، المؤلفة والمحامية والصحافية الفنزويلية الأمريكيّة، صدرت في كوبا دبيت، كتبت:

«صحيفة وول ستريت هي جزءٌ من شركة أخبار داو جونز نيوز كوربوريشن، ومالكها هو روبرت مردوخ، صاحب المليارات النافذ، والذي يسيطر عبر احتكاره الإعلامي على مئات الصحف والمجلات ومحطات الراديو والتلفزيون على مستوى العالم. كما أنّ شهرته تنبع من امتلاكه لقناة الأخبار فوكس نيوز، التي تروّج لرؤية الولايات المتحدة الإمبريالية والنيوليبرالية. تتضمن بعض مشاريعه الإعلامية أيضاً قناة ناشيونال جيوغرافي، وفيلم زون، وكل قنوات فوكس واستوديوهاتها، قناة سينما، ماي سبيس (إنترنت)، هاربر كولينز (نشر)، نيويورك بوست (صحيفة يومية)، سانداي تايمز (المملكة المتحدة)، صن (المملكة المتحدة)، وكثير غيرها.

صحيفة وول ستريت صحيفةٌ يوميةٌ توزع أكثر من مليوني نسخة يومياً على مستوى العالم، ويقرؤها على الإنترنت ٩٣١ ألف شخص. كتب افتتاحية الدكتاتور روبيرتو ميشيليتي وروّج لها من يدعمه في الولايات المتحدة، النائب العام لاني ديفيس، وهو محام وصديقٌ مقرّبٌ للرئيس الأسبق بيل كلينتون وزوجته وزيرة الخارجية الحالية في إدارة الرئيس باراك أوباما. أيّدت صحيفة وول ستريت انقلاب هندوراس منذ اليوم الأول، بل إنها نشرت سلسلة مقالات في محاولة لتحميل فنزويلا والرئيس هوغو شافيز مسؤوليةً أزمة الدولةً الواقعة في أمريكا الوسطى».

بدأت شبكة الارتباطات تكشف عن نفسها، كما يوضح النصّ المذكور أعلاه. يصبح حفاظ بهلوان المشي على حبل مشدود على توازنه (وتوازنها) أكثر صعوبةً يوماً بعد يوم. يبدو أنّ المؤدّي يميل لامحالة، وعلى مرأى من الجمهور، إلى جانب القوة العسكرية على حساب حصان طروادة الذي يمثّله «الحوار والدبلوماسية» والواقع على الجانب الآخر من الحبل. سيستدعي الأمر بهلواناً للحفاظ على الوضع المتمايل لمؤدّي عرض الحبل المشدود هذا.

في أوّل مرّة سأل المراسلون وزارة الخارجية إن كان الانقلاب قد صنّف قانونياً بأنّه شرعيٌ أم لا، أي يوم ٢٩ حزيران، ثاني أيام الانقلاب العسكري، قال كيلي كما ذكرت سابقاً: «دعونا نرجع إليكم لاحقاً في قضية التحديد القانوني». في ٢٨ تموز، أكرر عمداً، ٢٨ تموز، أي بعد شهر من الانقلاب، وفي جوابه على سؤال حول الانقلاب في هندوراس مفاده «أدرك جيداً أنّ مكتب المستشار القانوني كان يتفحص إن كانت الأحداث في هندوراس تنطبق تقنياً على التعريف القانوني للانقلاب وبالتالي سيؤدي إلى قطع المساعدة ـ التي أرى أنّكم علّقتموه» أجاب كيلي: «نعم». سؤال: هل توصلتم إلى قرار حول هذه المسألة؟ يجيب السيد كيلي: سيتوجّب عليّ أنّ أقدّم لكم معلومات جديدةً حول ذلك. سؤال: متى؟ السيد كيلي: أنا ـ مثلما قلت تماماً، سيتوجّب عليّ ـ سيتوجّب عليّ أن أقدّم لكم معلومات جديدةً حول ذلك.

ما هو أكثر تعبيراً من الأقوال المكتوبة، لغة الجسد التي عرضها كيلي والتي كانت مرئيةً على شريط الفيديو الرسمي. إجابة كيلي الأخيرة: «أنا ـ مثلما قلت تماماً، سيتوجّب علي ـ سيتوجّب عليّ أن أقدّم لكم معلومات جديدةً حول ذلك»، بدا وكأنها احتاجت دهراً لتخرج أخيراً من فيه. تململٌ بلا نهاية. لم يكن هنالك مزيدٌ من أسئلة المراسلين. لم يذكر أي مراسل أنّ وزارة الخارجية قالت الشيء نفسه قبل شهر! لولا أكثر الأوضاع خطورةً وحرجاً لشعب هندوراس، وكذلك لأمريكا الجنوبية بكاملها في السياق التاريخي للانقلاب، لتوجّب أن تطرد تهكماتنا سيرك وزارة الخارجية خارج المدينة.

لكنّ العرض يتواصل..

> **امتنعت وزارة الخارجية الأمريكية عن تسمية ما جرى في هندوراس بأنه انقلاب، ولم تشر إلى الطريقة العنيفة التي اختطف فيها الرئيس زيلايا وأجبر على مغادرة البلاد قسراً ووصفت ما حدث بأنه «فعل».**

> **تحاول الولايات المتحدة تشكيل تحالفات جديدة في أمريكا الجنوبية. وهذه التحالفات ليست موجهة ضدّ رئيس بعينه فحسب، بل كذلك ضدّ جميع حكومات بلدان القارة.**

❖أرنولد أوغست محاضر وصحافي وكاتب مقيم في مونريال ومختص في الشؤون الكوبية.

المشاهد يسجّل أقواله

◄ تحقيق: علي نمر

بسبب كثافة عدد المسلسلات التي تعرض في الشهر الفضيل، وضياع المشاهد بين مسلسل وآخر، قامت «قاسيون» بإجراء ريبورتاج عن أكثر المسلسلات السورية التي تعرض الآن مشاهدة، وما الأسباب التي دعت المشاهد إلى الاختيار.. من ناحية فكرة العمل أو السيناريو والحوار أو مدى الأداء الجيد الذي قدمه الممثلون.



المواطنة هيام موظفة في القطاع العام تقول: أشاهد المسلسلات التي تعرض في الفترة المسائية حصراً بسبب العمل، وأن أكثر المسلسلات مشاهدة لديها «رجال الحسم» كونه يقدم فكرة جديدة تعرض لأول مرة على الشاشة السورية، ولأنه يأخذ أبعاداً سياسية في الوقت ذاته من خلال إعادة تسليط الضوء على حقبة من الصراع العربي- الإسرائيلي التي بدأت تتنسى تدريجياً، وتضيف: أما المسلسلات الأخرى فتكون المشاهدة لدي حسب وقت فراغي.. فهي إما تجارب مكررة مثل «شتاء ساخن» الذي يقدم أفكاراً وطريقة قانونية قديمة جداً، وتعتبر هيام اختيار مشاهدة مسلسل أو مسلسلين أفضل طريقة لتجنب الضياع في متاهة المسلسلات، والتي يكون الممثلون فيها هم أنفسهم في أغلب الأحيان.

أما فادي فله وجهة نظر مختلفة إذ يقول: إن مضمون معظم المسلسلات ليس فيه جديد باستثناء «رجال الحسم» الذي قدم فكرة جديدة لكن فيها أخطاء كثيرة، فإذا قارنا هذا المسلسل مع ما قدمه الأشقاء المصريون عن صراعنا كعرب مع العدو الصهيوني فهناك فرق كبير، وأظن أن شخصية فارس لا تقارن مع رأفت الهجان مثلاً.. ويضيف بأن هنالك مبالغات في الطرح من خلال سهولة تأقلم البطل في ألمانيا ثم مصادفة حصوله على جواز سفر شخص يهودي ثم اختراقه لأمهر ضباط الموساد وكسب ثقتهم، وهكذا إلى أن يصل إلى إسرائيل دون أي عراقيل تذكر، فكل ما قام به الضابط فارس أو «إيشاك» نجح فيه ببراعة، أي الحبكة فيها الكثير من الأخطاء وأظن بعد كل هذا الصمت عن تقديم مسلسلات عن صراعنا مع العدو كان يتطلب جهداً وإعداداً أكبر. أما المسلسلات الأخرى التي يشاهدها فهي «باب الحارة» و«قلوب صغيرة»، وهو يتابعها لتمضية الوقت لا أكثر.

أما السيد أبو قطب (موظف) فيرى في المسلسلات السورية التي تعرض في شهر رمضان أهون طريقة للهروب من الواقع السيئ الذي يعيشه المواطن السوري وخاصة شريحة الشباب.. مضيفاً أن أكثر مسلسل نال إعجابه «رجال الحسم» الذي جاء في وقته، بعد الانتصارات التي حققتها المقاومة، ويؤكد أبو قطب إنه كان لابد من البدء بتأريخ الصراع العربي الإسرائيلي وتقديمه درامياً، حتى يتسنى للجميع معرفة الطريقة والظروف التي أدت لنزوح عشرات آلاف السوريين عن ديارهم، وتغير نظرة المجتمع إلى النازح الذي هو بالنهاية مواطن سوري مثله مثل أي مواطن آخر. ويختم بقوله: إننا بحاجة لكل جديد، وبالنسبة للمسلسلات الأخرى فإنه يشاهد «طريق النحل» لبساطته في الطرح، أما «باب الحارة» فإنه يشاهده لأنه أصبح ضمن الروتين العام، ولابد من المشاهدة حتى تعرف ماذا سيحل بهذه الحارة ويطرح أبو قطب سؤاله مازحاً: مع هذا الكم من الأجزاء أظن أن أبني بعد ثلاثين سنة سيشاهد الجزء العشرين منه! أتمنى عدم حدوث ذلك ووضع نهاية للمسلسل.

أما الطالبة هناء (٢٠ سنة) فتقول: أشاهد معظم المسلسلات، ولكن في أغلب الأحيان وبشكل متقطع، وأفضل مسلسل لديها «زمن العار» لتقديمه فكرة جيدة بخصوص الفتاة وما تتعرض لها في الأسرة والمجتمع معاً، وتنتقد هيام مسلسل «صبايا» الذي رأت فيه كل شيء إلا الواقع الذي تعيشه الفتاة السورية إذ تبدو أن كاتبة المسلسل رنا الحريري قد عالجت قصة كم بنت تعرفهن، من ذوات الشأن وميسورات الحال متناسية الشريحة الأكبر في المجتمع من ذوي الدخل المحدود وسكان العشوائيات، أما «باب الحارة» فقد غدا مكرراً ولا جديد فيه. وتنتهي هناء كلامها بالقول المهم إن الدراما السورية ما زالت بخير وهذا هو الأهم. ■

ربما..!

نحو مؤتمرّ دراميّ

«كشهر طويل من العشق»، كما هو عنوان مجموعة شعرية لبول شاوول، كان شهر رمضان في حصيلته التلفزيونية التي تلاقت وافترقت في نقاط شتى وعديدة، أهمها التطرّق الصريح والواضح إلى قضايا الآن، بكلّ احتداماتها، وما شاهدناه كاف، لكن المقالات التي ستدبّج، والحبر الذي سيسًيل، لن يكونا إلا في إطار التغطية والتعليق، العابرِين في نهاية الأمر، كما يحدث في كل موسم، أي أنهما سيظلان يجريان ضمن منطق «تمشاية حال»، في حين أننا نحتاج وقفات طويلةً وجادةً مع ما قُدّم من حيث أهميته أوً عدمها، ومن حيث التجاوب معه أو مروره مرور الكرام.. هذا ما يجعل من المُلحِّ والضروريّ الآن الدعوة إلى مؤتمر عام للصناعة الدرامية، حيث يمكن أن يلتقي الجميع، فنانون وفنيون وكتّاب ونقاد، من أجل التباحث استراتيجياً في مصير الدراما السورية، خصوصاً وأنّ الأزمة المالية العالمية أصبحت في عقر دارنا !!

إن محطة «سوريا دراما» وملحق «تشرين الثقافي/ دراما»، وقبلهما جائزة «أدونيا»، خطوتان أوليتان في الطريق الصحيح، أما وقد بات الجو العام مهيأً أكثر من أي وقت آخر، فالمطلوب هو العمل المنهج والمدروس، ولعل مؤتمرنا المحلوم هذا يحتاج بشكل أساسي إلى ثلاثة محاور كبيرة: اقتصادية، اجتماعية، ثقافية.. للأول التمحيص في سبل وجدوى وآفاق الإنتاج السوري وتسويقه بشروط وقوانين تحترم المنتج نفسه، وتضع نصب عينيها الجيب الوطنية. فيما المحور الاجتماعي يرصد ما يتعلّق بما تمّ تناوله وكيفية تعاطي الناس معه، وما الذي يحتاجه الواقع من أطروحات جديدة تمس علله وأمراضه. فيما يذهب الثقافي إلى الجمالي والفني اللائق بنا، وبما يتوافق والمحورين الآخرين.

كان لرواج الندوات الدرامية، التي كانت تقام بين حين ومين، مفعول إيجابي كبير، فقد أتاحت لقاءات حية مع المتلقي، فما بالك بمخطط استراتيجي تنتج عنه توجهات عامة من شأنها حماية هذا المنتج وترتقي به؟!

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

«زمن العار»:
إعلان انهيار الشريحة الوسطى

◄ نبيل محمد

أحياناً كثيرة نعتمد من أجل فلترة الأعمال الدرامية الرمضانية على أسماء الكوادر التي قدمت هذا العمل أو ذاك، من خلال الذاكرة التي نحملها حول أعمال هذا المخرج أو ذاك الكاتب، وبالضبط هذا ما يقود الكثيرين لمتابعة مسلسل «زمن العار» ولا نقصد هنا المخرجة رشا شربتجي، مع العلم أنها قدمت أعمالاً جيدة نسبياً، إنما ما يستثيرنا للمشاهدة هو كاتبا هذا العمل حسن سامي اليوسف ونجيب نصير، فقد قدما عبر تجربتهما في التأليف التلفزيوني والسيناريو تجارب درامية تعتبر من أهم وأرقى الأعمال الدرامية السورية في المرحلة الأخيرة أو بالأحرى من الأعمال الأقل انعزالية عن الحياة العامة، من «أيامنا الحلوة» إلى «أسرار المدينة» مروراً بـ«الانتظار» ووصولاً إلى «زمن العار».

لم ينطلق هذان الكاتبان من احتراف صنعة، بل من وعي لعضوية التلفزيون في المجتمع، ووظيفة الدراما ضمن وقت المشاهدة التلفزيونية، هذا الوعي يمكن أن نستنتجه من خلال تركيزهم على الوقائع اليومية والأحداث الحياتية في سورية، بشكل مشابه لما يجري، بل وملتصق بأحداث لا بد تشهدها مدينة دمشق.

«زمن العار» لم يطرح مقولةً كبرى أو مبدأً سخّر النص فيه لقول كلام معين أو التركيز على صورة معينة، فالنص لم يكتب ليقول كذا وكذا فقط، وإنما استنتج مقولته من تفاصيل الحياة اليومية، هذه التفاصيل، التي تشكل مجتمعة عمق الحياة وواقع المعيشة المحلية، والتي تتراكب فوق بعضها البعض لتشكل أزمة مجتمع بأكمله.

فها هي الطبقة الوسطى ـ عماد المجتمع من جميع الجوانب ـ تنهار وتتفكك ضمن تفاصيل البيئة المحلية، وإحباطات المجتمع والانفصام الحياتي وانعدام الشعور بالمواطنة.

ها هي الأسرة المتوسطة التي تبدو عريقة في توسطها اجتماعية على اعتبار أنها مؤلفة من عدة موظفين يسكنون بيتاً في حي المزرعة وسط دمشق، هذا البيت الموروث هو الذخيرة المادية الوحيدة التي يمتلكها سكانه، وهو أساس تواجدهم في صلب الحياة المدنيّة، وأساس من أسس تكوينهم الاجتماعي كطبقة وسطى، هذه الأسرة الوسطى التي لا بد لها من التأثر باليوميات الاجتماعية لتصبح عرضة للإنكسار التام، ابتداءً من بيع المنزل، إلى تهرّب الأب من مسؤولياته وتركه زوجته تموت بدم بارد، والابن الذي رباه والده على أخلاقيات العمل اعتاد الرشاوى، بالإضافة إلى الابن الأكبر منذر الأكثر اتزاناً في العائلة والذي يبحث عن بيت يستقل فيه وزوجته دون جدوى، أما المحور الأساسي للصراع الدرامي هي بثينة تلك الفتاة التي تحمل على عاتقها مسؤوليات المنزل كاملةً بما فيه مرض أمها، إلا أنها تجد نفسها قد كبرت دون أن تشعر بأنوثتها فتتجه نحو الشذوذ عن منطق الأسرة التي تعيش فيها لتجلب لهم «العار» وفق مفهومه المحلي، والبنت الصغرى ليست بعيدة عن هذا الدمار، فهي طالبة الجامعة التي تقضي معظم وقتها برفقة صديقها في النوادي الليلية، وبالتالي تحقق هذه الأسرة كتلة من الانكسارات لتعبر عن انكسار اجتماعي كبير يمس كل الأسر المحيطة بها، وكٌّل وفق أسلوب حياته الذي لا يختلف عن الآخر كثيراً.



هذا العار هو ليس عار بثينة، بل هو عار مجتمع بأكمله لم يعد يحمل نظرية محددة للاستقامة الاجتماعية ولم يعد يعرف معالم واضحة للشذوذ أو الانحراف عن ركب الحياة السوية، إنه مجتمع ينبئ بانحلال أساسه الإجتماعي، مجتمع يتكون من طبقة فقيرة جداً وأخرى مترفة جداً، أما أساس بنائه أي الطبقة الوسطى هي الأكثر انحداراً إما باتجاه الفقر أو الغنى، وفي الحالتين هو انكسار العماد الأساسي للحياة الاجتماعية وضياع مدينة بأكملها وفق التخبط الحياتي المتوغل في كل تفاصيل الحياة المدنية في منطقتنا. ■

بعين حسّاسة و ضوء شاحب

◄ عصام إسحق

– العين كاميرا الروح.. عالَم من عوالم.. عدسة مبدعة، لم تتتلمذ على أيدي عمالقة إخراج هوليوود، ولم تتخرّج من أكاديميات روسيا أو فرنسا ... ولم تعرف التطورّات تطرأ على تقنياتها بين الحين و الآخر، ولكن لكلّ عين فلسفتها الخاصّة المعقدة، إلا أنه يمكن بعد الغوص فيها أن نصطاد لها ميّزات لا غنى عنها : الحساسيّة، اللّون، الأبعاد . وبمحاكمة العلاقة بين أركان هذه الثلاثية نجد ارتباطها الوثيق مع الضوء، فلا معنى لها بغيابه، بل لا معنى للعين نفسها، وهنا لا أقصد الضوء الذي هو كميات منفصلة من الطاقة (الفوتونات)، بل تأثيره المحسوس المنظور الذي هو مدماك أساسي في أية لقطة أو صورة، و بما أن مواد بناء أي مشهد تعتمد على توافر هذا العنصر و تأثيره، من هنا يمكننا إمساك تلابيب الحديث عن ضوء مريض شاحب يسري في عروق دراما ٢٠٠٩ ، رغم وجود الحساسية العالية التي هي أقل الميّزات تأثّراً بشحوب الضوء قياساً باللّون و الأبعاد، وهذا ينسحب على الغالبية الساحقة من المسلسلات التي اعتصمت هذا العام بحبل الأحزان والبوليسيّة المترهّلة، لتجعلنا نلج بـ: قلوب صغيرة إلى دوّامةٌ الخوف والعزلة، وإن خرجنا منها سيتلّقفنا قاع المدينة لننزلق تحت المداس، ونودّع آخر أيام الحب، ثمّ نغرق في العار، و لن نجد طريقاً للفرار لأن جميع الطرق طريق النحل تعود بنا ومعنا رحيق غذّاه شتاء ساخن، نشتاق فيه إلى سحابة صيف تقول لنا : قلبي معكم...

ربّما هذه التوليفة الملعوبة جَمَلت عدداً من أعمال غلبت عليها الصورة العاتمة والإضاءة الشاحبة (بغض النظر عن جودة الأعمال و مستواها فذلك موضوع آخر). وإذا التمسنا عذراً فسيكون واضحاً وهو: المواضيع التي تصوّر البؤس و التعاسة من كل المناظير المحتملة و بكل الأوجه والأماكن، لتعنون دراما ٢٠٠٩ بالسواد والحداد، ما ينعكس على تقبّل المشاهدين –على تنوّع شرائحهم– لهذه الوجبة التي تشبه «مائدة الرحمة» في مجلس العزاء. وعلى الرغم من رصدها بواقعية رائعة لأحوال وتفاصيل المجتمع حالياً، أو في الماضي القريب أو البعيد نسبياً، إلاّ أن الإضاءة الكالحة كانت تفرّز لحظات ساخنة، وتهدم لقطات قمّة، بسبب تلاشي اللون وضياع الأبعاد أمام العدسة الدامسة. والحقّ يُقال إنها أحياناً كانت تضفي على بعض المشاهد رومانسية ساحرة، وتشيع دفئاً خاصّاً في غمرة الكمد، وهذا ليس بغريب على عيون الفنيّين السوريين التي باتت معروفة بحرفيّتها المرهفة. والسؤال: أليس الفرح قيمة يجب أن يحتفي بها العمل الدرامي، أو يقدّمها بعمل مستقلّ بحدّ ذاته؟

ومع هذا فبعد فائض التألّق لدرامانا وانتشارها عربياً، ولفتها للانتباه عالمياً، لم يعد بالإمكان الاستهتار بدقيقة درامية تمر ويتم فيها إغفال تفصيل مهما كان صغيراً، ولا استسهال إيصال المشهد بكامل حلّته الرسمية و أهمها الإضاءة، بعد أن بتنا أصحاب مدرسة تتعلّم منها جميع الدرامات العربية –من أعرقها إلى أحدثها– في تقنيات التصوير التلفزيوني السينمائي. ■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/9/16) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

«هدوء نسبي»: تأريخ الحرب والحب صحفياً

جهاد أبو غياضة

من جديد يضعنا شوقي الماجري في مواجهة مع تفاصيل حياتنا الدقيقة، وأمام خبايا النفس البشرية في أعقد صورها.. عند تلك المواقف البسيطة والمعقدة نسبيا، في الآن نفسه، المكونة لفحوى الطبيعة الإنسانية، يضعنا أمام إنسانية البطل ووحشية الاحتلال وبربريته؛ من دون خطابة أو شعارات خلبية ربما هي ما أوصلت حالتنا كعرب إلى ما هي عليه الآن، من شاكلة «شكلين ما بحكي» و«إرجاع ولاك أرنبٍ» وكلٍ فنون العنتريات والخطابة التي باتت ثيما رائجا في أيامنا.

يلهث كما اعتدنا عليه في أعماله بين الذات والذات.. من الإنسان إلى الإنسان، كاشفا حقيقة ما جرى ويجري، ومؤرخا للأزمة من منظور العاطفة في مرمى الموت و الرصاص.. رصاص الأعداء وربما الإخوة/الأعداء، وهو ما بدأه بمسلسله «الاجتياح» وأوصله للفوز بجائزة «أيمي» العالمية التي تمنحها الأكاديمية الدولية للفنون التلفزيونية كأفضل عمل تلفزيوني لعام ٢٠٠٩، وهي المرة الأولى التي يحصل عليها عمل عربي.

في «هدوء نسبي» يوجهنا شوقي الماجري نحو ذاك الجزء الذي لطالما شاهدناه جاهزا معدا دون أن نلّج عالم صناعته وخباياه، عبّر عرض الحرب، لكن من خلال الصحفيين صناع الحقيقة والخبر، وأبطال إيصالهما إلى الجمهور، وبتناول لكل جوانب التجربة والظروف الذاتية والموضوعية التي تشكل العمل الصحفي، بتمازج بين الخاص والعام.. بين الهم الذاتي والمشترك.. بين ظروف الحياة الخاصة، ومفاعيلها، وتأثيرها في بناء الشخصيات وبالتالي تميز التجربة والنتاج.

تدور أحداث المسلسل حول ما واجهه الصحفيون (عرب وأجانب) خلال الحرب الأخيرة على العراق. في بغداد يستعيد الجميع خوفه وقلقه البشري من الموت الذي هو الحدث الأساس في هذه الحرب، وخاصة حين تغدو الصحافة طرفا بالصراع عبر انحيازها للحق والمظلوم، ويترجم المخرج التونسي شوقي الماجري بمهارة فذة وتقنيات عالية ما كتبه الروائي السوري خالد خليفة (مؤلف رواية «مديح الكراهية» التي رشحت لجائزة البوكر العربية عام ٢٠٠٨) بنص يمزج بين الحب والحرب، الشجاعة والخوف، المواجهة والانسحاب، البحث عن الحقيقة والهروب من وجهها وثمن الوصول إلى هذه الحقيقة. بمشاهد تنقل المشاهدين بكل صدق وشفافية عالية إلى ذاك الواقع الذي عاشه الصحفيون المتواجدون في أحد فنادق بغداد (فندق فلسطين) بعد أن وقعوا بين مطرقة القصف الأمريكي العشوائيٍ وسندان بقايا الدولة العراقية التي تنهار، وصولا إلى السقوط في قبضة الاحتلال ومليشيات الأمر الواقع وبناة (العراق الديمقراطي) الجديد.

ساعات تمر على الصحفيين يقاسون فيها العزلة والحنين للوطن أو ربما الحنين للحياة بكل مفرداتها الطبيعية العادية. مشاهد لا تخلو من رومانسية مستقاة من تلازم ثنائيات التضاد الطبيعي، الموت والحياة، الحب والكره، الحرب والسلام.

يخلق الماجري هذه الأجواء عبر استخدامه لأكثر من كاميرا في التقاط الصورة، وبأكثر من زاوية في الوقت ذاته، وهو ما يجعلها حية ناطقة، فهناك لحظات لا تتكرر سواء عند الممثلين بحركة معينة، أو عبر المعارك والتفجير، وبالتالي فهو يقتنص أدق اللقطات وانفعالات الممثل وعفويته.

ويؤدي النجم السوري «عابد فهد» دور البطولة (المراسل ناجي شرف الدين) في العمل مكملاً بذلك مشوارا مميزا مع الأدوار المثيرة التي بدأها عام ٢٠٠٠ مع مسلسل «الزير سالم» بدور جساس، ثم دوره الكبير في مسلسل «الطريق إلى كابل» عام ٢٠٠٤ والذي أوقف لتناوله المسألة الأفغانية وحياة «العرب الأفغان»، ثم مسلسل «دعاة على أبواب جهنم» عام ٢٠٠٦ الذي تناول الجماعات الإرهابية التي عاثت فسادا وتقتيلاً في البلاد العربية.

«هدوء نسبي» أضخم الانتاجات العربية لهذا الموسم، وهو فتح جديد يضاف إلى سجل الماجري المتميز وإلى أعماله التي باتت بصمة بحق، وان كانت صفة التميز والإبداع تنطبق على كل نواحي العمل من السيناريو، إلى الممثلين وأدائهم الرائع.

Jihad-ag@hotmail.com


• الماجري في موقع التصوير

«أنا قلبي دليلي» وُلد مهزوماً



في إطار السيرة الذاتية، وفي توجه يبدو انه غدا مطلوباً بعد نجاح الكثير من الأعمال التي وضعت تحت المجهر سيرة حياة الكثير من عمالقة الفن، والظروف التي أثرت في تلك التجارب؛ جاء مسلسل «أنا قلبي دليلي» (عن سيرة حياة الفنانة المصرية ليلى مراد بين ١٩١٦-١٩٥٥) ليضعنا مرة أخرى أمام أزمة تأريخ السيرة الذاتية لشخصيات عامة، بكل ما يمكن أن يخلقه هذا التأريخ من إضاءات لمكامن جميلة وخفية عن الناس، أو إساءة وتشويه لحياة تلك الشخصيات.

المسلسل الذي يستمد اسمه من إحدى أشهر أغاني ليلى مراد، يصور صراعاً درامياً ساد بين أبناء الطائفة اليهودية المصرية في الفترة بين عشرينيات وأربعينيات القرن الماضي، بين الذين يعتبرون مصر وطنا لهم لا يريدون مغادرته، وبين أنصار الحركة الصهيونية الذين يدعون أبناء الجالية الفقراء إلى الهجرة إلى أرض الميعاد.

عن المصادر التاريخية قال كاتب العمل السيناريست مجدي صابر: إنه اعتمد في كتابة المسلسل على ١٨ مرجعا موثقا عن الطائفة اليهودية في مصر تناولت جميعها حياة اليهود في المجتمع المصري وعلاقة بعضهم بالحركة الصهيونية، وأشار إلى أن المسلسل يتناول الاتهام الموجه إلى ليلى مراد بالتبرع بـ٥٠ ألف جنيه لجيش الاحتلال الإسرائيلي عشية حرب الـ١٩٤٨ ويكشف عن أسبابه، والى قرار تبرئتها، كما سيوضح كيف أنها خرجت بعد الثورة في قطار يجمع التبرعات للمجهود الحربي، كما قامت هي نفسها بالتبرع بألف جنيه من مالها الخاص، ثم للقضية الإشكالية الأخرى وهي اعتناق ليلى مراد للإسلام عند زواجها من الممثل أنور وجدي وبأنه أخذ قصته عن كتاب للكاتب صالح مرسي المستمد من مقابلة طويلة أجراها الأخير مع ليلى مراد وأصدرها في كتاب تم تداوله في حياتها ولم تعترض على نشره.

وبالجانب الفني يعرض المسلسل لمسيرة ليلى مراد الفنية حتى اعتزالها واختفائها التام عن الساحة الفنية بعد عام ١٩٥٥، مع إنها توفيت عام ١٩٩٥، أي انه أسقط ما يقارب الـ٤٠ سنة من حياتها، والعمل لا يعدو كونه عرضا مبهرجا لديكور وملابس تلك الأيام، ولكن على حساب أداء الممثل الذي افتقد عند الكثير من نجوم العمل إلى الإقناع، وعلى رأسهم الممثلة السورية صفاء سلطان التي تؤدي شخصية ليلى مراد، كذلك افتقد المخرج محمد زهير رجب القدرة على تقديم حالة إبداعية ساحرة وجاذبة، حيث كنا نتابع السرد المباشر للأحداث بلا عمق ولا متعة، وهذه أيضا مسؤولية كاتب السيناريو والحوار مجدي صابر.

إن تقديم حياة الفنان بقالب درامي يحتاج قبل كل شي إلى خلق حالة إبداعية تكون قدر المستطاع مطابقة للشخصية الأصلية، وهو السر الأساس في نجاح العمل، والشواهد كثيرة كالعمل الذي تحدث عن حياة أم كلثوم، و أسمهان، وحتى «أبو ضحكة جنان» عن إسماعيل يس الذي يعرض حاليا، وهو ما افتقده «أنا قلبي دليلي» وجعله يواجه هزيمة جماهيرية.

حضرت الحسناء فغابت الممثلة!

◄ **جهاد أسعد محمد**

تميزت الدراما السورية منذ بداياتها بحضور فاعل وعضوي للمرأة/ الممثلة بصفتها مكوّناً أساسياً في المشهد البصري بكل مضامينه وأغراضه، ولم تسجّل الذاكرة التلفزيونية المحلية في أية مرحلة، هامشية أو ثانوية أو نمطية هذا الحضور، كما لم يُتعامل مع الممثلة بصورة مسطّحة انطلاقاً من مستوى جمالها أو إثارتها أو بقصد الزينة أو الزركشة أو الترويج، بل بقدر موهبتها وقدرتها على تقمص الدور المنوط بها تجسيده. وحتى في الفترات التي كان من المتعذر فيها إيجاد ممثلة مناسبة لتجسيد كاركتر نسائي محدد، لم يتم اللجوء لعديمات الموهبة، إنما كان يُعهد لبعض الممثلين/ الرجال القيام بهذا الدور مستعينين بالمكياج والأزياء المناسبة، ولعل الكثيرين يذكرون شخصية «أم كامل» التي طالما أدّاها الفنان الراحل أنور البابا باقتدار وحنكة وإقناع.

وانطلاقاً من ذلك، استطاعت الممثلات السوريات منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، على قلتهنّ حينها، وبغض النظر عن مستوى جمالهن، أن يثبتن جدارة عالية في حضورهن الدرامي، وأن يتركن بصمات كبيرة في هذا المجال من خلال «الكاركترات» الصعبة التي جسّدنها، والتي ستبقى حاضرة في أذهان الناس مثل: شخصية «فطوم حيص بيص» للفنانة نجاح حفيظ، وشخصيتي «جواهر» و«زنوبيا» للراحلة سلوى سعيد، و«فوزية» لمها المصري، و«الأميرة الشمّاء» للراحلة ملك سكر.. والكثير من الكاركترات المعقدة التي تمكنت من تجسيدها كل من منى واصف وسامية الجزائري والغائبة لينا باتع، والشقيقتان ثناء وثراء دبسي والراحلتان مها الصالح وهالة وشوكت.. وسواهن...

واستمرت المناخات الفنية السورية طوال العقد الأخير من القرن الماضي في خلق ممثلات حقيقيات انطلاقا من الشرط الأساسي نفسه، أي الموهبة أولا وأخيرا، وقد تمكنت الجديدات الوافدات بمعظمهن من رفد الساحة الدرامية المحلية بالجديد والمتميز والخلاّق، وبرزت فنانات على درجة عالية من الموهبة والكفاءة والثقافة الفنية، ظن الجميع أن أمامهن فسحة واسعة للتألق والعطاء، ولكنهن بصورة غير منتظرة، لم يحصلن على ما هنّ أهل له من التقدير والشهرة والجزاء، بل وسرعان ما رحن يُدفعن إلى الصف الثاني فالثالث مع بداية الألفية الجديدة، لأن المعادلة اختلفت مع بروز الفضائيات وبدء تحكم جهلة أصحاب الرساميل الإنتاجية بالمقادير والمعايير الفنية، والذي سرعان ما انعكس محليا على آليات توزيع الأدوار الدرامية والفرص الممنوحة للموهوبات، وربما على شروط القبول في المعهد العالي للفنون المسرحية أيضا، لنجد أنفسنا بالتدرج السريع أمام منجز درامي محلي يضم كماً هائلاً من «النجمات» الحسناوات المتشابهات شفاهاً وخدودا وأنوفاً وأجساداً، ولكن الفقير بالممثلات!

اليوم، ورغم تخاذلها في الدفاع عن الكثير من ممثلاتها الأصيلات، تتربع الدراما السورية على عرش الدراما العربية بسبب محافظتها النسبية على مضامينها الرصينة من جهة وهذا يتحمل عبأه الكتاب، وبسبب حرفية فنييها القابعين خلف الكاميرات الذين يبذلون جهودا مضاعفة مع الحسناوات ليحسنّ أداء أدوارهن من جهة أخرى، لكن سطوة رأس المال التي فرضت الحسناوات وهمّشت الممثلات ما تزال تسعى لفرض كامل شروطها على المضامين وبقية العناصر الفنية، وإذا ما استمر القيمون على «درامانا» بتقديم التنازلات لأميي الدراما، سيجدون أنفسهم فجأة بلا هوية وبلا جذور وبلا رسالة.. وبالتالي بلا جمهور.

بين قوسين



«أحشفاً وسوء كيلة؟»

◄ **خليل صويلح**

ضمن مقاييسها المحددة سلفاً لجهة الرقابة، حاولت الدراما السورية خلال هذا الموسم الاشتباك مع موضوعات ساخنة، ولكنها بدلاً من أن تلتفت إلى الداخل وتفحص تحولات المجتمع السوري بعمق، ذهبت إلى موضوعات عربية راهنة. هكذا حضر الشأن العراقي في أكثر من عمل. عالج «هدوء نسبي» مأساة العراق تحت الاحتلال من وجهة نظر مراسلين تلفزيونيين، وجدوا أنفسهم في قلب الحدث، لكن ما شاهدناه على أهميته التوثيقية، بدا وكأنه استعادة لما سبق وأن شاهدناه في تقارير إخبارية أكثر سخونة، ولم نتعرّف على ما أصاب الإنسان العراقي من تمزّق، أو ما كان يجري خارج ما رصدته عدسات المصورين أثناء وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق: ما معنى سقوط عاصمة عربية مثل بغداد، وما معنى المنفى؟ لكن أهمية هذا العمل تكمن في كشف أحوال المراسل ومكابداته في تغطية المناطق الساخنة. في «سحابة صيف» صورة أخرى للمنفي العراقي في أحياء العشوائيات في محيط دمشق ومشكلات اللاجئ تحت وطأة الحاجة، كما استعاد العمل مشكلة اللاجئ الفلسطيني في دمشق من موقع الحنين إلى المكان الأول، وسطوة الذاكرة على مجريات اليوم بكل صعوباتها، وإذا بالشخصيات تعيش أزمة مزمنة، رغم تحايلها على واقع مريرٍ يفرض نفسه على أحلامها. هناك أيضاً كابوي عربي في «سفر الحجارة» و«رجال الحسم» في أكشن بصري اعتمد الانتفاضة والمأساة الفلسطينية كحامل درامي هزيل، لمصلحة الاستعراض البصري المجاني، وفي «آخر أيام الحب» تحضر الشخصية المصرية في استحضار للعلاقة التاريخية بين مصر وسورية، منذ أيام الوحدة. هذا التنوع في الموضوعات بقدر ما ينفتح على هموم عربية، فإنه من جهة ثانية يشير إلى هروب ضمني من مواجهة أسئلة الراهن السوري، عدا جرعات جرأة في «زمن العار» مثلاً، أو «عنِ الخوف والعزلة»، ما عدا ذلك ظل منهمكا بعالم المخدرات والعصابات، والمغامرات التي تشبه ما نجده في أفلام الكارتون، وأفضل مثال على ذلك «باب الحارة» بكل مقولاته «الملتزمة» وثرثرات ربات المنازل الثوريات!

Khalil.s@scs-net.org

«سحابة صيف» مقيمة

استطاعت الكاتبة إيمان السعيد أن تقدّم من خلال عملها الدرامي الأول «سحابة صيف» بانوراما شديدة الاختلاف لصورة الحياة السورية، وذلك عبر سرد مباغت يبني أحداثه بالتراكم، لا بتفجير الحدث، فمع الوقت تتكشف الشخصيات عن حقيقتها، بدلا من الطرق المعهودة في الكشف عن الشخوص منذ الحلقات الأولى.

المسلسل الذي أخرجه مروان بركات يطرح العديد من القضايا الساخنة: بيع الأعضاء، جرائم الكمبيوتر، التحرش الجنسي، سفاح القربى، اللاجئون، بطالة الشباب.. عبر حكايات متنوعة لأسر فقيرة وأخرى غنية، والجديد أن تلك الحكايات كانت تتقاطع وتلتقي بالحتمية، لا بالصدف الواهية، وبكلّ المبررات اللازمة، وكأنّ المسافات الاجتماعية بين الشخصيات لم تمنع البشر من لقاء المصالح أو في اندماج المصائر..

بين كل القضايا والهواجس والأفكار والحالات التي طرحها مسلسل «سحابة صيف»، كان الهم الأكبر كامنا في ما تختزنه عبارة العنوان المجازية، هذه التي نطلقها في العادة لوصف ما يعصف بنا على أنه عابر، لكن السخرية في الحقيقة المرّة التي تضيؤها الكاتبة، وهو أن ما نظنه عابرا وطارئا وآنيّا، خصوصا في منطقتنا العاصفة بالأحداث السياسية، باتت قدرا لا سبيل إلى خلاص منه، وما نعتقد أنه مجرد «سحابة صيف» ليس سوى مصير أرعن وأعمى.